

HERBAWI

نهتم بصحتكم أكثر

فرشات حرباوي

أكثر من 35 عاما من الخبرة



فرشات حرباوي بأفضل مقاييس الجودة العالمية خامات أوروبية
بريطانية فرشات حرباوي نهتم بصحتكم أكثر.....

نهتم بصحتكم أكثر



1700 800 900

WWW.HERBAWI.COM

رئيس التحرير:

محمد نافذ الحرياي

هيئة التحرير:

م. ناصر العسيلي
معاوية القواسمي

سكرتاريا التحرير:

سعد جرادات

طاقم التنفيذ:

أمجد الأشهب
رانيا مجاهد
رنا الجعبري

تدقيق:

آية أبو ميالة

تصميم:

رامي للإعلان والتصميم



طباعة:

الشركة الأهلية لعب الكرتون

ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني
Palestinian Businessmen Forum

3 كلمة العدد.

12 الملتقى يقوم بزيارة جرحى غزة.



13 ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يصدر فيلمه الأول.

14 حفل افتتاح شركة الموارد الوطنية.

17 اتحاد الاعمال الفلسطيني الدولي يبصر النور بمشاركة ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني.

36 آراء:

تعديلات قانون تشجيع الاستثمار وأثرها على زيادة الاستثمار.

40 أخبار الهيئة العامة.

62 قصص نجاح: شركة الموارد الوطنية "رحلة بين العلم والعمل يملؤها النجاح والأمل"



66 رمضان شهر الرحمة والغفران ضيفاً وباب رزق على البلدة القديمة بالخليل.

68 كلمة مجلس الإدارة.

112 الزكاة ودورها في علاج الركود الاقتصادي.

114 حكاية منتج: الدفتر الجامعي.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة الزملاء أعضاء الهيئة العامة
الأخوة أصدقاء الملتقى ...

نطلُ عليكم اليوم في مجلة الملتقى بنسختها الثانية، وارتأيت محوراً لهذا العدد موضوع شغل بال المهتمين من رجال الأعمال والصناعيين والمؤسسات التمثيلية لقطاع الأعمال والشارع الفلسطيني على كافة شرائحه والمستوى الرسمي أيضاً ألا وهو "دعم وتشجيع المنتجات الوطنية".

عقدت العديد من اللقاءات وورش العمل، وانطلقت العديد من الحملات الداعمة للمنتج الوطني سواء كانت على المستوى الشعبي أو الرسمي وكانت معظمها وليدة موقف أو حدث معين وجاءت كردة فعل على هذا الحدث، وأقول حقيقة هنا أن الموضوع وصل الى حد المبالغة بدرجة غير مقبولة، ناسيين أو متناسيين أننا نعيش ضمن منظومة بيئية وقانونية تحكمها اتفاقيات موقع عليها وإننا ما زلنا لم نحصل على دولتنا الكاملة وبل على العكس يمارس علينا كل يوم اجراءات اقتصادية قاسية من الاحتلال.

وقد اعتمد المشرع الفلسطيني الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل والعالم كجهة خارجية والتعليمات والأنظمة الداخلية وذلك لتنظيم الحياة الاقتصادية في فلسطين، حيث حددت العلاقة مع إسرائيل من خلال الإتفاقية الاقتصادية المبرمة مع إسرائيل أو ما أطلق عليه "بروتوكول باريس الاقتصادي"، والتي تعتمد على مبدئين أساسيين في هذا المضمار:

الأول: "نظام السوق الحر" بحيث يتيح حرية حركة البضائع والسلع والخدمات بين الطرفين دون فرض أية رسوم عليها والاكتماف بفاتورة المقاصة لعبور تلك البضائع والخدمات.

الثاني: "الغلاف الجمركي" التزام الجانب الفلسطيني في تحديد علاقته الاقتصادية مع العالم بالغلاف الجمركي الإسرائيلي (أي أن الفلسطيني في حركة بضائعه خاضع للأظمة والقوانين والتعليمات الجمركية الإسرائيلية).

من هنا، ومن منطلق عدم القدرة على دعم المنتج المحلي من خلال عمليات الحماية الجمركية، أو منع بعض السلع من التدفق للأسواق الفلسطينية كون ذلك أمر غير موضوعي ولا يمكن تطبيقه، وخاصة أنه تم اختبار كل أشكال المقاطعة ولم تؤت أكلها. أمام هذا الواقع، واسمحوا لي أن أطلق عليه "المسلمات"، أجد لزاماً علينا أن نضرب ببدائل أخرى تضمن التوجه نحو المنتج الوطني من خلال ثلاثة خيارات يجب علينا العناية بها وهي:

أولاً: جودة المنتج المحلي: لزاماً علينا لكي نقنع المستهلك الفلسطيني بالمنتج الوطني رفع وضمان جودة المنتجات للوصول بها إلى أعلى مستويات العالمية، من حيث المضمون والشكل وعدم التهاون في هذا الموضوع إضافة إلى ضرورة تبني الحكومة برامج دعم لتطوير منتجاتنا الفلسطينية واعتماد مواصفات ملزمة لها.

ثانياً: كفاءة برامج الإنتاج: بالشراكة ما بين القطاع الخاص والعام والنظام المصرفي علينا تشجيع مصانعنا لتحديث معداتها واستحداث البرامج التي من شأنها مساعدة الشركات الفلسطينية للقيام بذلك، وان يتم هذا من خلال رؤيا وطنية شاملة على أن تكون الأولوية للصناعات القائمة.

ثالثاً: لا خير في امة لا تأكل مما لا تزرع: يجب إيلاء الزراعة في فلسطين اهتماماً خاصاً، وتبني برامج دعمها وخصوصاً للأصناف الغير موجودة في فلسطين، والبدء باعتماد رزنامة لذلك، مع ضرورة اعتماد صندوق حكومي خاص لتعويض ودعم المزارعين.

إذا ما استطعنا تنفيذ كل أو بعض مما ذكر، فحينها يمكن أن تنمو نسبة المنتج المحلي من نسبته الحالية المتدنية والتي لا تتجاوز 15%، وبخلاف ذلك فستبقى غالبية منتجاتنا تحبو مكانها، حيث انه من غير المعقول أن نطلب من المستهلك الفلسطيني أن يدفع أمواله مقابل منتج غير مطابق للمواصفات ولا يلبى رغبة المستهلك، كما ويجب أن نتذكر دوماً أن من لا يستطيع النجاح في الأسواق المحلية لا يمكن له النجاح في الأسواق الخارجية.

وأخيراً دعونا نرتقي بفكرنا وعملنا فوق الشعارات ونبدأ معاً لوضع النقاط على الحروف (أن نبدأ متأخرين خير من ألا نبدأ أبداً). والله ولي التوفيق

محمد نافذ الحرياي

رئيس الملتقى

عبارات الثناء لا تكفي

إلى رواد الإقتصاد في وطني
إلى الشموع التي تضيء دروب الباحثين عن وطن



رجائي القيسي

عضو جمعية مدققي الحسابات

والرعاية لها شبه غائبة ولعل من الأمثلة الحاضرة على الإبداع دون حاجة لحماية من المنافس والمستورد والوافد كبر أو صغر مصانع ومشاريع في خليل الرحمن صار منافسيها يطلبون حماية منها لا أن تطلب الحماية لنفسها ولئن بحثت عنها ستجدها في أكثر من قطاع كالورق والكرتون والذهب والمعادن الثمينة والحجر والرخام والألبان والصناعات الجلدية وغيرها الكثير من الصناعات الخيلية وغيرها من الصناعات في مدن فلسطين الأخرى والقائمة لا تنتهي ولا تحصر يقف على رأسها رجال أعمال وأرباب خبره صناع حاضر ومستقبل أبوا إلا أن يجعلوا التاريخ يخلد إبداعاتهم ويتحدث عن إنجازاتهم لهؤلاء يجب أن ترفع القبعات وتنحني القامات وفاء وتقديراً واحتراماً وتبجيلاً.

ولا أنسى بالمقابل الأجسام الراعية والتي
تعمل لتكون حاضنة وتكون حامية يعمل
قاداتها وأعضائها تطوعاً لا يبيغون جزاء ولا
شكوراً مجتهدين ندعو لهم أن يكونوا من
أصحاب الأجرين

تقف الكلمات حائرة، وتصغر العبارات ويقف علم النحو والصرف عاجزاً عن حمل معاني التقدير وعبارات الوفاء لثلة من الرواد وحملة اللواء لواء الإقتصاد، والإستثمار لواء الحداثة، والتحديث لواء السمو بالصناعة المحلية والبديل المحلي والإقتصاد الوطني بمجمله، ولطالما أشارت النتائج للمقدمات، وأشارت السلعة للصانع والجودة للمنتج، ولطالما أبدت هذه النخبة من المجتمع انفتاحاً على التطور العالمي وعلى الحضارات والإختراعات والإبداعات المختلفة، مواكبة عجلة التقدم العلمي والتقني، هاضمة للتكنولوجيا الحديثة، محاكية كل جديد مطاولة عنان السماء، متعطشة للإجادة، فجعلت من عطائها موقعاً لتلاقح الأفكار وتفاعلها معززة مناخ الجودة مشكّلة حجر الزاوية لمستقبل واعد وجيل صاعد وراقي وسبق رائد يسعى لإيجاد جودة تصنع الإنسان الفلسطيني الحديث من خلال إسهام في تنمية وتطوير المجتمع إنطلاقاً من صروح صناعية، وتعزيز ركب التقدم العلمي والحضاري، وعصرنة الإقتصاد المحلي وجودة الأداء، محاكية العولة والكوكبة في كل أشكالها ومضامينها، مدركة أن بلوغ ذلك يحتاج متطلبات أساسية أولها بناء المؤسسات الإقتصادية الصناعية والتجارية والسياحية والزراعية أو إعادة هيكلتها وبناء الإنسان أو إعادة توجيه طاقاته، وتعزيز قدراته ومعارفه ومهاراته من خلال تعاون وتكامل في الأداء، وجعل النسيج الإقتصادي خليط من الجودة والمهارة لتحسينه من عاديات الزمن وزمن العاديات، وجعله حافظاً لبناء إقتصادي في لب الحدث وجوهر السياق لا يسير في الظل أو الهوامش يرفض أن يكون مهمشاً أو خارج حركة العصر لا يطلب حماية ولا يتذرع بحماية ... أما أن بحثت عن هذه الشموع التي أضاءت النور بنورها ستكتشف لا محالة أن هذه الشموع تتقدمها كوكبة من رواد الإقتصاد بالمعنى الواسع ممثلين بالشركات والمشاريع الرائدة حتى لو أن الربحية فيها غير مضمونة والمنافسة في منتجاتها مشرعة الأبواب

www.pbforum.ps



رواد التنمية الإقتصادية...
ومنارة خدمة المجتمع المدني



ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني
Palestinian Businessmen Forum

info@pbforum.ps

www.pbforum.ps



رئيس الوزراء الفلسطيني
د. رامي الحمد الله



نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الفلسطيني
د. محمد مصطفى

قضية العدد

الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة



أظهرت "الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار" التي أعدتها السلطة الفلسطينية وقدمتها في مؤتمر إعمار غزة الذي انعقد في 12 أكتوبر أن إعادة إعمار المنازل التي دمرها العدوان الإسرائيلي الأخير سيكون الأكثر نصيباً منها وسيكلف مبلغ 1182 مليون دولار.

وتشير الخطة إلى أن العدوان الإسرائيلي على غزة أدى إلى تدمير تام لحوالي 10 آلاف وحدة سكنية والحاق أضرار شديدة لحوالي 10 آلاف وحدة سكنية وأضرار جزئية لحوالي 40 ألف وحدة سكنية. وبحسب الخطة فإن العمل إلى حلول سكنية مؤقتة وإعادة تأهيل المساكن التي دمرت بشكل كامل وإعادة إعمارها وإصلاح المساكن المتضررة.

ووفق الخطة، فإن القطاع الاجتماعي سيتكلف 701 مليون دولار وتشمل الحماية الاجتماعية بكلفة 317 مليون دولار والصحة والدعم النفسي الاجتماعي بتكلفة 218 مليون والتربية والتعليم العالي بتكلفة 121 مليون إضافة إلى المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية بتكلفة 45 مليون دولار. أما قطاع البنية التحتية فسيتكلف 1910 مليون دولار تشمل إزالة الأنقاض ومخلفات الحرب القابلة للانفجار (34 مليون) والطاقة (185 مليون) والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (236 مليون) والسكن والمأوى (1182) والمباني الحكومية والبنية التحتية العامة الأخرى (149 مليون) والمعابر الحدودية (55 مليون) والطرق (70 مليون) والبيئة ستكلف (مليون واحد).

ويكلف القطاع الاقتصادي 1235 مليون دولار أميركي تشمل الزراعة (451 مليوناً) والصناعة والتصنيع (359 مليون) والتجارة والخدمات (207 ملايين دولار) والتشغيل (69 مليون) وتشجيع الاستثمار (150 مليوناً).

أما قطاع الحوكمة فهو الأقل تكلفة إذ يتطلب 186 مليون دولار تشمل القدرة التشغيلية لمؤسسات الحكم المركزي (113 مليون) والقطاعات التشغيلية لمؤسسات الحكم المحلي (31 مليون) وسيادة القانون وحقوق الإنسان (7 ملايين) والتنفيذ والتنسيق (32 مليون).

وتم تقديم الخطة التي أعدتها اللجنة الوزارية العليا للإنعاش وإعادة الإعمار في غزة برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني محمد مصطفى، إلى مؤتمر المانحين الدوليين لإعادة إعمار غزة.

ويؤكد رئيس حكومة الوفاق الوطني رامي الحمد الله في مقدمة الخطة "إنه لا يمكن للتعافي الكامل من سنوات طويلة من الحصار والدمار أن يرى النور

دون إعادة الربط بين غزة والضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس وافتتاح كافة أجزاء فلسطين على العالم من جديد، إذ من شأن حرية الحركة للأفراد والبضائع أن تحفز انتعاش قطاع غزة وتقذف به من أزمته الحالية إلى الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية" ويتابع "لذا لا بد من ضمان حرية حركة الأفراد، والتنقل والوصول، وفتح الحدود وتدقيق التجارة".

ويضيف الحمد الله في كلمته في مقدمة كتيب الخطة "ها نحن نمد يدنا إلى المجتمع الدولي ولشركائنا في السلام وأصدقائنا في أوقات الصعاب نتحدى العالم بأن يكون بمستوى طموحنا وشجاعتنا وجرأتنا عبر مساعدتنا في تحقيق حلمنا بالرخاء والعدل في دولة مستقلة خالية من الاحتلال العسكري".

ويتابع "إن الإجراء المطلوب اتخاذه فوراً هو إنهاء الحصار عن غزة بشكل تام، وضمان عدم تعرض شعبنا إطلاقاً للعدوان الذي مر به هذا الصيف. يلوح في الأفق مستقبل أكثر إشراقاً، اعطوا الفلسطينيين في غزة الأدوات والفرص والحرية لتأمين هذا المستقبل الآن وهنا".

بدوره، يلفت نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني محمد مصطفى إلى أنه قام بإعداد هذه الخطة للجنة الوزارية العليا للإنعاش وإعادة الإعمار في غزة، بمساعدة لجنة فنية تضم غالبية الوزارات والمؤسسات الوطنية. ويقول "ستعمل هذه الخطة على دمج الموارد والتدخلات لمساعدة أبناء الشعب الفلسطيني في غزة على إعادة بناء حياتهم وسبل معيشتهم".

وتلقت الخطة إلى أن العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة أجبر واحداً من كل 4 فلسطينيين في القطاع على النزوح بسبب تدمير 35 ألف منزل تدميراً جزئياً أو كلياً، وتعرضت منشآت ومرافق الخدمات العامة للدمار، ما أدى إلى ندرة في المياه والطاقة والغذاء والمأوى. أما أنشطة الزراعة والصناعة والتجارة فمتوقفة بلا حراك، ما ترك المزيد من أهل غزة دون سبل العيش الكريم".

وتقول الخطة "يأتي هذا العدوان المدمر بعد عقود من الاحتلال وإغلاق الحدود والحصار، أغرقت أهلنا في قطاع غزة في العزلة والفقر والمعاناة، فقد كانت غزة تزدهر فعلياً قبل هذا العدوان تحت برائن أزمة إنسانية وبيئية، إذ خنقت سبع سنوات من الحصار القطاع الخاص، وأصبح 80% من سكانه يعتمدون على المعونات، بينما يفقد 47% من السكان للأمن الغذائي ويعاني 40% من البطالة".

وتضيف "وضعت حكومة الوفاق الوطني هذه الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار لتوفير خارطة طريق للخروج من الأزمة الإنسانية الحالية وصولاً إلى تحقيق التنمية طويلة الأمد".

وتابعت "تم وضع هذه الخطة بهدف الانتقال من جهود الإغاثة إلى التنمية طويلة الأمد في غزة عبر 4 قطاعات: القطاع الاجتماعي وقطاع البنية التحتية والقطاع الاقتصادي وقطاع الحكومة، سوف تعتمد الحكومة على الاستجابة عبر هذه الخطة للاحتياجات العاجلة والمزمنة لقطاع غزة عبر تدخلات للإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار في كل من هذه القطاعات".

وتشدد الخطة على "أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين، وبوابتها إلى البحر الأبيض المتوسط، ولذا تعتبر تنميته أمراً في غاية الأهمية للدولة الفلسطينية وحل الدولتين. ويرد فيها "لن تقبل الحكومة الاستمرار في فرض حصار على أهلنا في غزة لأن تحقيق الرخاء والنمو المستدام في غزة ضرورة وطنية للحكومة الفلسطينية وواجب أخلاقي للجميع. علاوة على ذلك، يشكل نجاح الحكومة في إعادة إعمار غزة دون أدنى شك أحد أسس ضمان استقرار غزة وفلسطين والمنطقة بأسرها".

ووفق الخطة "سوف تقوم الحكومة الفلسطينية من خلال الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار باتخاذ وتفعيل سلسلة من التدابير في إطار تحملها لمسؤولياتها تجاه غزة وأهلها بهدف ضمان إدخال تحسينات سريعة على حياتهم، وذلك من خلال العمل في مسارات متعددة بالتعاون مع الشركاء في المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة، مع المحافظة على المسؤولية الوطنية".

وأيضاً تقول "لقد بدأ العمل بالفعل تحت قيادة الحكومة طبقاً لمبادرة الانتقال إلى مرحلة الإنعاش التي تقود عملية التحول من مرحلة الطوارئ إلى الإنعاش المبكر. قدمت التقييمات السريعة الأولية التي تم إجراؤها شواهد مبكرة على حجم الدمار الذي خلفه هذا الاعتداء الذي دام 51 يوماً، وهي تشكل الأساس الذي قامت عليه هذه الخطة".

وتلفت إلى أنه "سيطلب تنفيذ هذه الخطة في القطاع الاجتماعي 701 مليون دولار ستستخدمها الحكومة الفلسطينية بالعمل مع "الأونروا" ووكالات أخرى لمد شبكة أمان للمواطنين الذين أصابهم الفقر مؤخراً من خلال توسيع دائرة التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية وتوزيع المواد غير الغذائية، وسيتم كذلك تعزيز الخدمات الصحية بإعادة تأهيل المعدات والبنية التحتية الصحية المدمرة والمتضررة".

وفي قطاع التعليم، تقول الخطة "أما في قطاع التعليم فستركز الحكومة (الأونروا) على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة في أوساط التلاميذ، وإعادة تأهيل مرافق البنية التحتية، وإتاحة دعم نفسي اجتماعي وحماية اجتماعية للطلاب وهيئات التدريس والعائلات، والعودة للحياة التعليمية في أقرب وقت ممكن".

وتنوه الخطة إلى أنه "في قطاع البنية التحتية، سيحتاج توفير

الخدمات المؤقتة إضافة إلى إعادة التأهيل الشامل وإعادة الإعمار إلى 1.1 مليار دولار"، وقالت، "ستعطي الحكومة الأولوية لإزالة الأنقاض ومخلفات الحرب التي تشكل خطراً داهماً على المواطنين، لاسيما الأطفال".

كما تضيف "أما في قطاع الطاقة، فسيتم شراء إمدادات إضافية لزيادة كمية الطاقة المتاحة من إنتاج محطة توليد كهرباء غزة التي تمت إعادة تشغيلها، وسيتم العمل على زيادة الوصول لمياه الشرب من خلال إمدادات مؤقتة في البداية، تعقبها إعادة تأهيل مرافق البنية التحتية والمعدات المدمرة والمتضررة، كما سيتم أيضاً تطوير وحدات تحلية صغيرة النطاق وتوزيع مضخات ومولدات ومادة الكلور".

وتؤكد الخطة أن "من المقرر أن يكون جل النفقات ضمن قطاع البنية التحتية على المساكن، حيث سيتم توفير حلول سكنية مؤقتة بشكل سريع لمن دمرت منازلهم أو تضررت، فيما ستبدأ بعد ذلك جهود الإصلاح وإعادة الإعمار. سيكون فتح المعابر الحدودية وتطويرها إحدى الركائز الأساسية لضمان نقل مواد البناء اللازمة لجهود الإنعاش وإعادة الإعمار".

كما تقول "تقدر الخطة بأن هناك حاجة إلى 1.2 مليار دولار لإعادة بناء القطاع الخاص وزيادة فرص العمل في غزة، بما في ذلك استعادة القدرة الإنتاجية لقطاعات الزراعة والصيد والصناعة والتصنيع، وكذلك لقطاعي التجارة والخدمات، وذلك من خلال إعادة التأهيل والتحفيز الاقتصادي وتقديم الدعم المتمثل في النقد مقابل العمل".

كما تشير إلى أنه "فيما يتعلق بقطاع الحكومة، ستنتهج حكومة الوفاق الوطني الفرصة للعمل على توحيد وضمان تكامل المؤسسات الحكومية التي كانت تشهد انقساماً، وسيكون من اللازم المضي قدماً في مسار دعم وتوسيع القدرة التشغيلية للحكومة، جنباً إلى جنب مع إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة جراء العدوان وسيطلب ذلك توفير 180 مليون دولار أميركي".

وتوضح أنه "تقدر التكلفة الإجمالية لأعمال الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار في كل القطاعات بمبلغ 4 مليارات دولار أميركي"، وقالت، "يمثل هذا المبلغ قرابة ثلاثة أضعاف التكلفة التي تم تقديرها بعد عدوان العام 2008 ويعادل 35% من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وغزة مجتمعتين".

وتضيف "عند مقارنة هذه التكلفة بموازنة التنمية لفلسطين للعام 2014 التي تبلغ 316 مليون دولار أميركي يظهر حجم الصاعقة. مع ذلك، ترى الحكومة أن الاستثمار في غزة استثمار في الاستقرار وفي الدولة الفلسطينية المستقلة العتيدة".

وتشير إلى "جانب التمويل المباشر للإغاثة وإعادة الإعمار، سيكون استمرار الدعم للموازنة الحالية المتعلق بقطاع غزة في الفترة من 2014-2017 عنصرًا حيويًا للحفاظ على برامج الحكومة، وبالتالي هناك حاجة للدعم في حدود 4.5 مليار دولار أميركي. لذا، تحت الحكومة المانحين ليس فقط على استكمال دعم الميزانية لعام 2014، وإنما أيضاً على المساهمة في دعم الميزانية للأعوام 2015-2017، إذ سيكون من الصعوبة بمكان إنجاز عملية إعادة الإعمار دون هذا الدعم".

وتبين الخطة أنه "رغم أن إعادة بناء غزة ستكون باهظة التكلفة على المدى القصير إلى المتوسط، إلا أن رؤية الحكومة حول غزة تقوم على الاستدامة والاكتفاء الذاتي، لتصبح غزة محركاً ومكملاً لبقية الاقتصاد الفلسطيني، وليكون فيها قطاع غزة مرتبطاً مع الضفة الغربية ضمن دولة فلسطين، ومنفتحاً على باقي أنحاء العالم".

وأضافت، "ستلعب الشركات الفلسطينية دوراً أساسياً في جهود الإنعاش وإعادة الإعمار على اعتبار أن القطاع الخاص

الفلسطيني هو محرك فاعل للنشاط الاقتصادي، حيث ستوفر الحكومة للقطاع الخاص البيئة التي تمكنه من أن يؤدي أعماله بكفاءة، كما سيتم خلال تنفيذ هذه الخطة إعطاء الأولوية لخلق الظروف المواتية لتنمية الاقتصاد المحلي".

وتلفت الخطة إلى أن "إعادة الإعمار هي مجرد البداية، ويقدر الاستثمار المطلوب للاحتياجات التنموية على المدى البعيد بـ 7 مليارات دولار أميركي على الأقل، سيكون للقطاع الخاص دور أساسي فيها". وتشتمل مشاريع البنية التحتية الرئيسية على: تطوير حقل الغاز على شاطئ غزة، مطار غزة الدولي، الميناء التجاري، محطة لتحلية المياه على نطاق واسع، خط ناقل للمياه بين الشمال والجنوب، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة بحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية، بما في ذلك بناء 75 ألف وحدة سكنية، وأكثر من 270 مدرسة وبناء مستشفيات اثنين. وتشير الخطة إلى أنه لا يوجد حالياً ميزانية تكفي لتنفيذ تلك المشاريع، لكنها ضرورية جداً لتحقيق التنمية في قطاع غزة.



ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يشارك مؤسسات الخليل في حملة أغيثوا غزة

ودعى كافة التجار ورجال الأعمال للتبرع ومساندة ومساعدة هذه الحملة التي نسعى من خلالها لتوفير بعض الاحتياجات لأهلنا في غزة، لافتاً الأنظار إلى أن استلام التبرعات العينية والمادية سيتم في مقر غرفة الخليل.

كما أكد رئيس ملتقى رجال الأعمال محمد نافذ الحرباوي، على أن رجال الأعمال وملتقى رجال الأعمال سيعملون على دعم هذه الحملة ودعم أهلنا في غزة الصامدين في وجه آلة الحرب الإسرائيلية، مؤكداً على أن هذه الحملة هي أقل شيء يمكن أن يقدم للأهل في غزة.

من جانبه، شكر محافظ الخليل كامل حميد، بإسم السيد الرئيس محمود عباس غرفة الخليل ومؤسسات الخليل، على لفتتهم الكريمة تجاه إخوانهم في قطاع غزة، مشيراً إلى الدور الذي لعبته الغرفة ومؤسسات الخليل من خلال حملات إعاشة مشابهة للأهل في قطاع غزة ومخيم اليرموك في سوريا.

وناشد المحافظ جميع الأهل لتضافر الجهود لدعم المبادرة وإسناد الأهل في غزة للتخفيف عنهم في محنتهم.

وأكد رئيس بلدية الخليل الزعتري على وقوف ودعم بلدية الخليل لهذه الحملة، متمنياً على الجميع دعم حملة إعاشة غزة.

شارك ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً برئيس مجلس الإدارة السيد محمد نافذ الحرباوي، مع مؤسسات الخليل في إطلاق حملة أغيثوا غزة، وجاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في قاعة غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، وذلك بحضور محافظ الخليل كامل حميد والمهندس محمد غازي الحرباوي رئيس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل وداود الزعتري رئيس بلدية الخليل والدكتور يونس زلوم عضو الهيئة الإدارية لجمعية الهلال الأحمر ورشدي بدر ممثلاً عن لجنة زكاة الخليل. ودعا المشاركون في المؤتمر التجار ورجال الأعمال وأبناء محافظة الخليل إلى المشاركة والتبرع السخي لأهلنا في القطاع الذين يتعرضون إلى أشرس حرب من الاحتلال الإسرائيلي.

وتلا محمد غازي الحرباوي رئيس الغرفة، بيان المؤسسات والذي جاء فيه: "بمبادرة من غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل وبمشاركة مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات أهلية وبمباركة كريمة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ممثلاً بمحافظ الخليل، ومن منطلق الواجب الوطني والديني والأخلاقي والإنساني فقد تنادت هذه المؤسسات لإغاثة الأهل في قطاع غزة النازف جراء الاعتداء الإسرائيلي العاشم والمستمر منذ تاريخ 07/07/2014، على أبناء شعبنا وأهلنا وإخواننا في الدم والدين والمصير".

أخبار الملتقى



إصدار فلم إقتصادي موجز

اصدر ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني فيلم موجز عن ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني منذ التأسيس عام 1995 حتى اليوم، وذلك في حفل استقبال نظمته الملتقى في الخليل وذلك بحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة الملتقى وعطوفة محافظ محافظة الخليل الأخ كامل حميد وسعادة رئيس بلدية الخليل الدكتور داوود الزعتري ورئيس غرفة تجارة وصناعة الخليل المهندس محمد غازي الحرباوي وعدد من رجال الأعمال وممثلي الوزارة والدوائر الرسمية . استهل الحفل السيد محمد نافذ الحرباوي رئيس مجلس إدارة الملتقى مرحباً بضيوفه ومستعرضاً أهم الانجازات وأهمية إصدار مثل هذه النشرات الاقتصادية والتي تحتاجها محافظة

الخليط بما يتناسب مع واقع المحافظة الاقتصادي، مؤكداً أن ذلك من صلب مسؤوليات مؤسسات القطاع الخاص وملتقى رجال الأعمال، ومضيفاً أن ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يعمل على جميع الأصعدة الداخلية والخارجية بهدف توفير بيئة استثمارية تساهم في جذب المستثمرين الفلسطينيين في الاغتراب. وقد تخلل الحفل عرضاً للفيلم الموجز عن واقع الاقتصاد في محافظة الخليل والعوامل التاريخية التي ساهمت في ازدهاره، ودور ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في تنميته منذ تأسيس هذا الملتقى عام 1995 ومروراً بمجالسه الخمسة وحتى تاريخه هذا.



"شباب الخير"

في ضيافة ملتقى رجال الأعمال



وناقش الطرفان سبل التعاون في سبيل تقديم خدمات للمحتاجين في المحافظة.

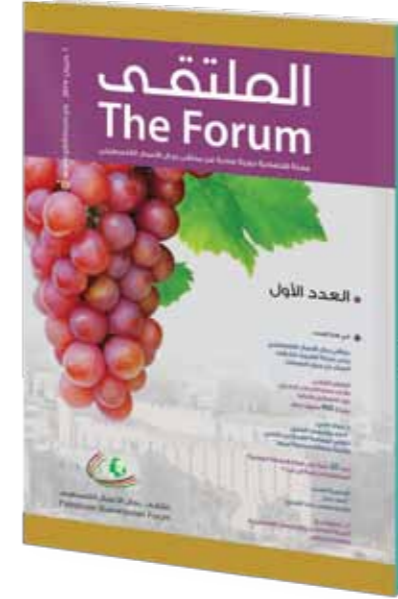
استقبل رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني محمد نافذ الحرباوي وفداً من متطوعي شباب الخير في مقر الملتقى وذلك بحضور مدير عام الملتقى سعد جرادت ومدير المشاريع أمجد الأشهب. حيث رحب الحرباوي بالحضور من شباب الخير وشكرهم على جهودهم في المساهمة في إنجاز حملة صندوق الخير والتي أطلقها الملتقى خلال العشرة الأواخر من شهر رمضان المبارك، وقدم لهم لمحة عن نشاطات ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ومساهماته الخيرية في المجتمع والتي كان آخرها حملة صندوق الخير. من جانبه قدم المتطوع ايدال الننتشة لمحة عن تأسيس متطوعي شباب الخير وأهم النشاطات التي تم إنجازها خلال الفترة الماضية، كما وقدم لمحة عن أهداف التجمع ورؤيته المستقبلية.

القطاعات الحكومية والخاص، كما وتم التركيز على عرض قصتي نجاح لشركتين متميزتين وتسلط الضوء على نمو هذه الشركات ونجاحاتها.

أما محافظ الخليل السيد كامل حميد فأثنى على دور ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في بناء الاقتصاد الوطني مهتماً بالملتقى على نشاطاته وإصداراته، وداعياً كافة الجهات الخاصة والحكومية على ضرورة تظافر الجهود لما فيه خير وصالح للوطن.

كما وأكد رئيس بلدية الخليل الدكتور داوود الزعتري على الاستعداد التام للشراكة مع جهات ومؤسسات القطاع الخاص وذلك لدعم الاقتصاد في المحافظة وخفض نسبة البطالة وتجاوز الكثير من المشاكل التي يعاني منها. ثم ألقى المهندس محمد غازي الحرباوي رئيس غرفة تجارة وصناعة الخليل كلمة أشاد فيها بدور ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في دعم الاقتصاد الوطني وذلك منذ تأسيسه.

وختاماً، تم تكريم كل من السادة حمدي داوود ابو اسنيئة صاحب شركة كريستال ابو اسنيئة للزجاج، والسيد محمد عبد الرحيم العملة صاحب شركة سوبرنمر للأبواب، حيث مثلت هذه الشركات زاوية قصص النجاح في مجلة الملتقى بعددها الأول.



نظم ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني حفلاً بمناسبة إصدار فيلمه الأول عن واقع الاقتصاد في محافظة الخليل، وإصدار العدد الأول من مجلته الاقتصادية "الملتقى"، وذلك بحضور عطوفة محافظ محافظة الخليل كامل حميد وسعادة رئيس بلدية الخليل الدكتور داوود الزعتري ورئيس غرفة تجارة وصناعة الخليل المهندس محمد غازي الحرباوي ولفيف من رجال الاعمال وأعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة للملتقى. استهل الحفل السيد محمد نافذ الحرباوي رئيس مجلس إدارة الملتقى مرحباً بضيوفه ومستعرضاً أهم انجازات وأهمية إصدار مثل هذه النشرات الاقتصادية والتي تحتاجها محافظة الخليل بما يتناسب مع واقع المحافظة الاقتصادي.

وبدوره قدم المهندس ناصر العسيلي نائب رئيس الملتقى شرحاً وافياً عن المجلة، وأوضح بأن الهدف من إطلاق المجلة هو إيجاد مساحة حرة تعبر عن رأي الاقتصاد الوطني كأول مجلة اقتصادية نوعيه تصدر عن محافظة الخليل، وذكر العسيلي بأن المجلة اشتملت على عدد من القضايا الاقتصادية المهمة ولمحة عن أخبار الملتقى وأخبار الهيئة العامة بالإضافة إلى عدد من اللقاءات مع شخصيات هامة من زيارة جرحى غزة في المستشفى الأهلي



الجرحى والمساعدة في تخفيف مصابهم ومصاب ذويهم الذين عبروا عن امتنانهم من الزيارة التفقدية التي تساهم في تخفيف آلامهم، مشيداً بأهالي محافظة الخليل وكرمهم وشهامتهم ووقوفهم إلى جانب المصابين ومرافقيهم منذ اليوم الأول لوصولهم.

قام وفد من ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني برئاسة محمد نافذ الحرباوي وكل من أعضاء مجلس الإدارة: م. ناصر العسيلي، ايمن نيروخ، زهير القصاروي، كاظم حسونة، سليمان العملة، رباح ابو اسنيئة وجمال الوراسنة ومدير عام الملتقى سعد جرادت ومدير العلاقات العامة امجد الاشهب، بزيارة المستشفى الأهلي، وذلك للإطمئنان على حال الجرحى القادمين من مدينة غزة جراء العدوان الإسرائيلي.

حيث رافق الوفد أثناء الزيارة مدير دائرة العلاقات العامة في المستشفى الأهلي باسم الننتشة والدكتور جهاد شاور الذي شرح للوفد حال الجرحى ودرجات إصاباتهم، وقد أعرب الوفد عن تقديره لتضحياتهم وما قدمه أهل غزة من أرواح ومقدرات أثناء العدوان، متمنين لهم الشفاء العاجل بإذن الله، كما وأبدى رئيس الملتقى استعداد الملتقى التام لتقديم أي مساعدات مطلوبة لهؤلاء

إفتتاح الفرع الجديد لبنك القدس في الخليل



وهنا إدارة بنك القدس على افتتاحه الفرع الثاني في الخليل وشكرهم على اهتمامهم بالمدينة الخليل والخدمات والتسهيلات المميزة لرجال الأعمال وأصحاب المشاريع. ويأتي افتتاح فرع رأس الجورة ضمن سياسة الانتشار والتوسع التي يسعى البنك لتطبيقها خلال هذا العام والأعوام المقبلة من خلال افتتاح المزيد من الفروع في كافة المدن والبلدات الفلسطينية.

شارك ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً برئيس مجلس إدارة الملتقى السيد محمد نافذ الحرباوي وعدد من أعضاء مجلس الإدارة في افتتاح فرع بنك القدس في رأس الجورة بمحافظة الخليل، وذلك بحضور محافظ سلطة النقد الدكتور جهاد الوزير ورئيس مجلس إدارة بنك القدس السيد اكرم عبد اللطيف جراب والمدير العام للبنك سميح صبيح ومحافظ محافظة الخليل السيد كامل حميد وعدد من الشخصيات الاعتبارية ورجال الأعمال في محافظة الخليل.

افتتح الحفل بكلمة من رئيس مجلس إدارة بنك القدس السيد اكرم عبد اللطيف جراب الذي بدوره رحب بالحضور وأعلن عن افتتاح فرع مصرفي جديد لبنك القدس في محافظة الخليل. من جانبه هنا الدكتور جهاد الوزير البنك على افتتاح الفرع وأضاف "يسعدني أن أكون معكم في افتتاح الفرع 25 لبنك القدس الذي خطى منذ تأسيسه بخطى مميزة للوصول إلى مراتب مميزة ضمن البنوك العاملة في فلسطين". كما ورحب محافظ محافظة الخليل السيد كامل حميد بالحضور

بلدية الخليل تعلن عن إطلاق مشروع الطاقة البديلة
وحديقة تكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع بلدية تورينو الإيطالية

الخليل و"رزاناً براجا" عضو مجلس بلدي مدينة تورينو الإيطالية ومسؤولة التعاون الدولي على اتفاقية الشراكة والتعاون لتنفيذ خطوات المشروع بحضور ممثلين عن وزارة الحكم المحلي ومحافظة الخليل والغرفة التجارية وملتقى رجال الأعمال وجامعة بوليتكنيك فلسطين ومؤسسة التعاون الإيطالية وبرنامج دعم البلديات الفلسطينية إضافة إلى خبراء إيطاليين وأعضاء من المجلس البلدي في الخليل.

وسبق التوقيع كلمات استهلها الدكتور الزعتري مقدماً شكره وامتنانه للحكومة وللشعب الإيطالي على مواقفهم الداعمة للقيادة والشعب الفلسطيني، ومثمناً الدور الكبير الذي تلعبه اتفاقيات



أعلنت بلدية الخليل بمشاركة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً برئيس الملتقى السيد محمد نافذ الحرباوي والمدير العام السيد سعد جرادات إطلاق مشروعين حيويين في المدينة أحدهما يتعلق بالطاقة البديلة والاستفادة من الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء، والآخر حول إنشاء منطقة متخصصة بتكنولوجيا المعلومات، تحمل اسم حديقة تكنولوجيا المعلومات بالشراكة

والتعاون مع بلديات إيطالية ومؤسسة التعاون الإيطالية والقطاع الخاص الفلسطيني وعدد من المؤسسات الفلسطينية. جاء الإعلان خلال حفل أقيم في قاعة المركز الكوري التابع لبلدية الخليل حيث وقع الدكتور داود الزعتري رئيس بلدية



هنا وفد من مجلس إدارة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني برئاسة السيد محمد نافذ الحرباوي وأعضاء مجلس الإدارة: م. ناصر العسيلي، د. اسماعيل الجبريني، ايمن نيروخ وزهير القصاروي معالي الدكتور محمد مصطفى نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني وذلك خلال زيارة أجراها الوفد لمقر الوزارة في مدينة رام الله. حيث أكد الوفد على أهمية التعاون ما بين القطاع العام والخاص وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني، كما وأبدى ملتقى رجال الأعمال استعداده الكامل للتعاون مع وزارة الاقتصاد في مختلف الميادين، وذلك بهدف خدمة اقتصاد الوطن.

حفل افتتاح مقر شركة الموارد الوطنية للاستثمار

الأمنية وحشد كبير من رجال الأعمال والتجار. حيث تم خلال الحفل إلقاء العديد من الكلمات التي أشادت بالشركة وأهميتها الاقتصادية ودورها في توفير الأمن الغذائي لمحافظة الخليل، وقدم رئيس الملتقى خلال الحفل التهنئة للشركة متمنياً لها النجاح والتوفيق ودوام التقدم والازدهار، والمساهمة في انجاح الاقتصاد الوطني. يذكر أن شركة الموارد الوطنية، هي شركة استثمارية من الشركات الرائدة في مدينة الخليل، تعمل على استيراد المواد التموينية وتوزيعها على مستوى الوطن.

شارك ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً برئيس مجلس إدارة الملتقى السيد محمد نافذ الحرباوي وعدد من أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للملتقى في افتتاح المقر الجديد لشركة الموارد الوطنية للاستثمار، وجاء هذا الافتتاح تحت رعاية وزير الاقتصاد الوطني ونائب رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى ومحافظ محافظة الخليل السيد كامل حميد نيابة عن الرئيس محمود عباس، وممثلاً عن شركة فارم راييس وأعضاء غرفة تجارة وصناعة الخليل ورئيس وأعضاء نقابة تجار المواد الغذائية ومدير مكتب وزارة الاقتصاد ومدراء البنوك والأجهزة



إتحاد الأعمال الفلسطيني الدولي يبصر النور بمشاركة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني



عقدت الهيئة التحضيرية لاتحاد الأعمال الفلسطيني الدولي برئاسة رجل الأعمال الفلسطيني "فاروق الشامي" اجتماعها الثاني في العاصمة الأردنية عمان على مدار يومي السادس والسابع من شهر أيلول، حيث شارك في هذا الاجتماع رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني السيد محمد نافذ الحرباوي ورئيس مجلس إدارته معاوية القواسمة.

وقد تمخضت الاجتماعات عن مجموعة من التوصيات والرؤى والتي سترفع إلى المجلس التأسيسي الذي ستحدد ملامحه النهائية خلال العام الحالي.

التحضيرية بان اتحاد الأعمال الفلسطيني الدولي عبارة عن مؤسسة مدنية غير ربحية ستجتمع في ثنائياها أصحاب الأعمال الفلسطينيين، وستكون مهمة اللجنة التحضيرية إعداد النظام الداخلي وفتح باب العضوية، علماً بان ذلك سيكون متاحاً أمام رجال الأعمال والمؤسسات والجمعيات الاقتصادية.

يذكر أن اتحاد الأعمال الفلسطيني الدولي عبارة عن مؤسسة مدنية غير ربحية مستقلة ستجتمع في ثنائياها أصحاب الأعمال الفلسطينيين في الوطن والشتات، واضعة على سلم أولوياتها خدمة وتمكين الاقتصاد الفلسطيني وخلق بيئة نموذجية لتجميع جهود أرباب الأعمال الفلسطينيين حول العالم.

ويأتي هذا الاجتماع استكمالاً لنظيره الذي عقد في اسطنبول في شهر تموز الماضي، حيث أكد المجتمعون من خلاله على ضرورة تكوين جسم موحد على مستوى فلسطين والشتات ويضم كافة رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، وذلك لتشكيل بنية اقتصادية متشابكة بين الأطراف، وكذلك فتح آفاق جديدة للاستثمار في فلسطين والحاجة إلى تشكيل مؤثر على المستوى العالمي والدولي وخلق الفرص الاستثمارية المناسبة.

وأكد المشاركون عظيم شكرهم وامتنانهم إلى رجل الأعمال مازن الحساسنة والسادة مجلس الأعمال الفلسطيني التركي على مبادرتهم الكريمة لمساهمتهم في إنشاء هذا الاتحاد.

وأشار رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني السيد محمد نافذ الحرباوي وعضو اللجنة التحضيرية لاتحاد الأعمال الفلسطيني الدولي بأهمية هذه الخطوة ودورها في استثمار مقدرات المجتمع الفلسطيني في أرض الوطن وخارجه، إضافة إلى أهميتها في تشكيل لوبي اقتصادي مؤثر على المستوى العالمي والدولي، والعمل على تحسين البنية الاستثمارية في فلسطين ودعمها للاقتصاد الوطني.

وأفاد السيد معاوية القواسمة عضو اللجنة

التوأمة والتعاون مع المدن الإيطالية التي رشح عنها الكثير من المشاريع التنموية في المدينة، والتي كان من بينها المشروعين اللذين تم الاتفاق على تنفيذهما وإعلان إنطلاقهما خلال الحفل.

وقال الدكتور الزعتري إن الطاقة البديلة أصبحت تحتل مركزاً أساسياً في عملية التنمية في دول العالم، وبلدية الخليل تنظر بعين الاهتمام إلى هذا القطاع وأهمية الاستثمار فيه وتحقيق تكاملية وتشاركية بين جميع القطاعات في المدينة لتحقيق نجاح مستقبلي بعيد المدى على صعيدي استقلالية مصدر الكهرباء والفائدة الاقتصادية الراجعة على سكان المدينة .

وتحدث عدد من الحضور من ممثلي القطاعات المختلفة المشاركة في الاحتفال عن أهمية المشروعين في خلق فرص عمل جديدة خاصة في صفوف الخريجين الجدد إضافة لمواكبة التطور العلمي المتطرد في العالم والاستفادة من التجربة الإيطالية المتقدمة في المجالين اللذين تم توقيع الاتفاقية على تنفيذهما في المدينة .

كما قدم خبراء إيطاليون عروض مختلفة تتعلق بالمشروعين، وخطوات تنفيذهما والتجارب الناجحة التي نفذتها بعض البلديات الإيطالية في ذات الخصوص والمخرجات التي حققت الأهداف المرجوة منها، طارحين مقارنة مع واقع مدينة الخليل وتوفر مقومات النجاح مؤكداً على توفر فرص النجاح بشكل كبير لما تتميز به الخليل من أساسيات ومتطلبات المشروعين .

واختتم الاحتفال وسط دعوات بمزيد من التعاون والشراكة بين بلدية الخليل ونظيراتها الإيطالية .

ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يشارك في مؤتمر مال وأعمال تونس في دورته الثانية

شارك وفد من ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً بعضو مجلس الإدارة السيد معاوية القواسمة وعضو الهيئة العامة السيد فايز العملة رئيس مجلس إدارة شركة التجهيز والبناء للمقاولات، في مؤتمر مال وأعمال تونس في دورته الثانية والذي أقيم في القصر الرئاسي في العاصمة التونسية خلال الفترة مابين 11-13/06/2014، حيث ضم المؤتمر رجال أعمال فلسطينيين من الضفة الغربية ورجال أعمال من عرب الداخل ورجال أعمال فلسطينيين من الشتات، ووفد من مجلس الأعمال الفلسطيني في الإمارات برئاسة السيد سمير عبد الهادي، بالإضافة إلى أكثر من مائتي رجل أعمال من بلدان الشرق



الأوسط والخليج العربي ووفداً من إتحاد رجال الأعمال الفلسطيني التركي برئاسة السيد مازن حساسنة، وذلك تحت رعاية وحضور الرئيس التونسي محمد المرزوقي وعدد من الوزراء والشخصيات الرسمية التونسية.

وقد عرض الرئيس التونسي حزمة من القوانين والإجراءات التي تنوي الحكومة التونسية إتخاذها والتي من شأنها تشجيع الاستثمار في تونس وحماية المستثمرين فيها، كما وتميزت هذه الدورة بثراء محتواها من حيث العروض التي قدمها الوزراء المعنيون ومحافظ البنك المركزي حول آفاق ومجالات التعاون التي توفرها العديد من القطاعات الاقتصادية التونسية، وتم على هامش المؤتمر تنظيم العديد من اللقاءات الثنائية بين رجال الأعمال التونسيين ونظرائهم العرب.

وقد أشاد السيد معاوية القواسمة ممثل ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني بأهمية المؤتمر لما يمثله من رغبة حقيقية لدى الحكومة التونسية ورجال أعمالها في تطوير التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين وتعزيز فرص الاستثمار المتاحة فيهما.



ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يعقد اجتماعاً طارئاً لمناقشة الإعتداءات الإسرائيلية على محافظة الخليل



عقد ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني اجتماعاً طارئاً بحضور أعضاء مجلس إدارته، وذلك لمناقشة أوضاع المحافظة وأبناءها نتيجة الإجتياحات الإسرائيلية، مستنكراً تلك الإجراءات التعسفية بحق أبناء المحافظة من اعتقال المئات من شبابها، ومداومة آلاف البيوت والعبث بمحتوياتها وترويع ساكنيها دون أي مراعاة لحرمتها، إضافة إلى سياسة التنكيل وإذلال المواطنين على الحواجز الإسرائيلية، والتفتيش الهمجي لسياراتهم واستخدام الكلاب البوليسية في عملية التفتيش.

كما وأدت هذه الإجراءات إلى حالة شلل في الأسواق التجارية في كافة أرجاء المحافظة وتعطل معظم الأعمال التجارية، وذلك نتيجة عدم استقرار الوضع الأمني والاعتداءات الإسرائيلية على المواطنين وأصحاب المحال التجارية.

وأكد مجلس الإدارة في نهاية اجتماعه على ضرورة التحرك مع جميع المؤسسات في المحافظة وتكثيف الجهود في هذه المرحلة الحساسة التي يشهدها الوطن، وعدم ادخار أي جهد في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها مساندة أبناء المحافظة وتعزيز صمودهم أمام هذه الحملة الشرسة لقوات الاحتلال الإسرائيلي.

ومما يزيد من حجم المعاناة والواقع الأليم، تلك الاغلاقات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على مداخل المحافظة والتي سعت من خلالها إلى عزل المحافظة وتقطيع أوصالها ومنع أي حركة عبور لمواطنيها سواء إلى باقي المحافظات أو إلى خارج البلاد عبر جسر الكرامة، وإلغاء كافة أذونات السفر لجميع التجار ورجال الأعمال، وعزل المحافظة عزلاً كاملاً عن بقية المحافظات دون أي مراعاة للحالات الإنسانية، ويضاف إلى كل ذلك منع حوالي 20,000 عامل من الوصول إلى عملهم داخل مناطق الخط الأخضر بعد توقيف تصاريحهم وحرمانهم من تأمين قوتهم وقوت عائلاتهم.

برعاية وحضور دولة رئيس الوزراء ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يشارك معاً في افتتاح معرض الصناعات الوطنية "أنا وطني"



بيت لحم افتتحت شبكة معاً الإعلامية، معرض "أنا وطني" للمنتجات الفلسطينية، في مجمع برك سليمان جنوب بيت لحم، برعاية رئيس الوزراء رامي الحمد الله.

وشارك في افتتاح المعرض، محافظ بيت لحم ووزيرة السياحة وممثل الوكالة الألمانية للتنمية "GIZ"، وقادة الأجهزة الأمنية في المحافظة ود. جواد الناجي وزير الاقتصاد السابق، ومحمد نافذ الحرباوي رئيس ملتقى رجال الأعمال، وجمع من الشخصيات الوطنية.

وافتح رائد عثمان مدير عام شبكة معاً الإعلامية المعرض، حيث أكد على أن أهمية المعرض تكمن في دعمها للصناعات والمنتجات الوطنية لترتقي وتنافس المنتجات المماثلة لها في السوق وخاصة المنتجات الإسرائيلية.

وبدوره شكر محمد نافذ الحرباوي جميع العاملين في شبكة معاً الإعلامية لدعمهم المنتج الوطني ودعم صمود الشعب الفلسطيني من خلال تجنيدها لكافة أدواتها في دعم الصناعة المحلية.

وأكد الحرباوي أن حصة المنتج المحلي بالسوق 15% وهي منخفضة كثيراً عن المعدل العالمي الذي يتراوح أدناه ما بين 30-40% من الإنتاج في الدولة.

وقال إن رجال الأعمال يسعون إلى رفع مستوى المنتجات المحلية من حيث الجودة والسعر، وقد حققت الصناعات المحلية الفلسطينية نجاحات في السوق العالمية.

وأكد الحرباوي على أن أهم المعوقات التي تقف أمام الصناعة المحلية الفلسطينية سعر الكهرباء الصناعي وسعر المحروقات الصناعية مقارنة مع إسرائيل.

وبين الحرباوي أن الاقتصاد الفلسطيني هو المشغل الأكبر للأيدي العاملة الفلسطينية ومستعد لرفع مستوى المنتجات ورفع فاتورة المستوردات.

هذا وقد ضم المعرض في جنباته زوايا عديدة شملت فئات مختلفة منها: منتجات غذائية وبلاستيكية وزراعية وهندسية وإنشائية بالإضافة إلى صناعة الأحذية والصناعات التكميلية وذلك بمشاركة 80 شركة، 20% منها منتجات نسوية، وبسبب الظروف التي يفرضها الاحتلال اقتصر المعرض على محافظات الضفة الغربية بدون قطاع غزة.

يذكر أن المعرض منفذ من قبل التعاون الألماني للتنمية، والممول من الحكومتين الألمانية والكندية، وبالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية، وملتقى رجال الأعمال الفلسطيني، ومن تنفيذ شبكة معاً الإعلامية.

بمشاركة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني غرفة الخليل تعقد اجتماعاً حول منطقة باب الزاوية

شارك ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً برئيس مجلس ادارته محمد نافذ الحرباوي وعدد من اعضاء مجلس الادارة والمدير العام في الاجتماع الخاص بمناقشة مستقبل منطقة باب الزاوية والذي تم بدعوة غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل



وجرى اللقاء بحضور محافظ محافظة الخليل كامل حميد، ورئيس الغرفة التجارية المهندس محمد غازي الحرباوي وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ورئيس بلدية الخليل الدكتور داود الزعتري ورئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني محمد نافذ الحرباوي، ومدير جهاز الامن الوقائي العقيد حمدي ابو كامل ورئيس رابطة الجامعيين أحمد بيوض التميمي ورئيس لجنة اعمار الخليل الدكتور علي القواسمي، وممثلين عن الاجهزة الامنية والمدنية، ووجهاء عشائر ورجال اعمال وقادة العمل الوطني وممثلين عن مكتب القوى السياسية والوطنية لمحافظة الخليل وتجارة منطقة باب الزاوية ومدير تربية وتعليم الخليل بسام طهبوب، وبحضور ممثلين عن نقابة تجارة المواد الغذائية في المحافظة ورئيس الجمعية الخيرية الاسلامية في محافظة الخليل.

وفي كلمته الترحيبية أكد رئيس الغرفة على أهمية هذا اللقاء الذي سيحدد مصير مدينة الخليل في ظل التهديدات الاسرائيلية بالاستيلاء على أجزاء من منطقة باب الزاوية وحالة الفوضى التي تعيشها المنطقة.

وقال المهندس الحرباوي: "لمدينة الخليل وضع خاص جداً يختلف عن بقية المدن الفلسطينية، حيث قسمها بروتوكول الخليل الى منطقتين (H1-H2) وبقية البلدة القديمة التي تحتضن الحرم الابراهيمي الشريف وهي المركز التاريخي والتراثي والاقتصادي للخليل تحت السيطرة الاسرائيلية اضافة لوجود البؤر الاستيطانية في تلك المنطقة".

وأضاف: "هذه العوامل بالاضافة الى عوامل الاحتلال وسياسة الترحيل القصري التي ينتهجها في تلك المنطقة أجبرت الكثير من أصحاب المحال التجارية والسكان على البحث عن بدائل لمحلهم ومساكنهم خارج البلدة القديمة، وقد نجح الاحتلال على مدار السنوات السابقة في تخفيف التواجد الفلسطيني في تلك المنطقة، ويسعى حالياً لتوسيع المحيط الامن بدعوى توفير الأمن للمستوطنين".

من جانبه اعتبر رئيس بلدية الخليل اللقاء بأنه لقاء هام لمواجهة الاستيطان في الخليل، داعياً للتمييز بين ما هو وطني وبين ما هو مندرس في الصفوف لإثارة الفتنة والبلبل، وأبدى استعداد بلدية الخليل للمشاركة في اتخاذ أي قرار لحماية الخليل من التمدد والتوسع الاستيطاني.

وقال الدكتور الزعتري: "نحن في بلدية الخليل وكل مؤسسات المدينة مهتمون بأن تعود الحياة الطبيعية للبلدة القديمة، ونقترح بأن تقوم البلدية بإستئجار المحال المغلقة من اصحابها وتشغيل هذه المحال، وتعمل بلدية الخليل على تقديم الخدمات لسكان البلدة القديمة فهي على سلم أولويات المجلس البلدي".

كما وتطرق رئيس البلدية للحديث خلال كلمته عن الصعوبات التي تواجهها بلدية الخليل والعراقيل التي يضعها الاحتلال أمام تنفيذ المشاريع الحيوية مستشهداً بتدخل بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل بعد 6 شهور من طلب بلدية الخليل مد خط أنابيب المياه من منطقة شارع الشهداء الى منطقة مسجد القزازين وسط البلدة القديمة، حيث وافق الاحتلال على مد الخط".

وفي كلمة الختام، طالب محافظ محافظة الخليل كامل حميد، باطلاق حملة "انقاذ واغاثة البلدة القديمة من الخليل" مشيداً بالتكاتف والتكامل بين أبناء الخليل ودعمهم اللامتناهي لحملة (من الخليل الى أهلنا في غزة)، وأكد على ان الاجهزة قامت وتقوم بواجبها تجاه أبناء الشعب الفلسطيني، وعلى الجميع دعمهم.

وقال المحافظ حميد: "رجال الامن موجودين لخدمة المواطنين والحفاظ على سلامتهم مهما كلفنا الأمر، وهم من أبناء هذا الشعب ووطنيين ولا يجوز أن نتركهم لوحدهم لبعض النزوات الفكرية، ومن يحرض على الأمن فهو خارج عن الصف الوطني، واذا كان هناك اي تجاوز لأي ضابط فسيتم محاسبته وقد قمنا بمحاسبة العديد من الضباط ورجال الامن ولن نتهاون مع أي أحد".

"واقع الاقتصاد المحلي بين فرص الاستثمار والتحديات في الخليل"

بمشاركة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني أنهت محافظة الخليل فعاليات المؤتمر الاقتصادي الأول حول واقع الاقتصاد المحلي بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل وذلك بمشاركة مفكرين وخبراء وأصحاب قرار ورأي اقتصادي على المستوى المحلي والوطني، وسط اهتمام ملحوظ من كافة أطراف المجتمع المحلي الرسمي والمؤسساتي والأهلي ووسائل الإعلام المحلية، كما وشارك في المؤتمر مجموعة من المهتمين من الباحثين والأكاديميين والاقتصاديين ومؤسسات وأفراد.

حيث تحدث محافظ محافظة الخليل كامل حميد في كلمته عن واقع الاقتصاد المحلي للمحافظة، مبيناً ما تزخر به المحافظة من إنجازات تنموية واقتصادية على المستوى الفردي والجماعي، وبين

المحافظ في كلمته بان المحافظة تعاني من تحديات كبيرة خاصة تلك التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي والتي وقفت عائقاً أمام تقدم المحافظة وتطورها. وأشاد المحافظ حميد بدور رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص التي

تعمل جاهدة في تحمل جزءاً كبيراً من أعباء المرحلة.

وأكد حميد على ضرورة دعم المنتجات المحلية، وإعطاءها أولوية أمام المنتجات المستوردة، مبيناً دور المجالس واللجان القطاعية التي تم تشكيلها في المحافظة على إعادة هيكلة العلاقات المؤسسية في المحافظة.

وتعرض المؤتمر إلى السياسات الجديدة الواجب إتباعها في مواجهة التحديات المستقبلية للاقتصاد الوطني، والتي حاضر فيها مجموعة من الخبراء في الرأي والقرار الاقتصادي على المستوى المحلي والوطني الذي حاضر فيها د. محمد اشتية رئيس المجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار بكار عضو اللجنة المركزية

لحركة فتح الذي عرض بكلمته الوضع العام الفلسطيني سياسياً وتأثيرات الوضع السياسي على واقع الاستثمار في فلسطين بشكل عام، مؤكداً على قدرة القطاع الخاص الفلسطيني على تجاوز كافة العقبات الإسرائيلية، مشيداً بالتجارب والنماذج الناجحة في محافظة الخليل والمتنوعة في الحقل الاقتصادي والتجاري والاجتماعي والثقافي والتاريخي، وقد عرض عدد من المتحدثين الرسميين أوراق عمل متنوعة حيث عرض شوقي العيسه وزير الزراعة ممثلاً عن الحكومة الفلسطينية الدور الذي تقوم به الحكومة الفلسطينية على مستوى التخطيط الاستراتيجي للقطاعات الاقتصادية.

فيما عرض الأكاديمي والباحث د. صبري صيدم مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا

المعلومات والتعليم التقني دور الإعلام الاجتماعي في تعزيز ثقافة المنتج المحلي، مؤكداً على ضرورة الاستثمار في مجال التجارة الالكترونية التي ستساهم في إيجاد فرص عمل للخريجين وتسهيل العلاقات التجارية بين كافة القطاعات



على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وتطرق محمد نافذ الحرباوي رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في محافظة الخليل إلى دور رجال الأعمال في إيجاد بيئة استثمارية في محافظة الخليل مبيناً بان قطاع الأعمال والتجارة ورجال الأعمال يعاني من معوقات وتحديات كبيرة على المستوى الخارجي ومستوى الإجراءات الفنية والإدارية المتبعة في المؤسسات الحكومية، داعياً إلى عقد شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالاقتصاد الوطني بشكل عام.

ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يشارك في حفل ختام حملة "كنزك في الأغوار"

شارك ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً بعضو مجلس إدارته الدكتور اسماعيل الجبريني والمدير العام سعد جرادات في حفل ختام حملة "كنزك في الأغوار" وذلك بحضور محافظ أريحا والأغوار وعدد من رجال الأعمال.

حيث أوضح ماجد الفتياني محافظ أريحا والأغوار أن الأغوار الفلسطينية والتي تمتد من شمال الضفة الغربية حتى جنوبها هي كنز قومي يجب الاستثمار فيه والمركة الآن هي اقتصادية بالدرجة الأولى مع عدو يحاربنا حتى في لقمة العيش.

جاء ذلك خلال حفل ختام حملة "كنزك في الأغوار" والتي تقوم بها مؤسسة معاً للتنمية لتشجيع الاستثمار في الأغوار واستحداث فرص وظيفية جديدة، بحضور عزمي عبد الرحمن مدير السياسات الاقتصادية في وزارة الاقتصاد وصايل الديك مدير عام الخدمات السياحية في وزارة السياحة وعلی غياضة وكيل مساعد الشؤون الاقتصادية في وزارة الزراعة وجمع كبير من شباب الأغوار الذين شاركوا بحملة كنزك بالأغوار.

وأكد الفتياني على أهمية تعزيز صمود المواطن في الأغوار من خلال دعم المشاريع والاستثمارات المختلفة والتي بدورها ستوفر فرص عمل لأهالي الأغوار وان هذه معركة غير سهلة في ظل الممارسات القمعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي والمتمثلة في مصادرة الأراضي وتضييق

من الأغوار شاركوا بحملة كنزك بالأغوار وان هناك كثير من المستثمرين الفلسطينيين يفكرون بشكل جدي بالاستثمار في الأغوار الفلسطينية وانه خلال الأيام القليلة القادمة ستجدد الحملة حتى يصبح الاستثمار في الأغوار جزءاً أساسياً من المنظومة الاقتصادية الوطنية.

وتم خلال الحفل عرض مبادرات شبابية خاصة بشباب الأغوار، كما تم تقديم ورقة اقتصادية بحثية في مجال الاستثمار قدمها الدكتور مفيد ابو زنت من جامعة القدس المفتوحة.



وأضاف د. تيسير عمرو في ورقته البحثية التي قدمها التي ناقشت توجهات الوزارة في إيجاد وسائل لتعزيز وترسيخ العلاقة بين القطاعين العام والخاص واعتبر النموذج التنموي الجديد في الحكومة الفلسطينية يعد مهماً في تسيير حركة الاقتصاد المحلي.

من جانب آخر تحدث محمد غازي الحرباوي رئيس غرفة تجارة وصناعة الخليل، عن رؤية الغرفة ومؤسسات المحافظة للتنمية والتطوير، مبيناً الوضع السياسي العام وتأثيراته على استقرار ووضع المحافظة اجتماعياً، مطلعاً الحضور على سيناريوهات الغرفة التجارية في المشاريع التنموية خاصة في البلدة القديمة.

فيما اشار الباحث د. سمير عبد الله الى الآثار السلبية

رجل الأعمال الفلسطيني العالمي "فاروق الشامي" في ضيافة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني



والجدير بالذكر أن رجل الأعمال الأمريكي والفلسطيني الأصل هو من بلدة بيت عور غرب رام الله وصاحب أكبر الشركات الأمريكية التي توظف أكثر من 10.000 عامل، ويمتد نشاطها في أكثر من 100 دولة حول العالم ومنها فلسطين، وحاصل على العديد من براءات الاختراع في مواد التجميل على مستوى العالم والعديد من الجوائز العالمية.

استضاف ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً برئيس وأعضاء مجلس إدارته رجل الأعمال الفلسطيني الأصل السيد فاروق الشامي صاحب مجموعة شركات "فاروق سيستيم الأمريكية" والأهم في عالم مستحضرات التجميل، برفقة رجل الأعمال الفلسطيني السيد طارق النتشه صاحب شركة الهدى للمحروقات والعديد من المشاريع الأخرى.

حيث أطلع رئيس الملتقى محمد نافذ الحرباوي الضيوف على أهداف الملتقى وإنجازاته على مدار عشرين عاماً، والقاعدة الاقتصادية المهمة الذي يشكلها أعضاؤه ومدى مساهمتهم في تدعيم الاقتصاد الوطني.

هذا وقد أشاد السيد فاروق الشامي بأهمية محافظة الخليل من الناحية الاقتصادية، وقدرة أبنائها على خلق فرص استثمارية مما يساهم بشكل فعال ومؤثر في تدعيم بنية الاقتصاد الفلسطيني والعمل على الحد من معدلات البطالة.

كما وافق الطرفان على ضرورة العمل على جميع الأصعدة ومع مختلف الأطراف المحلية والدولية، لتوفير عناصر الاستثمار وتطوير بنيته التحتية وبذل كافة الجهود الممكنة بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي واجتذاب المستثمرين في الشتات، لما لذلك من أهمية في النمو الاقتصادي.

ملتقى رجال الاعمال
يشارك في افتتاح المعرض التجاري الوطني

عهدها إلا أنها تبنت وأخذت على عاتقها تنفيذ عدة برامج ومشاريع لخدمة المواطنين وقطاع التجارة الفلسطيني بهدف تطوير هذا القطاع والمساهمة في التنمية الاقتصادية على مستوى الوطن، كما دعا قفيشة المستهلك الفلسطيني للعمل على دعم المنتج الوطني من خلال الإقبال على شرائها عوضاً عن الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية التي تؤثر سلباً على اقتصادنا وشركاتنا الوطنية.



هذا وقد أعربت الشركات المشاركة في المعرض عن إعجابهم بمستوى المعرض وطريقة تنظيمه وعدد الحضور الذين اقبلوا لزيارة المعرض من جميع مدن ومحافظات الوطن مؤكداً على انه ومن لحظة افتتاح المعرض تم استقبال شركات وتجار وتوقيع عقود تعاون تجاري معهم.

ومن الجدير بالذكر أن هناك أكثر من 60 شركة ومؤسسة تجارية متخصصة بالمواد الغذائية ومستلزمات السوبر ماركت مشاركة في هذا المعرض، حيث مثل الملتقى العديد من الشركات من بينهم الراعي الرسمي للمعرض بنك القدس، شركة الجبرين للاستثمار، شركة زمزم للصناعات البلاستيكية، شركة نيروخ للبقانات والموازين، شركة الموارد الوطنية، شركة عواد فطافطة واخوانه وشركة الكرام للسياحة والسفر.



شارك ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني ممثلاً بعضو مجلس الإدارة كاظم حسونة ومدير المشاريع امجد الاشهب، في افتتاح المعرض التجاري الوطني للمواد الغذائية ومستلزمات السوبرماركت والبقالة تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الفلسطيني، حيث حضر مراسم الافتتاح الدكتور تيسير عمرو ممثلاً عن نائب رئيس الوزراء الفلسطيني وزير الاقتصاد الوطني الدكتور محمد مصطفى ومحافظ محافظة الخليل كامل حميد ورئيس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل المهندس محمد غازي الحرباوي ورئيس بلدية الخليل الدكتور داوود الزعتري وممثل بنك القدس أيمن عايش وممثلي المؤسسات والشركات.

وقد تناول حفل الافتتاح عدد من الكلمات التي أشادت بدور النقابة المميز في تطوير القطاع التجاري الفلسطيني بشكل عام وقطاع تجارة المواد الغذائية الفلسطيني بشكل خاص. كما أكد المتحدثون على أهمية إقامة هذا المعرض في هذا الوقت لما له من اثر ايجابي على تنشيط الحركة التجارية وانعاش الاقتصاد الوطني ودعم المنتجات والمصانع والشركات الوطنية الفلسطينية.



وقد أشاد المتحدثون بمستوى تنظيم هذا المعرض وتنوع الشركات والمنتجات المعروضة فيه ومستوى جودتها. وقد أكد رئيس نقابة تجارة المواد الغذائية في محافظة الخليل الأستاذ عبد المحيي قفيشة في كلمته على أن النقابة رغم حداثة



استقبال ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً برئيسه السيد محمد نافذ الحرباوي وأعضاء مجلس إدارته السادة: م. ناصر العسيلي، زهير القصاراوي، أيمن نيروخ، سليمان العملة، جمال الوراسنة، وكاظم حسونة معالي وزير الأوقاف في حكومة الوفاق الوطني سماحة الشيخ يوسف ادعيس وعدد من ممثلي الوزارة.

حيث أطلع رئيس الملتقى معاليه على نشاطات الملتقى وأهدافه وأهميته في تعزيز الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في توفير البيئة الاستثمارية وتوفير فرص العمل للشباب الفلسطيني والحد من نسبة البطالة المرتفعة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتم استعراض أهم الإنجازات على صعيد المسؤولية الاجتماعية والفعاليات المشتركة مع اللجان الخيرية في المحافظة وأهميتها بالنسبة للملتقى ولأعضائه وحرصه على أن تكون على رأس أولوياته.

كما واستعرض الطرفان الظروف العسيرة التي تمر بها البلدة القديمة في مدينة الخليل والحرم الإبراهيمي الشريف في ظل الإجراءات التعسفية التي يمارسها الطرف الإسرائيلي، والتي تهدف إلى تهويد البلدة ومقدراتها التاريخية والدينية. وبحث الأطراف سبل التعاون الممكنة لحماية البلدة والحرم،

“



رئيس اللجنة الوزارية لإعادة إعمار قطاع غزة، نائب رئيس الوزراء، وزير الاقتصاد الدكتور محمد مصطفى عشيبة في مقابلة خاصة لمجلة الملتقى

نحتاج 4 مليارات دولار لتغطية العديد من القطاعات الحيوية

رام الله - أجرى اللقاء
محمد ابو خضير
سعد جرادات

صرح رئيس اللجنة الوزارية لإعادة إعمار قطاع غزة، نائب

رئيس الوزراء، وزير الاقتصاد الدكتور محمد مصطفى إن اللجنة قدمت تقريرها للحكومة ووافقت عليه، ومن ثم عرضته على ممثلي الدول المانحة في رام الله لتشجيع حكوماتهم على تقديم أكبر دعم ممكن لقطاع غزة، ومن المقرر عقد مؤتمر للمانحين في الثاني عشر من الشهر الجاري في القاهرة، بحضور عدد كبير من كبار المسؤولين الدوليين من بينهم: أمين عام الامم المتحدة بان كي مون ووزير الخارجية الاميركية جون كيري ووزراء خارجية دول أوروبية وعربية. وقال د. مصطفى في لقاء خاص بمجلة الملتقى أن الرئيس محمود عباس سيلقي خلال مشاركته في المؤتمر كلمة سياسية اقتصادية مهمة يشرح خلالها لوفود الدول المانحة تطورات الوضع السياسي وجهود تعزيز المصالحة والتهدئة في غزة. وأكد أنه وقبل انعقاد مؤتمر المانحين سيتم البدء بوضع ترتيبات خاصة للمعابر والعمل على ضمان وجود موظفي الحكومة على المعابر ومن بينها معبراً كرم ابو سالم وبيت حانون "أيرز".

واضاف أن خطة اعادة الاعمار أخذت بعين الاعتبار الاحتياجات التصورية لقطاع غزة لتصبح ركناً من أركان الاقتصاد الفلسطيني، مركزاً على أن الهدف الأساس لهذه الخطة سيكون بناء قطاع غزة وبنيتها التحتية وتمكين اقتصاد متعافٍ من آثار الدمار والحصار.

وأوضح مصطفى أن السلطة الفلسطينية تبذل جهوداً حثيثة لطمأنة الدول المانحة حول العديد من الموضوعات التي تثير لديهم التساؤلات ومن بينها عمل حكومة الوفاق الوطني ومفاوضات التهدئة مع إسرائيل في القاهرة. مشيراً إلى أن هذه الجهود تبذل في سبيل تشجيع الدول المانحة على تقديم افضل

واكبر دعم ممكن لإعادة إعمار قطاع غزة، والذي يتطلب دعماً مادياً لا يقل عن 4 مليارات دولار لتغطية العديد من القطاعات الحيوية والحاجات الماسة للمواطنين الغزيين.

”الوعود كثيرة نأمل الوفاء بها خلال وبعد المؤتمر“

وفيما يأتي نص اللقاء :

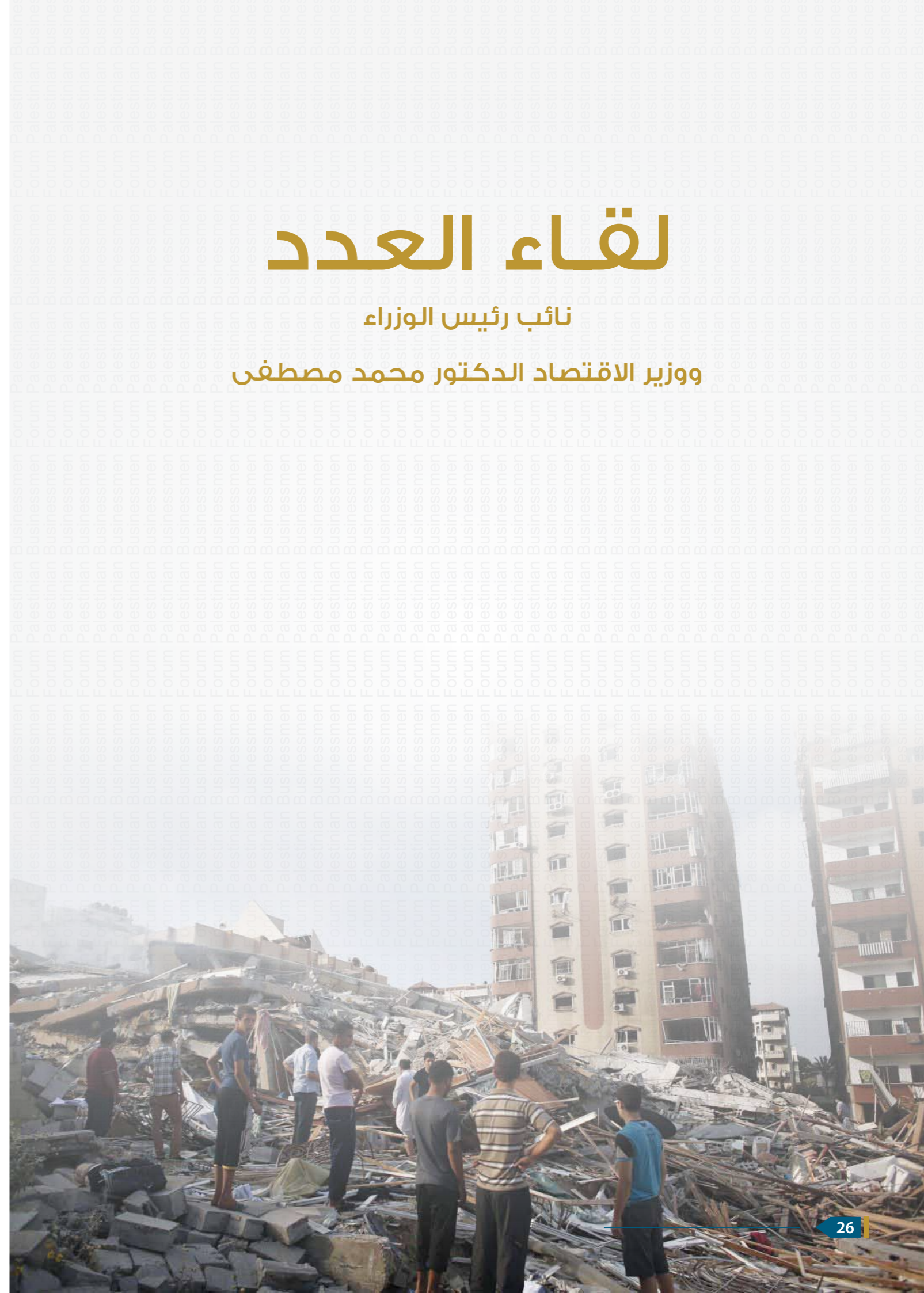
س: ما هي تحضيراتكم لمؤتمر الإعمار الذي سيعقد في القاهرة الاحد المقبل ؟

الاستعدادات قطعت شوطاً كبيراً حيث تم توزيع الدعوات من قبل الاطراف الداعية وهي فلسطين وجمهورية مصر العربية والنرويج، وسيعقد المؤتمر في القاهرة في الفترة ما بين العاشر حتى الثاني عشر من الشهر الجاري، وتم تحضير تقرير الحكومة الذي سيقدم في المؤتمر، و تم تقدير اعادة الاعمار والاحتياجات ب 4 مليار دولار مع البنى التحتية والطرق، يتم التبرع في المؤتمر نفسه بعد عدة كلمات ندعوا فيها للتبرع بعد شرح الوضع.

حلول سريعة وطويلة الأمد
لمشاكل المياه والكهرباء والطرق
فتح المعابر ركيزة أساسية للإعمار

(برنامج المبادرة الاقتصادية لجون كيري) مرتبط بالوضع السياسي العام والمفاوضات.

لدينا استراتيجية متكاملة لتعزيز حملة المقاطعة ودعم المنتج الوطني من أيار 2013 ل 2016



المؤشرات ايجابية من المملكة العربية السعودية التي بادرت بالدعم بـ 500 مليون دولار و تقدر هذه البداية ونحترمها ونشكرهم ونأمل من دول اخرى ان تقدم شيئاً مشابهاً ، لكن ما تزال مؤشرات دول اخرى خاصة اميركا واوروبا غامضة ، وفي انتظار وضوح الصورة السياسية ، نحن عملنا قدر الامكان ما هو مطلوب منا من تحضيرات للمؤتمر و للتقرير الذي سيتم عرضه على المؤتمر، لكن بلا شك الاطراف المانحة تنتظر وضوحاً اكبر للوضع السياسي ، فهم لا يريدون اعادة اعمار يلحقها دمار، من المهم جدا ان يكون هناك التزام دولي بان اسرائيل لن تقوم مرة اخرى بمثل هذا العدوان ، و ان يتم السماح بدخول مواد ومستلزمات البناء بشكل جيد وكميات معقولة وبدون مضايقة، و يجب تمكين حكومة الوفاق من العمل في غزة و ان تقوم بالتزاماتها تجاه اي صفقات تجاه اعادة الاعمار وتقديم الخدمات للمواطنين بشكل عام .

”إسرائيل رفضت ان ترسو سفينة توليد الكهرباء في عسقلان او اسدود ...“

الاجابات على هذه الاسئلة

مهمة جدا بالنسبة للمانحين، فحتى لو كان هناك اموال يجب ان يكون هناك ضمانات لتنفيذ إعادة لتنفيذ اعادة الاعمار ، في العام 2009 كانت هذه اهم المعوقات عندما سالنا الاطراف المانحة التي قدمت الالتزامات بـ 2009 في مؤتمر شرم الشيخ وقدمت الالتزامات بمليار و 300 مليون دولار، ووصل منها شيء بسيط ، لسببين اولاً مواد البناء لم تكن موجودة بالشكل الكافي مع تواجد الاموال ، و لم يكن هناك حكومة للتعامل معها تمثل كل الجهود ، وهاتان النقطتان في غاية الاهمية .

أما الان فيوجد حكومة ومصالحة ووفاق ، ولكن من الوضح انه يجب بذل المزيد من الجهد من اجل تذليل اي صعوبات امام الحكومة حتى تستطيع ان تقوم بدورها وتلعبه بشكل فعال وادخال مستلزمات البناء حيث هناك تقدم جيد وتم عرض مقترح تم تقديمه من الامم المتحدة من قبل روبرتسن من اجل وضع ترتيبات افضل على المعابر والسماح بدخول مواد البناء بالكميات الكافية والضرورية لاعادة الاعمار ، وقد وافقنا عليها ووافق عليها الجانب الاسرائيلي ، مع تحفظنا انه ليس كافياً لاننا نريد اكثر من اعادة اعمار نريد حركة سلسلة للتجارة وحركة

المواطنين من والى غزة ، نحن لا نريد ارسال مؤن الى غزة ، نريد السماح بالتجارة بين الضفة الغربية وغزة حيث من اكثر من 10 سنوات لم يتم ادخال منتجات غزة وخاصة في القطاع الزراعي الى الضفة الغربية .

وللتذكير كانت اكثر من 85% من صادرات غزة الى الضفة الغربية واسرائيل لذا يجب فتح المعابر بالاتجاهين ، ومن ناحية وطنية وسياسية يجب ان يكون هناك تواصل كامل وربط بين اقتصاد الضفة الغربية وغزة و اهل الضفة وغزة ، لذا نحن نريد فتح المعابر بدون حدود ، هذه مهمة سياسية يجب اخذها بعين الاعتبار من قبل المفاوضين او الحل الدائم .

نستطيع ان النقول ان الترتيبات الجديدة في موضوعات الاعمار خطوة ايجابية عملية ضرورية ولكنها غير كافية ضمن هذه الترتيبات ان تدخل كل هذه المواد ضمن احتياجات اعادة الاعمار دون اعاقه ، لكن سيكون هناك آلية تابعة للامم المتحدة للتحقق من استخدام مواد البناء ضمن برنامج اعادة الاعمار المقررة .

س: أيام فاصلة ماذا عن اللمسات الأخيرة والتحضير؟

التحضيرات لاعادة الاعمار اكتملت ويسير العمل بشكل جيد حيث تم ارسال الدعوات وتحضير التقرير، وتم التوافق على الترتيبات على المعابر من وزارة الشؤون المدنية وادارة المعابر ليعتم وضع موظفين حكوميين على المعابر .

وتم كل هذا من خلال اللجنة الوزارية العليا المسؤولة عن ترتيب عملية اعادة الاعمار في غزة، وبعضوية عدة وزراء اخرين من ضمنهم وزير المالية و وزير التخطيط ووزير الاشغال العامة ووزير الحكم المحلي ووزير الشؤون الاجتماعية والزراعة ورئيس الطاقة ورئيس المياه .

هذه اللجنة الوزارية، وهناك لجنة فنية للوزارات تضم نحو عشرين وزارة ومؤسسة تساعد وتدعم اللجنة الوزارية في أعمالها، في التقرير الذي اعدناه والذي يقدر احتياجات الاعمار بـ 4 مليارات دولار قدرنا فيها ان نصف هذا المبلغ سيتم تخصيصه لاحتياجات البنية التحتية في القطاع، والذي يشمل البيوت المهتمة واعادة بنائها او تقديم التعويضات اللازمة .

والجزء الثاني الطرق والمباني العامة والكهرباء وخدمات المياه والصرف الصحي، والبنى التحتية اللازمة لتطوير المعابر ، هذا قطاع واحد سيأخذ نصف موازنه ، والجزء الاخر هو القطاع الاقتصادي والذي يشمل مجموعة من القطاعات الفرعية، والتي على راسها قطاع الصناعة الذي شمله الدمار الكبير، وهو من

نسبة النمو الاقتصادي في الضفة الغربية اليوم تساوي صفراً

”مؤشرات الوضع الاقتصادي والمالي في الضفة الغربية ... خطيرة“

اكثر القطاعات التي تدمرت ومن ضمنها الصناعات الغذائية و هو ما له علاقة بقطاع الزراعة الذي تضرر بشكل كبير بما فيها الابار والاراضي الزراعية ، بالإضافة الى قطاع التجارة والخدمات حيث تدمرت الكثير من المحال التجارية والأسواق ومراكز التسوق ، والخدمات المالية والسياحية ، وبالتالي هذا المبلغ يشمل مليار دولار لاعادة اعمار القطاع الاقتصادي الذي تضرر بشكل كبير .

كما تشمل الموازنة قطاعي التعليم والصحة ، المدارس والمستشفيات ومراكز المساعدات الاجتماعية ، والتي رصد لها مبلغ 700 مليون دولار ، وهناك 200 مليون دولار رصدت ضمن الموازنة لدعم مؤسسات الحكومة لتطوير مهامها وخدماتها بعد ان كانت تحت الانقسام ، بالإضافة لمؤسسات الحكم المحلي لتقديم الخدمات

س: ماذا عن فتح الممر الامن او معبر امن بين

الضفة وقطاع غزة؟

فتح معبر امن بين القطاع والضفة الغربية هو موضوع سياسي داخلي لا يدخل ضمن اطار العدوان على غزة لكن كما سمعنا وزير الشؤون المدنية تحدث عن اجراءات لتحسينات على حركة الاهالي والعائلات ورجال الاعمال، هذا افضل من السابق ولكنه ليس كافياً وليس حلاً جذرياً، بالتالي نحن نبحث عن حلول مؤقتة ومرحلية وليست حلاً جذرياً والتي يجب ان تأتي في اطار سياسي مختلف .

س: هناك انتقادات لكم بأن لجنة الاعمار

جميع اعضاءها من الضفة الغربية ؟



ليس صحيحاً بان لجنة الاعمار لا تضم اعضاء من قطاع غزة، لان الوزراء المعينون يمثلون القطاع وهم مسؤولون عن الضفة وغزة ، كما اننا ما زلنا في مرحلة التخطيط ، واللجنة الفنية اغلبها من غزة ، فما قامت به وزارة الاقتصاد حتى الان كله صادر عن قطاع غزة بما فيه كتابة التقرير وجمع المعلومات ، حيث عمل 201 عضو على البرنامج ثلاثة ارباعهم من قطاع غزة، وقد عملوا على جمع المعلومات الفنية اللازمة للجنة الفنية لاصدار هذا التقرير، وبالتالي هذا الحديث غير صحيح و له مارب سياسية، هذا الموضوع ليس مقاصصة ولا محاصصة ولن يكون ابن غزة احرص منا عليها كلنا مسؤولون عن القطاع وابناء وطن واحد.

للمواطن هذه هي العناوين الرئيسية لعملية اعادة الاعمار. وتقرر رفع عدد الشاحنات التي تدخل الى القطاع من 300 الى 700 من معبر كرم ابو سالم والذي يعد المعبر الوحيد لقطاع غزة حالياً ، و يمكن ان يتضاعف هذا العدد لو كانت بنية معبر كرم ابو سالم تتحمل المزيد، فالحل هو تكبير وتوسيع المعبر وتعديل ترتيباته ، وتحسينه ليستوعب اكثر من 700 شاحنة، وهناك توجه بفتح معبر اخر مثل معبر بيت حانون ليس فقط للمسافرين بل وللبنائين وللحركة التجارية، رفع عدد الشاحنات الى 700 ، خطوة اولى جيدة ولكنها ليست كافية .

س: تحدثت عن وعود ما هي طبيعة هذه الوعود العربية؟

كل المبادرات التي اتت من الدول العربية هي مبادرات للاغاثة حيث تم جمع ٣٧٥ مليون دولار تم توجيه اغلبها للمؤسسات الدولية التي تعمل على الاغاثة، مثل الطعام والشراب والماوى ومفارش وادوية، وتمت من خلال مؤسسات عالمية مثل مؤسسة الغذاء العالمي، كما قامت المملكة السعودية بمنح مبلغ جيد ليووجه للادوية من خلال الهلال الاحمر الفلسطيني، وحتى الان كل الوعود التي وصلتنا لم يتحقق منها شىء كله شفوي حتى موعد مؤتمر اعادة الاعمار حيث ستصبح الالتزامات جدية وحقيقية. س: ماذا عن مشكلة الكهرباء التي تعتبر الهم الأساسي للشعب الغزي؟

توفير الكهرباء من الاحتياجات المهمة جدا بالنسبة للمواطنين والاحتياجات الاقتصادية المختلفة كالصناعة وغيرها وخاصة المستشفيات المعتمدة على الكهرباء اعتماداً كلياً، واعتقد ان طاقم العمل في سلطة الطاقة وفرق العمل قاموا باصلاح الاعطال وبذل مجهود جيد حيث اعدوا الكهرباء لما كانت عليه قبل العدوان. ولكن هذا ليس كافياً فهناك حديث عن عدة برامج لحل مشكلة الطاقة من ضمنها زيادة كمية الكهرباء القادمة من مصر، حيث كانت قبل العدوان ياتينا حوالي ١٧ ميغا كهرباء، وزادت خلال العدوان الى ٣٢ ميغا وهناك حديث عن امكانية زيادتها بمقدار ١٥ ميغا، اما الخيار الثاني وهو شراء محطة توليد طاقة على سفينة، وهذه لها بعد على الصعيدين المالي واللوجستي من ناحية عملية اين سترسو السفينة؟

س: صحيح رفضت إسرائيل ان ترسو السفينة التركية التي تحمل مولدات كهربائية في غزة او في سدود وعسقلان وكذلك مصر رفضت ان ترسو في العريش؟

صحيح لم نحصل على موافقات لازمة من الجانب الاسرائيلي، حيث رفضت إسرائيل ان ترسو في اسدود او في شواطئ غزة، ولم يعرض الموضوع على مصر. من جانبنا أولاً سنعمل على اصلاح محطتنا الكهربائية الفلسطينية، وتجهيزها، واستقدام نسبة كهرباء جديدة من اسرائيل ضمن الخطوط الموجودة وهذا ما يتم التفاوض عليه حالياً ونأمل ان يكون هناك حل سريع لهذه المشكلة.

س: لقد اعلن عن استعداد السعودية للتبرع بمحطة لتحلية المياه ما مدى دقة هذا الإعلان؟

ليس لدي علم حول ما اذا كانت السعودية قد عرضت محطة تحلية للمياه، ولكن اقترح السيد الرئيس بناء محطة تحلية كبيرة لكل القطاع وتم العمل على هذا الموضوع منذ سنتين، ومن الاطراف الداعمة للمشروع البنك الاسلامي للتنمية والذي مقره في جدة، و مازال قيد الدراسة حيث ان احتياجات التمويل كبيرة وليست متوفرة بشكل كامل. ولتحلية المياه نحتاج كميات كبيرة من الكهرباء وكذلك الكهرباء غير المتوفرة حالياً، وما هو مطروح ضمن برنامج اعادة الاعمار البدء كمرحلة اولية نتيجة للاحتياجات المحلية بعمل عدة محاولات لتساهم في حل المشكلة الانية وتوفير المياه.

هل تنسينا كارثة غزة الوضع الاقتصادي الصعب في الضفة الغربية؟

حتى قبل العدوان الاسرائيلي على القطاع كان هناك ازمة مالية وتراجع اقتصادي في الضفة الغربية وكان واضحاً من خلال عدة مؤشرات اولها العجز المستمر في موازنة الحكومة، وكان من المفترض في هذه السنة ان يتم توفير وسد العجز الذي تبلغ قيمته ١.٣ مليار دولار من خلال مساعدات المانحين وحتى الان لم يصل نصف هذه المبالغ وبالتالي العجز قائم ومستمر، بالاضافة الى ديون القطاع الخاص التي لم نستطع تسديد ما يكفي منها، ما اثر على القطاع الخاص وعلى النمو الاقتصادي وهو مؤشر مهم. وزيادة نسبة البطالة المرتبطة بعدم قدرة القطاع الخاص على ضخ استثمارات جديدة نتيجة ما يعانيه، خاصة ان له ديوناً على الحكومة، حيث زادت نسبة البطالة في اخر سنتين الى معدلات قياسية وهذا امر مقلق، كما انخفضت معدلات النمو الاقتصادي، حيث ان نسبة النمو الاقتصادي في الضفة الغربية اليوم تساوي صفراً، في العام ٢٠١١-٢٠١٢ كانت النسبة جيدة في غزة بسبب قيام المباني والمنشآت بعد حرب ٢٠٠٩، فحصل نمو في غزة بنسبة ١٥% ما عوض نسبة النمو في المعدل الكلي للنمو في الضفة الغربية وغزة، اما المتوقع بالنسبة لعام ٢٠١٤ ان يكون صفراً او اقل وبالتالي مؤشرات الوضع الاقتصادي والمالي في الضفة الغربية مؤشرات خطيرة، لكن نحن ملتزمون بمسؤولياتنا تجاه القطاع ولكن من الواضح اننا بحاجة الى تمويل اضافي للمساعدة في اعادة اعمار غزة وتحسين الوضع في الضفة الغربية، بحيث ان الاقتصاد الفلسطيني ككل يتعافى.

س: ما مدى تأثير حكومة الوفاق الوطني على الوضع الاقتصادي العام في الضفة والقطاع؟

عندما كان الانقسام موجوداً لم تكن السلطة قادرة على جمع اي دخل من غزة، أما الان فنأمل من خلال الوحدة الوطنية اي يكون هناك اقتصاد واحد ويمكن الحكومة من جمع ضرائب ورسوم وجمارك ما سيزيد دخل الموازنة المركزية فيجب ان يكون السوق الفلسطيني سوقاً واحداً بعد ان كنا محرومين من سوق غزة، وغزة محرومة من سوق الضفة الغربية، نأمل من الوحدة الوطنية ان يكون لها انعكاسات ايجابية على تحسين التجارة البينية بين الضفة وغزة وتخفيف الحصار وازالته عن غزة ما سيكون له اثر ايجابي على الاقتصاد الفلسطيني ككل ما سيحسن المؤشرات.

س: هل تتوقعون عملية نمو سريع في حال انطلقت عملية الاعمار؟

اذا بدأت عملية الاعمار خلال الاشهر القادمة سينعكس ذلك بشكل ايجابي جدا وترتفع معدلات النمو على الاقل في غزة من ١٥-٢٠% ما سينعكس على الضفة الغربية، لا شك ان الوضع الان صعب جدا لكن نأمل ان يتحسن، خاصة مع نجاح حكومة الوفاق الوطني في اعادة الاعمار وتخفيف القيود على حركة البضائع والمواطنين بين الضفة وغزة ما سيكون له اثر كبير جدا على المستوى المالي والاقتصادي، ونحن كحكومة هدفنا الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام في الضفة وغزة ليس فقط ان يعود الى مستويات ايجابية مثل ٣% و ٤% بل هدفنا ان نصل الى ما هو اعلى من ذلك.

س: ما هي حقيقة البرنامج الاميركي الاقتصادي (برنامج المبادرة الاقتصادية لجون كيري)؟

لقد قمنا بالعمل على برنامج الاستثمار مع الامريكان (برنامج المبادرة الاقتصادية لجون كيري) ومازلنا نأمل ان يسمح لنا الوضع السياسي في منطقة بالعودة لهذا البرنامج الاقتصادي الذي سنستطيع من خلاله جذب استثمارات كبيرة وانعاش الوضع الاقتصادي، كل هذا مرتبط بالوضع السياسي العام، نأمل ان تكون المرحلة القادمة افضل وتمكنا من الانتقال بالاقتصاد الفلسطيني الى مكان مختلف.

س: كيف تنظرون الى تقرير البنك الدولي الاخير الذي حذر من انهيار الاقتصاد الفلسطيني محملاً إسرائيل المسؤولية؟

أولاً: تقرير البنك الدولي تقرير مختصر مخصص للمانحين في نيويورك لكن الرسائل فيه واضحة، والتي تقول انه نتيجة استمرار الاجراءات والقيود والسياسات الاسرائيلية نحو الاقتصاد الفلسطيني ونحو فلسطين، الاقتصاد الفلسطيني يعاني من وضع مقلق، وان اسرائيل مسؤولة عن هذا الوضع.

ثانياً: عدم تمكين الجانب الفلسطيني من الاستفادة من موارده الطبيعية والاراضي خاصة اراضي (ج) ومن الغاز والمعادن، كل ذلك يمنع الاقتصاد الفلسطيني من زيادة حجمه اكثر من ٣٤%.

ثالثاً: ان ما حصل في غزة يعتبر تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي والحكومة الفلسطينية ويحتاج مساعدة من الاطراف المانحة لانها مهمة كبيرة جدا، ويدعو الاطراف المانحة الى دعم الحكومة الفلسطينية بان تقوم بهذه المهمة، كما ان البيئة الاستثمارية في فلسطين بيئة صعبة نسبياً وهذا يرتبط بالاجراءات الاسرائيلية، لم يحمل التقرير مفاجآت كبيرة ولكنه يعود ويكرر ان الاقتصاد الفلسطيني مايزال اقتصاداً واعداً لو توفرت الظروف المناسبة ولو قامت اسرائيل بازالة القيود والاجراءات، وبالتأكيد ان نهاية الاحتلال هو الحل الامثل والجذري لهذه المشاكل.

س: ماذا عن مرتبة فلسطين وترتيبها الدولي؟

تحتل فلسطين المرتبة رقم ١٣٦ في جو الاعمال وهو شيء جيد، الاجراءات التي تمت خلال العام الماضي من المفترض ان تحسن من مرتبة فلسطين والتي ستحتل المرتبة رقم ٩٢ على الاقل في العام ٢٠١٦ وهذا تقدم جيد ولكنه غير كاف، الاسباب التي تضع فلسطين في هذه المرتبة المتأخرة الان لها عدة اجزاء وجزء كبير منها له علاقة بالاحتلال، لا شك ان قيود واجراءات الاحتلال تشكل عائقاً كبيراً جداً على الاعمال وبيئتها بشكل عام، الى ان يزول الاحتلال سيكون من الصعب حل المشكلة بشكل كامل، ولكن ما نعمل عليه الان على الاقل تحسين الاجراءات في وجود الاحتلال، فالعبر غير مفتوح ولا يوجد تواجد فلسطيني عليه ولا شروط واجراءات ممتازة ولكن نسعى للتحسين من خلال زيادة الطاقم وساعات العمل وايجاد الالات الحديثة التي توفر الوقت، لكن المشكلة ستبقى موجودة بوجود الاحتلال.

س: ماذا عن التشريعات والاجراءات البيروقراطية التي تعرقل الاستثمار في الاراضي الفلسطينية؟

في موضوع التشريعات أريد الإشارة للإنجازات التي تمت هذا العام، أولاً قانون تشجيع الاستثمار الجديد الذي تمت الموافقة عليه في الحكومة، وهناك قانون آخر وهو قانون التاجير التمويلي الذي الموافقة عليه والآن يتم تفعيله في هيئة سوق المال، وهناك قانون جديد للمياه تم اعتماده من الحكومة، وقانون انشاء شركة النقل للطاقة والضغط العالي الفلسطينية لأول مرة، حيث لم يكن لدينا شبكة، لدينا شركات توزيع ونقوم بشراء كهرباء من جهات مختلفة ولكن شبكة خطوط النقل والضغط العالي من اسرائيل فعملنا على تأسيس شركة جديدة لنقل الطاقة، وبدا العمل على البنية التحتية لأول محطة تحويل للطاقة في فلسطين في جنين وسيتم افتتاحها خلال ايام، كما أن هناك واحدة أخرى في الخليل وهي شبه جاهزة والثالثة ستكون في نابلس وهناك واحدة رابعة، هذه الاربع محطات بخطوط ضغط عال ستشكل نقلة نوعية في فلسطين.

س: هل مازالت مشكلة القوانين الاردنية المعمول بها في الضفة الغربية والقوانين المصرية المعمول بها في غزة تعرقل العمل الموحد؟

لا منذ اسبوعين قمنا بورشة عمل من اجل نقاش امكانية تحديث قانون الشركات القديم، حيث اقر قانون منفصل للشركات في غزة ايضا وبات من المهم جدا توحيد القانونين في الضفة وغزة، ويوجد حوالي ستة قوانين لها علاقة في بيئة الاعمال موجودة وجاهزة ولكن هناك تردد في العمل فيها لاسباب سياسية هناك دعوة من الكتل لعرضها على المجلس التشريعي الفلسطيني، والقيام بما هو ضروري في الوقت الحاضر، حيث ان كل القوانين التي تصدر حالياً تصدر بمراسيم رئاسية، وهذا ما لا تحبذه الكتل النيابية البرلمانية الفلسطينية.

بالنسبة لمرتبة فلسطين اخذنا مجموعة من الاجراءات التي ستعمل على تحسين مرتبة فلسطين الى المرتبة ٩٢ بدل ١٣٦، ويوجد فريق عمل متخصص في وزارة الاقتصاد وبرنامج متخصص للاستمرار في العمل على تحسين الاجراءات لتحسين ترتيب فلسطين.

لدينا برنامج تحسين الاستثمار والذي يراس مجلس ادارتها وزير الاقتصاد، موجودة ونشيطة ولكنها تحتاج مزيداً من التفعيل حيث قمنا بتعديل القانون واعطائها مسؤوليات جديدة

واضافية، ومن حوالي اسبوعين تمت الاستعانة بفريق دولي من اجل تطوير استراتيجية جديدة للهيئة حتى تقوم بمهام جديدة من ضمنها تسويق فلسطين دولياً سواء مع المغتربين الفلسطينيين او مع الاجانب من ناحية اخرى تحضير قاعدة من المشاريع التي من الممكن الاستفادة منها والاستثمار فيها في القطاعات المختلفة واعطاء اولوية للقطاعات التي توفر فرص عمل للمواطن.

س: اين عمل هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية؟

يوجد جهود جديدة من اجل زيادة تفعيل دور هيئة تحسين الاستثمار، جهودنا مع مؤسسات القطاع الخاص بشكل عام على عمل مجموعة من الاجراءات التي تحسن المنتج الوطني من خلال زيادة حصته في السوق من ناحية وزيادة قدرتنا على تسويقه، وبهذا الخصوص اخذت الحكومة مجموعة من القرارات من ضمنها الموافقة على استراتيجية التصدير (الاستراتيجية الوطنية للتصدير) مع بال توريد ومؤسسات اخرى.

وسيتم العمل على تفعيلها لزيادة حجم الصادرات الفلسطينية، واخذنا قراراً في الحكومة قبل ثلاثة اسابيع بالموافقة على السياسة الوطنية للجودة من اجل تحسين جودة المنتج الوطني، وبصفتي رئيس مجلس ادارة هيئة المواصفات والمقاييس اقول يوجد جهود قوية من أجل تفعيل هذه المؤسسة وتقوية دورها لتساهم في جودة المنتج الفلسطيني وقدرته التنافسية سواء في السوق المحلي أو السوق العالمي.

س: أين وصلت حملة مقاطعة منتجات المستوطنات وما هو دوركم فيها؟

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني كانت الطرف المبادر في المقاطعة منذ ست سنوات خاصة مقاطعة بضائع المستوطنات، وهذا مازال قائماً ومستمراً، وصدر بخصوص ذلك قانون، نحن ملزمون به كوزارة وحكومة و تنفيذه بفعالية، الحل الاضائي لما قامت به المؤسسات الوطنية مثل المجتمع الوطني او القطاع الخاص من اجل مقاطعة البضائع الاسرائيلية، يعكس امرين، اولهما غضب فلسطيني على ممارسات اسرائيل بشكل عام، والثاني نريد ان يكون للمنتج الوطني دوره ومكانته، لدينا استراتيجية متكاملة لدعم المنتج الوطني من الـ 2013 الى 2014، باتخاذ مجموعة من الخطوات ابتداء من تحسين الجودة من خلال الاستراتيجية الدولية للجودة وهي احدى القضايا الضرورية والتي تندرج ضمن برنامج الاستراتيجية الوطنية لدعم المنتج الوطني.

يجب ان يكون هناك جودة وتحسين لاداء المنتج الوطني حتى نستطيع دعمه، كما ان الاستراتيجية الوطنية للتصدير والصادرات التي وافقت عليها الحكومة في هذه السنة، كان احد متطلباتها تحسين المنتج الوطني حتى نستطيع تصديره، وايجاد سوق له، وبالتالي قمنا باتخاذ مجموعة من الاجراءات لتشجيع جودته وتصديره.

من ناحية اخرى هناك سياسات تعطي الافضلية للمنتج الوطني وهي مفعلة وحقيقية حيث يوجد درجات اضافية في التقييم تعطي للمنتج الوطني، برنامجنا واستراتيجيتنا الوطنية لدعم المنتج الوطني موجودة وقائمة ونقوم على تنفيذها بشكل مستمر وليس مجزوءاً ولا يتناسب مع الظروف السياسية المتغيرة بل سياسة مقرة وفعالة وسنستمر في انجازها ولكن الجزء الاخير يتعلق بالمواطن فالقرار قراره ونحن نشجع المواطن الفلسطيني على ان يتجه للمنتج الوطني كما نشجع اصحاب المصانع القائمة على المنتجات الوطنية لعمل الجهد اللازم لزيادة مستواها.

س: أين دور الحكومة في دعم القطاع الخاص وخاصة في دعم الكهرباء والبتروك؟



الدول التي كانت تقدم مساعدات في مجال الطاقة خاصة الكهرباء او البترول تعمل على تغيير سياساتها لانها سياسات اثبتت فشلها، وفضل مثال على ذلك الاردن ومصر حيث اننا نعرف ان اكبر تحد يواجه الحكومتين المصرية والاردنية اليوم في موازاتهما واقتصاديهما هو موضوع الطاقة وتكلفة فترة الطاقة، والان يريدون الغاء هذا الدعم الذي اثبت انه يشكل كارثة وطنية حيث ان الاقتصاد في كل من مصر والاردن يعاني من مخاطر شديدة نتيجة لهذه السياسات وهي سياسات عفى عليها الزمن ولا توابك العصر.

لا شك المنتج الوطني يحتاج الى دعم حقيقي من خلال بيئة استثمارية افضل تقلل من تكلفة الانتاج، تكلفة الانتاج عالية جزء منها له علاقة بالاجراءات الاسرائيلية، تكاليف الشحن والكهرباء عالية لذا يجب اتخاذ اجراءات لتحسين المنتج على كل

المستويات وهذا ما نسعى اليه من خلال تحسين بيئة الاستثمار والانتاج وبيئة الاعمال، وتغيير ظروف العمل من خلال ازالة عقبات الانتاج.

كما اننا وضعنا برنامج الطاقة لتحسين مصادر الطاقة، مثل شركة النقل التي سينعكس بشكل ايجابي على تكلفة الطاقة، والخطوة الاهم هي توليد الطاقة محلياً وقد بدأنا بالفعل العمل على إنشاء محطة كبيرة لتوليد الطاقة في جنين شمال الضفة الغربية، وقد منحت الحكومة رخصة للقطاع الخاص بهذا الخصوص، وتسير بشكل جيد، وهناك مشاركة من صندوق الاستثمار بديكو، وشركة الاتصالات الفلسطينية، والبنك العربي وبنك فلسطين، شكلت شركة كبيرة جداً، سيعمل المشروع على توليد 450 ميغا واط لكل شمال الضفة الغربية واكثر، واستثمارها يزيد عن 350 مليون دولار، وقد تم تأسيس الشركة وبدانا بمرحلة العطاءات، وسنعمل على انشاء محطة مشابهة في جنوب الضفة الغربية في الخليل وسنعمل لتوسيع محطة غزة وتحويلها جميعاً لاستخدام الغاز بدل الديزل والسولار المكلفين، وبهذا نحل مشكلة تكلفة توليد الكهرباء.

س: ماذا عن المناطق الصناعية التي تم التخطيط لها لتوفير فرص عمل لآلاف العاطلين؟

هناك تقدم جيد في اعمال محطة بيت لحم، ويوجد برنامج داعم لتشجيع الشركات التي ستفتح في بيت لحم واعطاؤها قروضاً ميسرة بنسبة 50% على المعدات القادمة من فرنسا، ايضا المنطقة الصناعية في اريحا رائعة جداً، والمرحلة الاولى على وشك الانجاز ومع نهاية العام ستكون المرحلة الاولى التي تمتد على 150 دونماً قد اكتملت ووصلتها المياه والطاقة الشمسية والصرف الصحي ويوجد برنامج اسمه (برايد) لدعم و تحفيز الشركات التي نقلت مصانعها للمنطقة الصناعية في اريحا.

وبالفعل هناك مجموعة من الشركات التي وقعت اتفاقيات، وهناك عدد كبير قدم طلبات يتم دراستها، برنامج برايد تدعمه الحكومة اليابانية والاتحاد الاوربي، بمبلغ يصل كحد اقصى الى نصف مليون دولار لكل برنامج تاهل للاستفادة من هذه المنحة حتى نشجع شركاتنا الصناعية على الانتقال الى المنطقة الصناعية الجديدة، وسنعمل على ربط المنطقة الصناعية بطريق رقم 90 حتى يسهل عملية نقل المنتجات، وبهذا نستطيع القول ان المنطقتين الصناعيتين في اريحا وبيت لحم تسيران بشكل ممتاز. اما المنطقة الصناعية الثالثة في جنين حيث تم توقيع اتفاقيه بخصوصها مع المطور التركي قبل اشهر، وتم توقيع اتفاقية مع الحكومة الالمانية لتمويل البنية التحتية

جودة لا تضاهى

Unmatched Quality



Hebron P.O.BOX (526) Tel: + 972-2-2224237 Fax: +972-2-2224068

www.pic.ps

وبالفعل قامت الشركة التركية بالخطوات الاولى ، وتم توفير مبلغ حوالي 10 ملايين دولار لتعويض اصحاب الاراضي التي تم استملاكها وتم دفعها خلال الاشهر القليلة الماضية وبالتالي وضعها قانوني وسليم، ونحن في مرحلة نزول عطاءات البنى التحتية والطرق والمجاري لمشروع المنطقة الصناعية في جنين، والشركة المطورة التركية تعمل الان على التحضير للقام باعمالها خلال الاشهر القادمة، وبالتالي هناك انجاز جيد .

اما الاخوة في الخليل والغرفة التجارية وفي البلدية فقد تحدثوا معنا في عدة مناسبات وتم الاتفاق من حيث الفكرة على ان يتم تخصيص منطقة ومكان معين لذلك للمنطقة الصناعية، البلدية تبرعت بان تقوم بهذه المهمة ونحن بانتظار قرار البلدية، بعد اختيار المكان سيتم تاسيس شركة للمساهمين ليقوموا بتاسيس شركة تطوير وهذا شان القطاع الخاص، بمجرد قيام هذه الشركة وتاسيسها وتحديد الارض سنكون سعيدين جدا لنجتمع مع اخواننا اصحاب الشركة التي نتحدث عنها من اجل منحهم الرخص اللازمة.

س: كيف هي علاقتكم مع رجال الاعمال الفلسطينيين و تطوير العلاقة معهم لخدمة المجتمع ؟

اعتقد ان القطاع الخاص الفلسطيني قطاع وطني قبل ان يكون قطاعاً خاصاً فما يقومون به دور وطني وحجم التحديات التي



هل التعديلات التي أجريت مؤخراً على قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني من شأنها زيادة الاستثمار؟

الإشراف على الإدارة التنفيذية بدلاً من إبقاء الدور الإشرافي لمجلس الإدارة، وهذا قد يقود إلى التدخل في صلاحيات المدير العام للهيئة، وتهميش دور مجلس الإدارة.

رابعاً: المادة 6 - تعديل المادة 16 المتعلقة بتخفيض عدد الاجتماعات السنوية للهيئة من 8-12، ولكن هذا يفتح الباب لانفراد رئيس مجلس الإدارة بالقرار بعد منحه صلاحية الإشراف المباشر على الإدارة التنفيذية. أما تغيير نظام المكافآت من الجلسة إلى مكافأة مقطوعة بدون اشتراطها بالمواظبة على حضور الجلسات قد يؤدي إلى عدم العدالة فيما بين من يؤخذ مهمته في المجلس بجدية ويواظب على المشاركة الفعالة في الجلسات وبين من يكتفي بحضور عدد قليل من الجلسات وتكون مشاركته رمزية.

كما أن نقل مسؤولية الإشراف على الرئيس التنفيذي من مجلس الإدارة إلى رئيس المجلس الإدارة، والطلب من الرئيس التنفيذي رفع تقاريره له، قد يخل بأسس العمل المؤسسي، وعمل الفريق كما اشترت اعلايه. أما إلغاء الفقرة 3 الخاصة بقرار مجلس الإدارة لتحديد الراتب والحقوق المالية للرئيس التنفيذي، وعدم تحديد من هو المسؤول عن ذلك؟ يعني ضمناً أن رئيس المجلس هو من يحدد راتب وحقوق الرئيس التنفيذي المالية. وهذا يحول الرئيس التنفيذي إلى تابع مطيع لرئيس المجلس، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الحوكمة الجيدة.

ما يلفت الانتباه في التعديل الأخير هو النص صراحة على تشجيع المشاريع الزراعية، هذا جيد مع العلم أن الزراعة أصلاً معفاة من ضريبة الدخل ولكن شطب النص الصريح في القانون حول استفادة مشاريع تكنولوجيا المعلومات من الحوافز يعبر عن موقف سلبي ينتقص من أهمية القطاع. فتح التعديل الباب أمام الشركات المتوسطة والكبيرة في كافة القطاعات للاستفادة من التسهيلات والحوافز، ولكن القانون ظل يستثني استفادة كافة الشركات الصغيرة والصغيرة جداً والتي تشكل 95% من الشركات، والتي مازال الجزء الأعظم منها في القطاع غير المنظم بسبب تكاليف التسجيل المرتفعة والخوف الضرائب. اعتقد ان القانون يجب ان يهتم بتلك الشركات ومنحها اعفاء من ضريبة الدخل لعدة سنوات بشرط لجونها الى التسجيل كونه يشكل

الدكتور سمير عبد الله
مدير دائرة البحوث في معهد ماس



اشتمل التعديل الأخير لقانون تشجيع الاستثمار على العديد من التعديلات، ورأيت التعليق على ما أعتقد انه مهم منها.
أولاً: المادة 4 التي عدلت في عام 2011 لتشجيع القطاعات التي تتمتع بالإعفاءات بدل الاكتفاء باستثناء القطاعات غير المشمولة بالإعفاءات في نص القانون الأصلي لعام 1998، وأحال النص الجديد تحديد الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من القانون إلى النظام، الذي ينسبه مجلس إدارة الهيئة ويصادق عليه مجلس الوزراء. ويقدر ما يمنح هذا التعديل مرونة لمجلس الوزراء و مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار مرونة في الاستجابة للتغيرات في السوق، فهو يفتح الباب أمام إحداث تغييرات في مجالات الاستثمار المشمولة بالأطراف من وقت لآخر بسبب التغيرات الوزارية، ويخلق تقلبات تضع المستثمرين في حالة من عدم اليقين. كما يفتح الباب أمام ضغوطات مستمرة من اصحاب المصالح لتغيير قائمة المجالات المؤهلة من حين لآخر.

ثانياً: أما التعديل الثاني حول عدد أعضاء مجلس إدارة الهيئة، الذي سبق وعدل عام 2011 أيضاً، قلص التعديل العدد من 13 عضواً في القانون الأصلي إلى 11 عضو بعد أن كان العدد قد رفع إلى 17 عضو في تعديل عام 2011. ولم يمس هذا التعديل نسبة مشاركة القطاع الخاص الذي ظل يحتفظ ب 45% من الأصوات. ربما يساعد هذا التعديل في زيادة كفاءة إدارة الجلسات وتخفيض كلفتها. ولكنه لا يحمل أبعاد جوهرية.

ثالثاً: المادة 5 حول مهام مجلس الإدارة، تضمن بعض البنود زيادة تدخل مجلس الإدارة في الإدارة التنفيذية، واخذ صلاحيات هي من صلب مهام الإدارة التنفيذية كإنشاء النافذة الاستثمارية والترويج للاستثمارات. كما منح التعديل صلاحيات لمجلس ادارة الهيئة تتجاوز صلاحيات بعض الوزارات ذات العلاقة بالتسجيل والترخيص للمشاريع مما يخلق خلافات معها قد تؤثر سلباً على الاستثمارات. كما أضاف بنداً يحول رئيس مجلس الإدارة



متطلباً مهماً لوصولها إلى التمويل المصرفي، وتحمل المسؤولية القانونية تجاه السلع والخدمات التي تقدمها، وتأهيل نفسها لتكون من دافعي الضرائب مستقبلاً.

خامساً: نصت المادة 24 على إعطاء مجلس الإدارة صلاحيات الإعفاء ومنح الحوافز الإضافية لما تضمنه القانون وإلغاء ضرورة موافقة مجلس الوزراء في تعديل 2011 يفتح الباب أمام هدر المال العام بسبب عدم وجود مؤشرات واضحة وشفافة، والإخلال بمبدأ العدالة بين المشاريع بسبب ان القرار يصدر بناءً على اجتهاد مجلس إدارة الهيئة.



السيد محمد مسروجي
رئيس اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين

التعديل الجديد على قانون تشجيع الاستثمار يتمثل في إعفاءات ضريبية على المشاريع التي تشغل أيدي عاملة أكثر، أو التي تزيد صادراتها عن 40% من إنتاجها، أو التي تستخدم ما لا يقل عن 70% من مكوناتها معدات ومواد محلية، أو المشاريع النوعية، بدلاً من التركيز على مبالغ الاستثمار كما في القانون السابق من وجهة نظري فإنه مع الأسف الشديد لا القانون السابق ولا اللاحق يؤديان النتيجة المأمولة في تشجيع الاستثمار والحديث عن تشجيع الاستثمار يطول ويبدأ في توفير البنية التحتية من الطرق ومد الكهرباء والماء والمجاري وخلافها، إلى التمويل والقروض الميسرة والتدريب، ثم الإعفاءات الجمركية والضريبية السخية وكذلك بتوفير بيئة قانونية مناسبة، وانتهاءً بالتسويق والصادرات حيث أن الاستثمار هو الوسيلة الوحيدة لتنمية الاقتصاد وتشغيل الأيدي العاملة ومحاربة الفقر. والمطلوب هو استثمار الدولة في مشروع اسمه "تشجيع الاستثمار".



السيد إبراهيم برهم
رئيس مجلس إدارة بالتريدي / أمين سر
المجلس التنسيقي

ان مدى قدرة التعديلات الأخيرة على تشجيع الاستثمار على تشجيع الاستثمار تبقى مرهونه في القدرة على وضع الانظمة واللوائح التنفيذية، سواء على صعيد نظام حزمة الحوافز للمشاريع الجديدة أو لتطوير مشروع قائم وبما يعوض الغاء

الإعفاء الكامل من ضريبة الدخل، حيث ان الاستثناء الوحيد كان للمشاريع الزراعية والتي تم اعفاؤها بشكل كامل، وتطوير الانظمة المرنة الخاصة بتحديد نسبة الصادرات من الانتاج او نسبة المكونات المحلية او تحديد نسبة العمالة وما يتناسب وحجم شركاتنا من حيث العمالة والتحديات التي تواجهها في التصدير، ففي الوقت الذي ابقت التعديلات الباب مفتوحاً لكافة القطاعات الاقتصادية للاستفادة من حزمة الحوافز، واعطت لمجلس ادارة الهيئة صلاحيات واسعة لتسيب أي قطاع تراه مناسباً للاستفادة من الحوافز، وشملت المشاريع التي تزيد نسبة صادراتها من الإنتاج عن 40%، والمشاريع ضمن أي قطاع والتي تستخدم ما نسبته 70% من المكون المحلي، والمشاريع الجديدة والقائمة ضمن أي قطاع والتي توظف او تضيف ما لا يقل عن خمسة وعشرين عاملاً، وفي الوقت الذي لم تعد فيه قيمة الاستثمار هي المحدد للاعضاء، تم الغاء الاعفاء الكامل للمشاريع غير الزراعية من ضريبة الدخل والتي كانت تصل الى 11 عاماً، كما توسعت دائرة المشاريع المستثناءة من الحوافز لتشمل ايضاً مشاريع التطوير العقاري ومشاريع الكهرباء بأنواعها والاتصالات وخدمات الاتصالات والخدمات التجارية والكسارات والمحاجر والشركات الحاصلة على عقود امتياز من مجلس الوزراء التي تمارس نشاط شركات احتكارية.



باسم ولويل
رئيس مجلس ادارة اتحاد الصناعات الغذائية
الفلسطينية

بداية اتوجه لمجلكم وللملتقى بالشكر والتقدير على اهتماماتكم في مجال تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

ان التعديلات الأخيرة التي اجريت على قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني جاءت نتيجة لجهود متراكمة من القطاع الخاص بضرورة اجراءها، خاصة على ضوء قرار الحكومة السابقة بوقف او تجميد العمل بالقانون الذي دفع عدد من الشركات الفلسطينية طوعاً بتأجيل استفادتها من رزم تشجيع الاستثمار المستحقة لها وفقاً لهذا القانون.

ان الملفت في هذه التعديلات أنها وان كانت قد جاءت ببعض الحوافز الايجابية مثل تشجيع الاستثمار في مناطق ج والقدس وغزه، والتركيز على القطاعات الاقتصادية الأكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة والسياحة، الا ان هناك العديد من الملاحظات عليه والتي من اهمها:

لم تؤخذ كامل توصيات القطاع الخاص الفلسطيني بعين الاعتبار بالرغم من ان اللجنة المشتركة من الحكومة والقطاع الخاص كانت قد اجرت عدة لقاءات لمناقشتها والاتفاق عليها.

- خفض عدد ممثلي القطاع الخاص في مجلس ادارة هيئة تشجيع الاستثمار من 7 الى 5 أعضاء وهم ممثلي قطاعات هامة (السياحة، انظمة المعلومات، المقاولين).
- ان الآثار الايجابية للتعديلات تظهر على ضوء بدأ التطبيق لها والتي لم تتم بالرغم من انها تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء منذ اكثر من ثلاثة أشهر هذا اضافة الى تجميد اقرار مشاريع استثمارية جديدة منذ اكثر من ستة أشهر.
- نأمل بأن يعاد النظر في بعض التعديلات والأخذ بموقف المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الذي ورد في ورقة الموقف التي قدمت للجنة المشتركة.



السيد عزان عبتاوي
عضو مجلس إدارة بالتريدي

إن قانون تشجيع الاستثمار لا يمكن الحكم عليه بمعزل عن قانون ضريبة الدخل، ولذلك أي تغيير في قانون ضريبة الدخل له انعكاسات مباشرة على الاستثمار، ومن الناحية الأخرى إن بقاء مخصصات الاقتصاد والبنية التحتية على حالها في موازنات الأعوام الثلاثة القادمة في وقت يزيد فيه إنفاق الحكومة هو حافز أيضاً على الهروب من الاستثمار.



السيد خليل يوسف رزق
رئيس غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة
نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الفلسطينية

إن اجراء تعديلات على قانون تشجيع الاستثمار كان أمراً ضرورياً ومطلباً لمؤسسات القطاع الخاص، ومن وجهة نظرنا فإن التعديلات التي تم ادخالها على قانون تشجيع الاستثمار فيها بنود ايجابية وأخرى بحاجة الى إعادة نظر.

ومن البنود الايجابية الغاء استفادة المشاريع الاحتكارية من القانون، ومنح المشاريع الزراعية حوافز كلية شريطة الانتاج من الارض والتركيز على المكون المحلي والتشغيل وعدم اعطاء أهمية

لرأس مال المشروع، وكذلك تم توضيح الحوافز بأنها ضريبية وغير ضريبية شاملة الرسوم والتدريب والخدمات اللوجستية. ولكن في المقابل يتضح أن التعديلات قد تؤدي الى الاستثمار في المشاريع الكبيرة وذات القدرة التشغيلية والتصديرية الكبيرة (التي تزيد صادراتها من الإنتاج عن 40% والتي تستخدم ما نسبته 70% من المكون المحلي (معدات ومواد أولية) ولكن تبقى المشكلة في ارتفاع النسب السابقة من جهة وكذلك في عدم ادراج المشاريع الصغيرة والريادية لعدم قدرتها على تحقيق شروط ابرام عقد حزمة الحوافز، وبذلك فإننا نقترح في هذا المجال:

أولاً: التخفيف من شروط عقد حزمة الحوافز للمشاريع بشكل عام من ناحية القدرة التصديرية ونسبة المكون المحلي.

ثانياً: أن تقدم شروط مخفضة للمشاريع الريادية والنوعية حتى لو كانت صغيرة وترك المجال لمجلس ادارة الهيئة أو تشكيل لجنة منبثقة عنه من اعضاء المجلس لدراسة هذا النوع من المشاريع بغض النظر عن القدرة التشغيلية للمشروع والشروط الأخرى والتركيز على نوعية المشروع وأهميته للاقتصاد الفلسطيني.



رجائي القيسي
عضو جمعية مدققي الحسابات

تختلف التسميات ويبقى الجوهر واحدا سواء سميت قانون تشجيع الاستثمار الجديد أو القانون المعدل ...

فالقانون المذكور يفهم من تسميته بأنه جاء لتشجيع الاستثمار وتحفيز المستثمرين وقبل أن أتناوله بالتحليل والنقد لا بد أن أشير إلى أن أي قانون هدفه تشجيع الاستثمار لا بد أن يجد البيئة القانونية اللازمة والسلاسة في التطبيق وتجاوزاً للمعوقات الاحتلالية.

ولو عدنا للقانون نفسه لوجدنا أن القانون لا مس بعض المطلوب مع ميل أو مجاملة للمؤسسة الضريبية وسجل تراجعاً عن سابقة في أكثر من حاله وتفوق على نفسه في أكثر من موقع ولو بصورة محدودة.

وبرأي المتواضع فإن القانون الحالي بمفرده وبحالته القائمة لن يشكل الحافز الكافي لاستقطاب استثمارات جديدة أو تطوير مشاريع قائمة وان كان يسجل له حرصه على استيعاب الأيدي العاملة وزيادة التصدير واعتقد جازماً أن تعديلاً محدوداً على بعض مواد وإزالة لبعض الغموض في مواد أخرى سوف يجعل منه قانوناً لتشجيع الاستثمار...!!!

شاركت شركة سوبر نمر الصناعية الاستثمارية في معرض الصناعات الفلسطينية الأول والذي عُقد في دولة الكويت، مع الوفد الخاص بغرفة تجارة شمال الخليل. هذا واستمر المعرض لمدة 3 أيام وشارك فيه أكثر من 55 شركة فلسطينية تغطي كافة القطاعات الصناعية والتجارية والإنتاجية والخدمية من كافة الغرف التجارية الصناعية الفلسطينية. وبتنظيم من اتحاد الغرف التجارية والسفارة الفلسطينية في الكويت وبدعم من غرفة تجارة وصناعة الكويت وبتنفيذ من شركة بال سيركلز الفلسطينية.

انتخاب محمد أكرم حسونة

نائباً لرئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

عُقدت جلسة الهيئة العامة العادية وغير العادية لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بحضور ست عشرة دولة عربية منها 13 دولة كاملاً وثلاث دول كمراقبين ورؤساء سابقين، حيث تم التصويت على تعديل بعض الأساسيات للنظام الداخلي للاتحاد بما يتوافق ومتطلبات النظام الأساسي



لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية.

وقد شارك في الاجتماع الدكتور محمد الربيع رئيس مجلس منظمة الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، وقد وعد الدكتور الربيع في متابعة الطلب المقدم من الاتحاد للانضمام لعضوية مجلس الوحدة الاقتصادية على أن تجرى بعض التعديلات على النظام الداخلي للاتحاد بما يتوافق مع الأنظمة المتبعة لجامعة الدول العربية.

وقد جرت الانتخابات لمجلس إدارة الاتحاد المكون من خمسة أعضاء، حيث فاز الأستاذ حاتم القواسمي ممثلاً عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين كرئيس للاتحاد، و"محمد أكرم" حسونة ممثلاً عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية كنائب للرئيس، وكل من فريد اسكندر عن مصر وعبد القادر الصغير عن لبنان ونبيل عبد اللطيف عن تونس، وقد تمثل حضور جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية بالسادة أكرم حسونة وسامي دحبور بحسب ما نص عليه النظام حيث كان لهم الدور الفاعل في إنجاح أعمال اجتماع الهيئة العامة العادية وغير العادية والحفاظ على وحدة الصف العربي وكذلك إجراء الانتخابات بنجاح تام.

البنك الإسلامي الفلسطيني وشركة بيدر للإعمار يوقعان مذكرة تفاهم



وقّع السيد بيان قاسم مدير عام البنك الإسلامي الفلسطيني والسيد ناصر كمال رئيس مجلس إدارة شركة بيدر للإعمار والتطوير مذكرة تفاهم لعقد مضاربة عقارية لإنشاء حي سكني عصري بما يشمل إنشاء فلل ووحدات سكنية مشطبة بتصميم عصري مميز.

وبيّن السيد بيان قاسم أن البنك سيعمل على الاستثمار في المجال العقاري مع شركة بيدر لإنشاء هذا المشروع وفق عقد المضاربة المعروف شرعاً. والمضاربة هي إحدى صيغ التمويل الإسلامي التي يقدم فيها أحد الشريكين المال والآخر الجهد والخبرة.

وأشار السيد بيان أن البنك الإسلامي الفلسطيني يقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وتشمل الاستصناع، المضاربة، المشاركة، الإجارة بالإضافة إلى المرابحة للأمر بالشراء. وأن البنك يسعى إلى التوسع في تقديم المزيد من المنتجات المصرفية الإسلامية مثل المساومة، الجعالة، عقد التوريد، بيع المنفعة.

شركة سوبر نمر تشارك في معرض الصناعات الفلسطينية الأول في دولة الكويت



أخبار الهيئة العامة



شركة عابدين الدولية للصرافة بالخليل تحصل على وكالة "ويسترن يونيون"



حصلت شركة عابدين الدولية للصرافة على وكالة ويسترن يونيون للحوالات النقدية، وهذا يؤهل الشركة للدخول بشكل أكبر وأوسع في مجال الحوالات النقدية حول العالم. وأوضح شاهر عابدين مدير عام الشركة والتي تعتبر من كبرى شركات الصرافة في فلسطين، بأن حصول الشركة على وكالة ويسترن يونيون، جاءت ضمن سعي الشركة لتقديم خدمات مميزة لزيائنها وتوفر عليهم عناء التعب والوقت، إضافة للدقة والكفاءة المتناهية.

وأشار إلى أن شركة عابدين الدولية للصرافة، قد وضعت نصب أعينها وضمن خطتها الإستراتيجية، تقديم خيارات متعددة لزيائنها وتسيير حياتهم ومعاملاتهم المالية لما يزيد عن 200 دولة عبر العالم. ولفت مدير عام الشركة الأنظار إلى أن وكالة ويسترن يونيون ستتيح لزيائنها الشركة إرسال حوالاتهم المالية إلى الجهة التي يريدون وبأسرع الطرق. وأضاف: "عمدت الشركة إلى فتح فرع جديد في منطقة الحاووز الثاني لكي تكون قريبة من زيائنها، بالإضافة إلى فروعها الأخرى المنتشرة في الخليل، وهذا ضمن سياسة الشركة في التوسع وتطوير الخدمات المقدمة".

رجل الأعمال مازن أبو الضبعات يفتتح مسجد المرحوم فوزي أبو الضبعات في مدينة الخليل



تم افتتاح مسجد المرحوم فوزي أبو الضبعات في منطقة أبو كتيلة من مدينة الخليل، بحضور محافظ محافظة الخليل كامل حميد ورئيس البلدية الدكتور داود الزعترى ورئيس مجلس أمناء رابطة الجامعيين أحمد سعيد التميمي ومدير أوقاف الخليل تيسير أبو اسنيّة وحشد من المدعوين، وبدورهم أشادوا بالمتبرع الحاج مازن وهنئوه على هذا الانجاز الرائع. ويعتبر المسجد تحفة فنية رائعة، فتجد الآيات القرآنية قد حيكت خيوطها بطريقة فنية تحاكي الفن الإسلامي الرفيع، بالإضافة إلى (الثريات) التي دمغتها الآيات القرآنية المطلية بماء الذهب، والسجاد بلونه الأحمر الفريد، كما عمل الحاج مازن على إنشاء بئر للمياه للمتوضئين من رواد المسجد.

وما تجدر الإشارة إليه أن مساحة المسجد تبلغ ألف وستمائة متر مربع تقريبا، من ضمنها مصلى خاص للنساء تزيينه القباب الخلاصة والآيات القرآنية، كما تزين المسجد القباب الإسلامية وتعلوه منئذنة شامخة، يكسوها حجر بألوان جذابة.

كما عمل على تنظيم مواعظ ودروس دينية إرشادية للنساء في المسجد، وإقامة دورات تحفيظ القرآن لصغار السن ورصد مكافآت سخية و ثمينة لمن يحفظ أجزاء من القرآن الكريم.

طرح خطوط إنتاج جديدة لشركة الجنيدي لمنتجات الألبان

ضمن إستراتيجية التوسع التي تبنتها شركة الجنيدي لتصنيع الألبان والمواد الغذائية في الآونة الأخيرة، وتبقي ضمن صفوة الشركات الرائدة في صناعة الألبان والمواد الغذائية تبنت الشركة العديد من المشاريع الاستثمارية في قطاع الثروة الحيوانية، وكان آخرها افتتاح الشركة لمزرعتها الثالثة والتي تعتبر الأضخم على مستوى فلسطين لتربية الأبقار وإنتاج الحليب في محافظة أريحا والواقعة في منطقة حجلة والزور بمساحة تصل (120) دونم، وهي عبارة عن مزرعة جديدة لتربية الأبقار وتبلغ مساحة حظائر الأبقار حوالي (12) دونم، وتتسع لحوالي (6,000)



رأس من البقر وتعتبر الاستثمار الأكبر والأضخم لتنمية الثروة الحيوانية في فلسطين، والذي له الدور الأكبر والهام في بناء ودعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتعمل هذه المزرعة منذ عامين ويوجد فيها الآن حوالي (3,000) رأس من البقر، وتنتج يوميا ما يقارب (20,000 لتر) من الحليب الطازج الذي يتم إيصاله يوميا لمصانع شركة الجنيدي في الخليل.

وطرحت الشركة عدة منتجات لتلبي رغبات وأذواق المستهلك الفلسطيني المتنوع، حيث طرحت في منتصف شهر حزيران من العام الحالي منتج لبن أيران الجنيدي سعة 250 مل، وهو منتج



لبن جديد محضر بالطريقة التركية، وقد لاقى هذا المنتج قبولا وانتشارا واسع في السوق الفلسطيني (الضفة الغربية، والقدس الشرقية وفي قطاع غزة).



كما وطرحت شركة الجنيدي في أواخر شهر آب من العام الحالي منتج لبن رايب الجنيدي بشكل جديد وكمية إضافية وبنفس الطعم والسعر (حيث طرحت منتج لبن رايب وزن 170 غم بدلا من لبن رايب وزن 155 غم، وبسعر 1.5 شيكل فقط)، وتعتبر هذه الحملة واحدة من ضمن العديد من الحملات التي تقوم بها مجموعة شركات الجنيدي لتلبية رغبات المستهلكين المتنوعة. كما أن مجموعة شركات الجنيدي في صدد طرح عدة منتجات جديدة خلال الشهر القادم من العام الحالي.



للمرة الأولى على مستوى فلسطين

شركة شويكي إخوان تدشن خط إنتاج جديد خاص بتصنيع الزجاج الآمن الجيلاتين

أعلنت شركة شويكي إخوان الصناعية التجارية عن إنجازها المتمثل في تدشين خط إنتاج جديد خاص بتصنيع الزجاج الآمن "الجلاتين"، ويعتبر هذا الخط الأول من نوعه في فلسطين، وللمرة الأولى سوف يصنع هذا الزجاج بأيدي فلسطينية. ويأتي هذا الإنجاز في إطار سعي الشركة الدائم للبحث والتطوير في عالم الزجاج، حيث يعتبر هذا الخط هو رقم واحد في العالم من بين خطوط الإنتاج المشابهة، والشركة المصنعة حاصلة على أعلى الشهادات العالمية ومنها (ISO، CE).

ودأبت الشركة على توفير أفضل أنواع الزجاج الخام من مختلف المصادر العالمية وتصنيعه وتقديمه إلى الزبون بأفضل المواصفات، حيث حصلت على شهادة المواصفات الفلسطينية (PSI) رقم 79، وتوفر الشركة عدة أنواع من الزجاج: الزجاج المقسى، الزجاج الآمن، زجاج بانوراما (لف)، زجاج مزدوج (دبل)، زجاج ديكورات وأثاث منزلي، زجاج الواجهات العنكبوتية.



كما تعتبر الشركة من أوائل الشركات التي

بدأت بتوفير أحدث القطع والاكسسوارات الخاصة بالزجاج من

أرقى الموديلات العالمية (MAB، DORMA)، كما أن أنها حصلت على وكالة شركة

(FAAC) الإيطالية الخاصة بالأبواب الإلكترونية بكافة أنواعها والأبواب الدوارة.

إننا نفخر بمنتجنا الوطني والذي يسوق على امتداد الوطن بأعلى مستوى من الجودة.

شركة العسيلي للتجارة والمقاولات

تنجز عدد من المشاريع الحيوية في الضفة الغربية

قامت شركة العسيلي للتجارة والمقاولات بإنجاز عدد من المشاريع الحيوية والهامة في المنطقة والتي تمثلت في مشروع البنك العربي - فرع العيزرية بإشراف ديران مصري الضامن - مهندسون مستشارون. بقيمة 430.626 دولار أمريكي حيث تم تسليم المشروع خلال شهر آب الماضي.

كما وأنجزت الشركة مشروع مؤسسة عبد المحسن قطان (المرحلة الأولى) بإشراف مكتب السكاكيني وشركاه. بقيمة 278,000 دولار أمريكي حيث تم تسليم المشروع خلال شهر حزيران.

كما وتم إعادة تأهيل محطة تنقية البيرة بإشراف مكتب معالم. بقيمة 710.000 يورو ومن المتوقع البدء بالمشروع في شهر أيلول الحالي.



شركة رويال الصناعية التجارية



أعلن المهندس عماد الرجوب مدير المصنع وعمليات الإنتاج في شركة رويال حصولها على شهادة نظام إدارة جودة البيئة الايزو 14001:2004. وذلك بعد أن اجتازت مرحلة التدقيق الأولى والثانية بنجاح والتي نفذتها مؤسسة لويديز العالمية (Lloyds) حيث استمرت عملية التدقيق في المرحلة الأولى يوم عمل كامل والمرحلة الثانية استمرت يوم ونصف، بعد الانتهاء من عملية التدقيق قررت مؤسسة لويديز منح الشركة هذه الشهادة عن جدارة واستحقاق، وبذلك تكون الشركة قد حققت شعارها كون الشركة قد اتخذت من - رويال صديق البيئة - شعاراً لها.

في حديقة التجارة العادلة الواقعة في إحدى أجمل المدن الألمانية "كولونيا" ذات الطابع

الساحر، وضعت مجموعة رويال الصناعية التجارية بصمتها المميزة كعاداتها كل في عام، من خلال ما أبدعته أيدي أبنائها وبناتها من صناعات فلسطينية شقت طريقها في السوق الأوروبي والعالمي بفضل الله. فقد شاركت رويال في أكبر معرض أوروبي مختص بالأدوات المنزلية في ألمانيا الذي زاره أكثر من 40,000 شخص، بمشاركة حوالي أكثر من 5000 شركة عالمية وأجنبية، حيث شاهد الزوار روعة آخر لمسات الإبداع الصناعي في عالم الأدوات البلاستيكية المنزلية خاصة منتجات رويال التي نالت رضا وإعجاب الزوار ورجال الأعمال والمتسوقين.

وضمن برامج الخدمات المجتمعية التي تقوم بها الشركة في الوطن قامت طواقم وفني شركة رويال بتركيب مجموعة جديدة من مظلات انتظار الحافلات في عدد من شوارع مدينة البيرة، بمتابعة مباشرة من رئيس مجلس إدارة الشركة الحاج نبيل الزغير.



استقبل مدير عام الشركة السيد مطيع الزغير سفير جمهورية مصر العربية الشقيقة لدى فلسطين السيد وائل عطية وسفير الوطن لدى مصر السيد جمال الشوبكي، وقد رافقهم بالزيارة نائب محافظ الخليل السيد مروان سلطان وعضو ملتقى رجال الأعمال والمجلس البلدي بالخليل السيد جودي أبو اسنينة. وقد أعرب السفير المصري خلال الزيارة عن سعادته بوجوده بالخليل وخاصة بشركة رويال والتعرف عليها وعلى أهم منتجاتها وبرامجها، متمنياً لها التوفيق والازدهار والتقدم.

وعلى صعيد تجسيد عمق الشراكة والتواصل مع المجتمع المحلي عقدت ورشة عمل حول الاتصال والتواصل المجتمعي في قاعة شركة رويال بالتعاون مع مستشفى المطلع في القدس وجامعة بوسطن الأمريكية، شارك فيها طاقم دائرة البرامج المجتمعية في المستشفى وطاقم عيادة دورا-صحة جنوب الخليل، وقد تم مناقشة ورقة العمل آليات الاتصال والتواصل بين الطواقم الصحية والمجتمع المحلي لتنفيذ برامج صحية وتوعوية حول بعض المشاكل الصحية والتي تؤثر على صحة المجتمع والتي بحاجة إلى تظافر الجهود ومعرفة طرق الوقاية منها. قامت بتنفيذ الدورة التدريبية البروفيسور



"كيم كروينبرغ من جامعة بوسطن، وقد أكد السيد احمد ابو الحلاوة مدير دائرة البرامج المجتمعية في المستشفى على أهمية ودور الاتصال والتواصل مع المجتمع المحلي في تنفيذ البرامج الصحية والتي تؤثر على صحة المجتمع.

تعد شركة الجبريني لمنتجات الألبان من كبرى شركات الألبان في فلسطين وأكثرها حداثة وتطوراً، فقد تبنت الشركة سياسة تحديث جميع خطوطها الإنتاجية في السنوات الخمس الأخيرة لإيمانها بالقدرات المتوفرة للشركة كي تكون الأحدث في الوطن والبيد الحقيقي لمنتجات الألبان المستوردة لسوق الفلسطيني والتي لا يتم تغطيتها من جانب المصانع المحلية، لذلك قامت الشركة بتخصيص ميزانية كبيرة جداً لتنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية، وقد أنهت الشركة وبحمد الله أكثر من 90% من خطتها التطويرية حيث قامت بنهاية العام الماضي بتدشين خط إنتاج الجبنة الصفراء بالطراز الهولندي بمشاركة وحضور وزير الخارجية الهولندي، وتعد الشركة الأولى التي بدأت بتصنيع هذا الصنف، وسوف تقوم الشركة بالقرب العاجل بطرح منتجات ألبان جديدة في الأسواق.

ومن انجازات الشركة أيضاً خلال السنوات الأخيرة طرح الحليب الطازج بالعبوات الكرتونية والخالي من المواد الحافظة، وتعتبر شركة الجبريني الشركة الوحيدة من بين الشركات الفلسطينية التي تمتلك القدرة والتكنولوجيا لتصنيع هذا المنتج، ومن آخر خطوط الإنتاج التي تم الانتهاء من تدشينها هو خط تعبئة الألبان بالعبوات البلاستيكية بأشكال وأحجام جديدة وهو الخط الأول والوحيد لدى المنتجين الفلسطينيين.

ومن بين انجازات الشركة عمل شراكة بقطاع تربية الأبقار مع شركة شراكات التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني حيث تم الانتهاء بانجاز المرحلة الأولى بقيمة 7 مليون دولار وتتطلع الشركة بتوسيع شراكاتها لمشاريع أخرى مع شركة شراكات حسب طلب وتوجه السوق الفلسطيني لقطاع الألبان.

• بنك فلسطين يوقع اتفاقية تفاهم مع البنك

الاسلامي العربي

وقع هاشم الشوا، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك فلسطين، وسامي الصعيدي، مدير عام البنك الاسلامي العربي اتفاقية تفاهم مشتركة لتقديم خدمة إصدار بطاقات الائتمان والخصم للبنك الاسلامي العربي.

وبموجب هذه الاتفاقية، سيعمل بنك فلسطين العضو الرئيسي في شركتي فيزا و ماستر كارد العالميتين على الإعداد لتقديم خدمة إصدار بطاقات الائتمان والخصم للبنك الاسلامي العربي كعضو فرعي. حيث تتيح الاتفاقية تمكين البنك الاسلامي العربي من



تقديم خدمة البطاقات لعملائه بنوعها الائتمان والخصم خلال وقت قصير كون هذه البطاقات يتم تصنيعها محلياً بواسطة بنك فلسطين بعكس المؤسسات المصرفية الأخرى التي عادة ما يتم تصنيعها في الخارج.

وبناء على هذه الاتفاقية سيمنح البنك ثلاثة أنواع من البطاقات وهي بطاقة الخصم الفوري الدولية (بطاقة المشتريات والسحب النقدي) وبطاقة الخصم الشهرية العادية "بطاقة ائتمان فضية" وبطاقة الخصم الشهرية الذهبية "بطاقة ائتمان ذهبية" وجميع هذه البطاقات آمنة لاحتوائها تقنية بطاقات الشريحة الذكية (smart chip) النظام الأكثر أماناً في العالم.

• ويعلن انضمامه لعضوية التحالف المصرفي العالمي للمرأة GBA

كما أعلن البنك عن انضمامه إلى عضوية التحالف المصرفي العالمي للمرأة "Global Banking Alliance for Women"، وهو إتحاد دولي رائد في مجال المؤسسات المالية والمنظمات المهتمة في تطوير النساء في جميع أنحاء العالم. ليكون البنك أول مؤسسة مصرفية فلسطينية عضواً في الإتحاد.

وتوفر عضوية البنك في التحالف فرصة للاطلاع على أفضل الممارسات فيما يتعلق بتقديم الخدمات البنكية للمرأة، عبر تبادل المعلومات والخبرات والحصول على الموارد اللازمة لذلك. بالإضافة إلى بناء قدرة البنك في خدمة النساء من العملاء بأفضل طريقة ممكنة، ونشر الوعي اللازم عن أهمية دور المرأة الاقتصادي كعميلة ومستثمرة وريادية في خلق فرص العمل لغيرها وبناء المشاريع الإنتاجية.

ويأتي انضمام البنك للتحالف الدولي، انطلاقاً من رؤيته بالاستفادة من هذا التحالف في تعزيز دور المرأة الفلسطينية لتطوير اقتصاد وطني مستقر. بالإضافة إلى توجيهه نحو تطوير مفاهيم تركز على أن تكون المرأة الفلسطينية جزءاً من مسيرة النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، لفتح آفاق جديدة لأعمالها.

ويرى البنك بأن تطور الفرص الاستثمارية وتعزيز النمو الاقتصادي على المستوى المحلي، يعزز بتحفيز المرأة، وإتاحة المجال لدور أكبر للنساء في القطاع الاقتصادي، حيث أن سوق العمل، والبيئة الاقتصادية، تستطيع استيعاب المرأة العاملة في المناطق المهمشة والبعيدة عن الخدمات. ويتم ذلك عبر تعزيز نشاطها في المؤسسات الاقتصادية بمعدلات أعلى من الرجال، ومن خلال زيادة تواجدها في المهن المختلفة، وتشجيعها على تطوير أو بدء مشاريعها الخاصة بها.

• بنك فلسطين في جمهورية تشيلي

التقى السيد هاشم الشوا رئيسة جمهورية تشيلي ميشيل باشلي، وبحث معها عدداً من القضايا الاقتصادية وسبل التعاون المشترك في عدد من المجالات، ومن أهمها افتتاح مكتب تمثيلي للبنك في جمهورية تشيلي، فقد أوعزت الرئيسة باشلي إلى السلطات المختصة بالمساعدة وتسريع إتمام الإجراءات المتعلقة بذلك وتسهيل عمله، لما له من دور كبير في تعزيز العلاقات بين الشعبين، كما ناقشوا سبل الاستفادة من الخبرات التشيلية الموجودة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني ومنها نظام التقاعد للقطاع الخاص.

www.al-jibrini.com | Al-jibrini Company | Palestine - Hebron | Tel: +970-2-2259612

بنك القدس يبحث خطته للعام 2015 خلال اجتماع الإدارة العليا

اختتم بنك القدس اجتماعه السنوي لبحث خطة العام 2015، والجوانب المرتبطة بالخطط التطويرية، والارتقاء بالخدمات وطرح منتجات جديدة، والذي عقد في مدينة اريحا بمشاركة رئيس مجلس الإدارة أكرم عبد اللطيف جراب، وأعضاء مجلس الإدارة، والمدير العام سميح صبيح، والإدارة التنفيذية، مدراء الدوائر والفروع، ومراكز تنمية أعمال الشركات والSME's. وافتتح الاجتماع بكلمة لرئيس مجلس الإدارة السيد اكرم عبد اللطيف جراب، الذي أشاد بالإنجازات التي حققها البنك، وقدرته على التوسع وإيصال خدماته ومنتجاته إلى شريحة أوسع من المواطنين، منوهاً إلى أن الإنجازات التي حققها البنك شملت كافة المؤشرات وأبرزت مدى الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها، وصوابية رؤية إدارته التي تسعى دوماً إلى أن تكون عند مستوى الآمال الكبيرة المعقودة عليها.



من جانبه قدم المدير العام للبنك سميح صبيح الخطة العامة لعام 2015 وتطلعات البنك، مشيراً إلى الإنجازات المميزة المحققة خلال عام 2014 وتطرق إلى أجندة العمل للعام القادم، حيث أشار إلى تبوء البنك مكانة مصرفية مرموقة ومئات المركز المالي وقدرته التنافسية مما يمكن البنك من خط مستقبل مشرق واستمرار مسيرة التطور والنمو وتحقيق أفضل النتائج، مثنياً دور الكادر الذي يتمتع به البنك والذي يشكل أساس النجاح.

شركة الكرام للسياحة والسفر تشارك في المعرض التجاري الوطني

شاركت شركة الكرام للسياحة والسفر بالمعرض التجاري الوطني للمواد الغذائية ومستلزمات السوبر ماركت، والذي تنظمه نقابة تجار المواد الغذائية في المحافظة، حيث شارك في المعرض العديد من الشركات المتخصصة في المواد الغذائية. ومن جانبه أكد المدير العام لشركة الكرام السيد كاظم حسونة أن هذه المشاركة تأتي من ضمن نشاطات الشركة، حيث قدمت عدة عروض للشركات والتجار وأهمها عرض لبيع التذاكر خلال المعرض بسعر التكلفة وذلك دعماً للمعرض والمنتج الوطني.

كما وتم تقديم جائزة عبارة عن إقامة في فندق 5 نجوم بالأردن لشخصين من المشاركين في المعرض.



فرشات حرباوي تطور خط إنتاج بالتعاون مع KSM الألمانية



طورت شركة حرباوي الصناعية التجارية حديثاً خط إنتاج الفرشات بالتعاون مع شركة KSM الألمانية؛ والتي تعتبر من أكبر المصانع العالمية في مجال الماكينات، ويأتي تطوير هذا الخط ضمن خطط الشركة الاستراتيجية لتقديم المنتج الأعلى تكنولوجياً، والمصحوب بمقاييس الجودة العالمية.

حيث يعتبر هذا الخط من أحدث الخطوط الموجودة في العالم، ويعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، وتصل قدرة هذا الخط الجديد إلى إنتاج 1500 فرشة يوميا، وتتوقع الشركة من خلال هذا التطوير والتعاون المشترك مع الشركة الألمانية إلى تحقيق نمو إيجابي وزيادة نسبة المبيعات للشركة لسنة 2015 في كل من السوق الفلسطيني والأردني.

ويأتي نجاح هذا الخط الجديد نتيجة الجهد المشترك والعمل المتواصل بين فريق حرباوي المكون من أكثر من 750 موظف وموظفة و KSM. فمنذ عام 1978 وحتى اليوم لم تتوقف الشركة عن البحث على حلول متنوعة ذات جودة متقدمة للنوم الصحي، ومع نهج البحث والتطوير وتكامل الخبرة مع التكنولوجيا، استطاعت توفير فرشات متنوعة ذات جودة عالية وبأسعار منافسة بحيث تكون بمتناول الجميع.

يذكر أن الشركة تستعد حالياً لإصدار كتالوج 2015 والذي يمتاز باحتوائه على أكثر من 100 صنف تقوم الشركة بإنتاجه بالإضافة لخط إنتاج الفرشات.

البنك العربي يفتتح فرعاً جديداً في مدينة الخليل - عين سارة



تحت رعاية محافظ سلطة النقد الفلسطينية معالي الدكتور جهاد الوزير وبحضور عطوفة محافظ محافظة الخليل السيد كامل حميد ورئيس بلدية الخليل د. داوود الزعتري وعدد من وجهاء المحافظة ورجال الأعمال، احتفل البنك العربي بافتتاح فرع عين سارة - الخليل رسمياً ليرتفع بذلك عدد فروع العاملة في فلسطين إلى 27 فرعاً.

وبهذه المناسبة، ألقى الدكتور جهاد الوزير كلمة هنا فيها البنك العربي لافتتاحه فرعاً جديداً، مشيداً بدوره الفاعل في تنمية الاقتصاد المحلي والمكانة المرموقة التي يحظى بها البنك على المستوى العالمي

كأكبر شبكة مصرفية عربية. وأثنى د. الوزير على جهود البنك العربي في مجال توسيع شبكة فروعها محلياً بهدف التواصل مع معتمديه في مختلف مواقعهم وتوفير الخدمة المميزة لهم ضمن بيئة عمل متطورة وفق أعلى المعايير الدولية.

شركة طيف للدعاية والإعلان تجري تطوير على ماكينات الطباعة

استقبلت شركة طيف للدعاية والإعلان السيد بيتر لوكاس، وهو المهندس الأوروبي المختص بتصنيع خطوط إنتاج ماكينات Flatbed حيث قام بتطوير نظام الأحبار الخاص بالطباعة من حيث سرعة الطباعة وقوة الألوان وثباتها حيث أصبح بإمكان الطباعة طباعة ثمانين متر مربع في الساعة الواحدة من زجاج أو خشب لديكورات المنازل والمعارض أو أي ديكور آخر بألوان ثابتة وطبيعية 100%.



مشاركة فاعلة من شركة القصراوي في المحافل الدولية

ضمن استراتيجيتها الهادفة إلى التوسع نحو أسواق عالمية جديدة، شاركت شركة القصراوي التجارية الصناعية، أكبر شركة لتصنيع الشيبس والسناكس في فلسطين والمنطقة خلال عام 2014 بعدد من المعارض الدولية المهمة، أهمها كان "معرض الجزائر الدولي أيار 2014" في العاصمة الجزائرية و "معرض الصناعات الفلسطينية الأول" في العاصمة الكويتية نيسان 2014.

في الجزائر كان جناح شركة القصراوي التجارية الصناعية جناحاً رائداً، حيث أم الجناح عدد كبير من الزوار والمهتمين والتجار، الذين أبدوا إعجابهم بالتقدم الكبير والجودة العالية لمنتجات القصراوي باختلاف أنواعها.

وقال السيد زهير القصراوي رئيس مجلس إدارة "مجموعة شركات القصراوي الاستثمارية" أن المشاركة في مثل هذه المعارض يعد استراتيجية كبرى للشركة، حيث المشاركة في مثل هذا المعرض الرفيع المستوى تسهم في لفت انتباه شريحة أوسع من الجمهور للعلامة التجارية الأشهر في المنطقة في مجال السناكس "القصراوي"، حيث استطاعت المجموعة ترسيخ مكانتها الرائدة في عالم صناعة الشيبس والسناكس والمواد الخام نصف المصنعة من خلال افتتاح شركة الطيبات لصناعة المواد الغذائية - إحدى شركات المجموعة - في المملكة الأردنية الهاشمية لتلبية لاحتياجات السوق العربي.



وفي الكويت، شاركت شركة القصراوي التجارية الصناعية بقوة في معرض الصناعات الفلسطينية الأول بمشاركة حوالي 50 شركة فلسطينية رائدة بهدف التعريف والترويج للمنتج الفلسطيني الذي أصبح يتمتع بسمعة طيبة في الأسواق، لا سيما منتجات شركة القصراوي وعلاماتها التجارية المميزة، حيث مثل الشركة نائب رئيس مجلس الإدارة ومدير المبيعات السيد مروان القصراوي.

الشركة الأهلية لصناعة علب الكرتون

تعمل الشركة الأهلية لصناعة علب الكرتون والتي تعد من أكبر الشركات المنتجة والمنافسة في قطاع الكرتون على مستوى فلسطين على تلبية احتياجات زبائنها بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة وذلك من خلال استخدام الأشعة فوق البنفسجية (uv - ultra violet) التي تضيء على سطح الورق المطبوع طبقة لامعة جداً وتعمل على تحفيز الطبعة بسرعة عالية جداً ولهذه التقنية ميزة خاصة تميزها عن غيرها من خلال:



- خاصية الورنيش (UV Varnish): والتي تضيء طبقة لامعة جداً على الطبعة وتستخدم في طباعة بطاقات العمل وغيرها وتعتبر مثالية ومناسبة جداً للطباعة على المجالات.
- خاصية المط (UV Matt): والتي تجعل الطبعة غير لامعة وهي مناسبة للمنشورات وبطاقات العمل.
- خاصية طلاء البقعة (UV Spot): وهي خاصة لإضافة الأبعاد.

- وضوحية عالية.
- صديقة للبيئة.
- إبراز الألوان.

فوائد خاصية الـ (UV):

- جودة عالية في الطباعة.
- السرعة العالية في تحفيز الطبعة مما يوفر الوقت والجهد.
- مقومة للكشط وتمنع التآكل.

الحصان الأبيض

يقفز إلى محافظات الوطن من جديد مع عودة المدارس

ضمن مجهودات الشركة المستمرة لتعريف المواطن الفلسطيني بمنتجات الشركة وجودتها قامت شركة المصنوعات الورقية بمناسبة العودة إلى المدارس بحملة ميدانية لتعريف المواطنين بالشركة التي دخلت السوق منذ العام 1993 لتطوي بذلك عصر الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية والأجنبية، ولتصبح الآن الشركة الرائدة في صناعة كافة أنواع الدفاتر المدرسية والجامعية والملفات وأوراق الملاحظات وتكون علامتها التجارية "الحصان الأبيض" رمزا للجودة والإتقان، وخلال الحملة وزعت الشركة أكثر من 360 طردا يحتوي كل منها على العديد من منتجات



الشركة بالإضافة إلى شنطة مدرسية وذلك لتعريف الجمهور بمنتجات الشركة المتميزة وقد شملت الحملة كافة محافظات الوطن.

والجدير بالذكر أن الشركة الآن تملك أفضل وأحدث خطوط الإنتاج على مستوى العالم ولديها قدرة إنتاجية عالية جدا تقدر بـ مليون دفتر يوميا من مختلف الأنواع والأشكال، كما تقوم الشركة بتصدير أكثر من 60% من منتجاتها إلى أسواق الدول المجاورة.

بلقعا بيلقب معله

شخصية العدد

هاشم الشوا "رئيس مجلس إدارة بنك فلسطين"



أرز ديموند

CALIFORNIA RICE - USA



موارد
MAWARED

إستيراد وتسويق شركة الموارد الوطنية للإستثمار / الخليل ت: 022255065



هاشم الشوا

رئيس مجلس إدارة بنك فلسطين

الشوا: بنك فلسطين صرح مالي واقتصادي يحمل رسالة إجتماعية ويحمل على عاتقه تقديم خدمة مصرفية متنوعة ومميزة

خصنا الجزء الأكبر من ميزانية المسؤولية الاجتماعية لقطاع غزة وحملة "فلسطين في القلب" جمعت ما يزيد عن المليون ومئة ألف دولار 40% منها قدمها البنك وموظفوه

أجرى اللقاء
محمد أبو خضير
سعد جرادات

أفضل بنك فلسطين وصاحب
أكبر شبكة مصرفية

في لقاء مطول جرى مع السيد هاشم الشوا رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام لبنك فلسطين حول آخر المستجدات والتطورات الحاصلة على الصعيد الإقتصادي والمالي في فلسطين، تحدث الشوا عن رؤيته الاقتصادية والمالية وما يمكن تنفيذه من مشاريع تساهم تحفيز النمو الاقتصادي والمالي في فلسطين، مستذكراً بأن الاحتلال يظل العقبة الأساسية في سبيل تطوير الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز نموه واستقراره.

وفي بداية اللقاء، سرد الشوا مسيرة تأسيس البنك، مشيراً إلى أن بنك فلسطين يعد من أقدم البنوك الفلسطينية، وقد تأسس في العام

1960، وبأشغال أعماله بتاريخ 21 شباط/ فبراير 1961 عبر منح قروض صغيرة للمشاريع والأعمال، بالإضافة إلى قروض شخصية قصيرة الأجل. وقد توسع بشكل كبير خلال العشر سنوات الماضية. فبعد دخول السلطة الفلسطينية بداية التسعينات من القرن الماضي، افتتح البنك عدداً من الفروع في محافظات الضفة إلى أن وصل عدد الفروع هذه الأيام إلى 51 فرعاً ومكتباً موزعة على الكثير من المدن والقرى والريف الفلسطيني ممتدة من جنين شمالاً حتى رفح جنوباً، ليشكل البنك أكبر شبكة مصرفية فلسطينية، ويكون أكبر البنوك الوطنية.



البنك الوطني الأول

مضيفاً إلى أن بنك فلسطين يمتلك طاقماً إدارياً متميزاً وكفاءات مهنية عالية، بعدد موظفين يزيد عن 1250 موظفاً وموظفة.

ولتوسيع قاعدة المساهمين في البنك، ولزيادة الشفافية في أعماله وإيراداته، أوضح الشوا بأنه تم اتخاذ قرار بإدراج أسهم البنك في بورصة فلسطين عام 2005 كشركة مساهمة عامة، وفي نهاية العام 2006 أسس بنك فلسطين شركة الوساطة للأوراق المالية لتكون ذراعاً استثمارية للبنك والتي أصبح لها ثلاثة فروع في الضفة والقطاع.

وعن رؤيته المستقبلية، أكد الشوا بأن يطمح بأن يرى بنك فلسطين مؤسسة مالية ومصرفية متميزة منتشرة إقليمياً. وقال نهدف إلى الزيادة المضطربة لحصتنا في السوق المصرفي الفلسطيني. وتقديم خدمات مالية ومصرفية بالجودة والأداء الأمثل. مع مواكبة التطور التكنولوجي العالمي بما يخدم مصالح عملائنا والعمل على المساعدة في بناء مجتمعنا وتنميته. والتطوير والارتقاء بمستوى أداء البنك إدارياً ومهنياً.

وفيما يأتي نص اللقاء:

س: في البداية نريد ان تعطينا لمحة بسيطة وتعريفياً من هو هاشم الشوا؟

ولدت عام 1976 في غزة، عشت في غزة السنوات الثمانية الأولى من حياتي، ثم وبحكم عمل الوالد انتقلنا للعيش في الكويت ثم إلى الامارات والاردن، اكملت دراستي في انكلترا واخر الثمانينيات، تخصصت في GCSE ومن ثم إلى جامعة لندن ودرست الهندسة ثم عملت في لندن في البنوك، كان اولها (سي تي بانك) وانتقلت إلى HSBC وهو ثاني أكبر بنك في العالم في سويسرا.

وقد أسس جدي الحاج هاشم عطا الشوا بنك فلسطين وهو رئيس مجلس الإدارة، وعاد المرحوم والدي الدكتور هاني الشوا إلى غزة عام 1995، وتسلم منصب نائب المدير العام ثم المدير العام، وجدي كان رئيس مجلس الإدارة، كانت مخططاتي وأحلامي أن أعمل يوماً ما في هذا البنك (بنك فلسطين)، ولكنني أردت أن

أتعلم وأكتسب خبرة في بنوك عالمية وتجربة جيدة أفيد فيها بلدي، وفعلاً Citibank و HSBC مدرستان، من

العام 1995 حتى توفيت والدي في العام 2007 تغيرت كل المخططات، وقررنا الاستعجال في تسليمي للمنصب، وكان ذلك في العام 2007 بدون مرحلة تحضيرية، ولكنني كنت على تواصل دائم مع والدي ومع البنك ومجلس إدارته، وكانت لي زيارات سنوية إلى البنك، كما كنت أستشير والدي في كثير من أمور عملي في البنوك العالمية، وكان بدوره يستشيرني في أمور البنك الاستراتيجية في فلسطين.

حتى العام 2007 كانت الإدارة والمركز الرئيسي في غزة، ولكن نتيجة التوسع في عمل البنك، كان من المهم جداً أن يتوسع البنك في الضفة الغربية وكان من المخطط نقل إدارته عام 2002 منذ بدأنا على العمل على الموقع الحالي في رام الله لمقر البنك، وتم الافتتاح في العام 2007، حيث كان أبي يدعوني لترك العمل في الخارج وأن آتي للعيش والعمل هنا في الوطن.

مركز بنك فلسطين
المحدود



س: ماذا عن خطة البنك واستراتيجيته؟

خطينا الاستراتيجية تتمثل بالتوسع والتفرع في الضفة الغربية وتأسيس الادارة في رام الله، والاستثمار في التكنولوجيا والمعلومات التي شكلت نقلة نوعية في المنتجات والخدمات المالية، والعمل بشكل عام والموظفين وتعزيز وتدريب الكادر الوظيفي، واستمررت بتنفيذ هذه الاستراتيجية والرؤيا بعد تسليمي للمنصب في العام 2007، كنا نفتتح سنويا من 5 الى 6 فروع في اول 4 سنوات بعد العام 2007، والتي تعد مرحلة التوسع بشكل سريع جداً، فعندما تم تسليمي المنصب في العام 2007 كان لدينا 25 فرعاً، اليوم لدينا 51 فرعاً في الضفة والقطاع وعدد من الفروع الأخرى التي يجري تجهيزها، وفروع البنك الـ 51 مقسمة، ففي قطاع غزة لدينا 14 فرعاً ومكتباً وفي الضفة 37 فرعاً ومكتباً، فضلاً عن ما يزيد عن 120 صرافاً آلياً في جميع فلسطين. أما بالنظر الى بعض المؤشرات المالية للبنك، ففي العام 2007 كان اجمالي محفظة الودائع في البنك بحدود 600 مليون دولار، أما اليوم، فقد ارتفعت الى 1,7 مليار دولار في 7 سنوات، وهذا النمو غير مسبوق اقليمياً، لا يوجد بنوك نمت بهذه السرعة أما التسهيلات في بنك فلسطين، فقد كانت في العام 2007 حوالي 250 مليون دولار، أما اليوم فقد ارتفعت وأصبحت 1,2 مليار دولار.

س: ما هي أهم المجالات التي يقدم فيها البنك تسهيلات؟

اهتمامنا الرئيس هو التنمية الحقيقية في اقتصاد فلسطين والتخفيف من البطالة وتشغيل الأيدي العاملة عبر تمويل المشاريع الصغيرة ودعم المشروعات الكبيرة أيضاً، إلا أن المشاريع الصغيرة تشكل 90% من الاقتصاد، وتركيزنا عليها كبير، فهي تشكل نسبة جيدة من محفظة التسهيلات. كما تعتبر أعلى نسب النمو من المشاريع من هذه الشريحة، من هنا كان لا بد من التركيز على هذه الشريحة. أما الشركات الكبرى أيضاً تشكل شريحة كبيرة أيضاً من محفظة التسهيلات مثل شركات المساهمة العامة في السوق المالي والذين يمتلكون خططاً استراتيجية كبيرة ومشاريع ضخمة والتي تسطر قصص نجاح، لدينا ما يزيد عن 650 الف زبون وكل زبون يمثل بيتاً، وهؤلاء يمثلون ثلث قطاع السكان.

س: كيف استطاع البنك أن يحقق هذا النمو وما هي الرؤيا والاستراتيجية التي اتبعها في فترة سبع سنوات؟

أعتقد أن سر نجاحنا مبني على أكثر من ركن، أولها أن نجاحنا مبني على نجاح زبائننا وهذه علاقة ارتباط وثيق، هؤلاء الزبائن سواء كانوا من الأفراد والمجتمع بشكل عام، أو من الشركات الصغيرة جداً وصولاً الى أكبر شركة في الوطن، العلاقات بيننا وبينهم مهمة جداً، والاهتمام بمسؤوليتنا الاجتماعية لمجتمعنا بشكل عام لها أهميتها أيضاً، فمبدأ تأسيس البنك حتى اليوم نلتزم بتخصيص نسبة عالية من أرباح البنك للاهتمام ورعاية وتمويل برامج ومشاريع في كل القطاعات من ضمنها الصحة والتعليم والرياضة.

فالانخراط ومشاركة المجتمع مختلف مناسباته أمر رئيسي ودائم وهو جزء من نظامنا الأساسي في البنك، كما أن رؤيتنا التي بادر فيها والدي منذ أواخر التسعينيات، فالبنك الذي نما وتأسس في غزة ثم وبعد اتفاقية اوسلو، وتأسيس السلطة بدأنا التفرع في الضفة كانت الفكرة بأن تكون إدارتنا في رام الله وتخطيط التوسع والتفرع بكل المناطق وليس فقط في المدن الرئيسية بل استهدفنا أيضاً المدن والقرى فنحن متواجدون في كل الضفة أينما تذهب ستجد فرعاً لبنك فلسطين، وأعتقد أن هذا ساهم بنجاح البنك ونموه السريع. لدينا 51 فرعاً، و120 صرافاً آلياً، وحوالي 6000 نقطة بيع فيزا وماستر كارد، هذا الاهتمام بالانتشار والتوسع بهدف أن يكون لكل مواطن في أي قرية أو أي مكان يتواجد فيه في فلسطين له القدرة على الوصول لفرع بنك فلسطين لفتح حساب ليغطي كل احتياجاته من توفير أو حوالات أو رواتب أو تسديد فواتير أو أي معاملات مالية أخرى، فمعاناة شعبنا تتمثل بالمواصلات معدل وقت الزبون الذي يحتاجه للوصول لفرع البنك لتلقي خدمة مهم جداً بالنسبة لنا. إن خطة الانتشار السريع وفتح الفروع العديدة خلال سنة جاء في فترة الحواجز والاعلاقات وإجراءات الاحتلال للتصعب على المواطنين هي التي دفعتنا لمواصلة خدماتنا، وهذا دورنا كبنك وطني فلسطيني ومؤسسة مصرفية فلسطينية من المفترض أن تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني الفلسطيني وبتوصيل الخدمات الأساسية كالمال والقدرة على تحكم الزبون في أمواله، وهذا حق عام لا يجب أن يفقد أي مواطن حقه في التصرف في ماله في الوقت الذي يشاء.

س: ما هي مكانة البنك بالنسبة لباقي البنوك العربية والوطنية والأجنبية العاملة في فلسطين سواء في الضفة أو في القطاع ما هو تصنيفكم في ضوء تنافس البنوك؟

من ناحية البنوك الوطنية نحن أول بنك وطني، وأكبر بنك فلسطيني من حيث الموجودات ورأس المال وعدد الفروع، اليوم تجاوزت موجوداتنا 2,6 مليار دولار، ورأس المال المدفوع 160 مليون دولار، الحد الأدنى لمتطلبات سلطة النقد لرأس المال هي 50 مليون دولار، نحن تجاوزناها الـ 160 وصرحنا أننا سنصل الى 200 مليون بارتفاع تدريجي خلال 3 سنوات، هذه المؤشرات المالية هي في المقدمة مقارنة مع البنوك الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن أن بنك فلسطين حاز على عدد من الجوائز الدولية والعالمية والتي صنفته كـ "أفضل بنك في فلسطين" ضمن معايير النمو والأداء والسرعة والدقة في المعاملات والحوالات لعدة سنوات متتالية. وأبرز هذه الجوائز، Euromoney، EMEA Finance، Global Finance، The Banker.

س: حدثنا عن دوركم في حملة جمع التبرعات لقطاع غزة خلال وبعد الحرب؟

شكل العدوان الأخير على غزة مقارنة مع الحروب السابقة، كارثة غير مسبوقه وخلف دماراً هائلاً، وهو ما تطلب منا تحركاً فورياً للعب دور فعال وسريع لإغاثة شعبنا، ونتيجة لذلك خصصنا جزءاً إضافياً من ميزانية المسؤولية الاجتماعية لإغاثة أهلنا في غزة، وهو ما يقارب الـ 300 ألف دولار. ومع تصاعد العدوان على القطاع ومع ازدياد حجم الدمار، قمنا بالإعلان عن إطلاق حملة لجمع التبرعات، وقد ساعدنا في ذلك أن ما حدث دفع كل مواطن فلسطيني للبحث عن طريقة مناسبة تتوافق مع إمكانياته لمساعدة أهلنا المنكوبين في القطاع، وهذا ما لمسناه من وجودنا في كل المناطق.

وبالتوازي مع العدوان، تصاعدت عدة أحداث أخرى في مدينة القدس، لتكون الحملة تحت عنوان "فلسطين في القلب"، لأن كل فلسطين كانت تحت العدوان، أخذنا قراراً

بتوجيه كل التبرعات عن طريق مؤسستين معروفتين بالشفافية والوضوح ليكون ذلك جلياً أمام المواطن أين تذهب أمواله، وهما منظمة الأونروا ومؤسسة التعاون، حيث ذهب جزء من الأموال لمستشفى المقاصد، حيث تم التبرع بالبيوت المتنقلة "الكرفانات" لتلبية احتياجات مرافقي المرضى في المستشفى القادمين من غزة والضفة، حيث كانوا ينامون في الممرات وأماكن غير مناسبة، فجاء اقتراحنا على المستشفى بأن نقوم بجلب كرفانات توضع في ساحة المستشفى للمرافقين. والباقي تم تحويله الى قطاع غزة على شكل أدوية ومستلزمات اغاثية وطرود غذائية وغيرها.

وفي بداية الأحداث، أعلن البنك عن تبرع بقيمة 200 ألف دولار في هذه الحملة، إضافة الى تبرع من موظفي البنك بقيمة 100 ألف من الموظفين، وهو ما شكل 300 ألف دولار من البنك وموظفيه. وقد عزز من نجاح الحملة، تكثيف البنك من حملته الاعلامية والدعائية عبر مختلف وسائل الإعلام، كما شجع جميع عملائه البالغ عددهم 650 ألف عميل من خلال الـ 51 فرعاً و120 صرافاً آلياً وتفعيل نشاطها ونشاط الموظفين والاستثمار التكنولوجي الذي كان وسيلة ناجحة ومميزة في التبرع، حيث استطعنا من خلال جمع ما يقارب الـ 800 ألف دولار من العملاء خلال شهر واحد من كل فلسطين والخارج، بالإضافة الى 300 ألف دولار من البنك وموظفيه، ما شكل مليوناً ومئة ألف دولار.

كما فتح البنك مجالاً للتبرع من خلال حساب العميل على شبكة الانترنت من on line Banking، بالإضافة الى التبرع عن طريق الموقع الخاص للبنك على الانترنت عن طريق بطاقات الائتمان، حيث تمكنا من جمع 100 ألف دولار، وهذا ما كان له أثر كبير عند المغتربين وأشخاص كثر من الخارج.

إن المسؤولية الاجتماعية لدى بنك فلسطين هي جزءاً هام من نشاطاتنا التي لها أثر كبير في تحفيز المواطن الفلسطيني للتعامل مع البنك، حيث أن الانخراط في المجتمع في مختلف مناسباته والاحساس والشعور بما يعانیه هو يكسبنا الثقة بما نفعله ويكرس شعارنا بأننا البنك الوطني الأول، فلا وطنية دون الاحساس بالمواطن. حيث وصلت النشاطات التي يريهاها البنك انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية وصلت الى جميع المدن والمناطق الفلسطينية، من جنين شمالاً الى رفح جنوباً.

س: ما هو دور البنك في التواصل مع المغتربين الفلسطينيين خارج الوطن، وأين تكمن الاستفادة في هذا الجانب؟

إن اهتمامنا بالجاليات الفلسطينية في الخارج؛ الخليج، وأوروبا، وأميركا اللاتينية، هي إحدى خططنا الاستراتيجية، حيث أصبح لدينا شبكة زبائن ومساهمين وعلاقات مميزة مع فلسطينيين مغتربين في الخارج. كما أسسنا وحدة مختصة لخدمات الفلسطينيين المغتربين سواء للاستثمار أو حسابات توفير، أو تملك أراضٍ وعقارات وشقق، والآن هناك منهم يتبرع ويتحمل مسؤولية اجتماعية، وهذا ما سيحجج المغتربين في المدى المنظر للعودة للعمل والاستثمار في الوطن وتسهيل تملكهم للأراضي والبيوت. وقد رصدنا موازنة خاصة للتواصل مع المغتربين ورعاية فعاليتها في كل العالم والتحضير لزيارة وفود من هذه الجاليات لفلسطين وتنظيم لقاءات وفرص للاستثمار حتى يصبح هناك تواصل معهم .

كما سيتكسر اهتمامنا بالمغتربين، وأخر هذا العام من خلال افتتاح أول مكتب تمثيلي للبنك في دبي لخدمة الجاليات الفلسطينية في الخليج، حيث سيكون للبنك ممثل في دبي، وقد استطعنا الحصول على موافقة من سلطة النقد الفلسطينية وكل الجهات الرسمية في الامارات. وفي أواخر العام القادم سنفتتح مكتباً تمثيلاً آخر في جمهورية تشيلي في أميركا اللاتينية في العاصمة "سانتياغو". وقد قمنا برحلة الى هناك للقاء الرئيسة التشيلية ميشيل باشلي والجالية الفلسطينية ورجال الأعمال والبنك المركزي للأمر القانونية والترخيص، وكانت هذه اللقاءات تحمل خيراً.

س: هل هناك مخططات لفتح فروع في دول عربية أخرى مثل الاردن التي تضم أكبر تجمع فلسطيني؟

إن أولوياتنا هي فلسطين، والمساهمة في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني وتحفيز اقتصادنا، لا بد من زيادة الاستثمار في فلسطين، فليس لنا مستقبل إذا لم نصمد ونستثمر في بلدنا. نحن مازلنا ضمن رؤية واستراتيجية

سلطة النقد بأن يكون هناك حساب لكل مواطن، والتفرع في الريف وكل فلسطين، ما زال هناك حاجة لفتح فروع في الداخل الفلسطيني أولاً، وأمامنا طريق طويل حيث أن هناك كثيراً من المناطق لا يوجد فيها خدمة مصرفية أو فروع بنكية أو صراف آلي، وهذه من أساسيات وحقوق المواطن، كل الاحصائيات تدل على الحاجة لمضاعفة عدد الفروع في فلسطين سواء في غزة أو الضفة، وسنعمل خلال خمس سنوات على التوسع الداخلي والتنمية وتشجيع الاقتصاد وخلق فرص العمل وعندما نحقق هذه الأهداف ونصل الى هذه المرحلة سنعمل على فتح فروع في الأردن. من ناحية أخرى هناك عدد هائل من البنوك في الأردن، كما أن الاقتصاد الأردني هو اقتصاد واعد وقوي .

وقبل ثلاث سنوات اتخذنا خطوة استراتيجية مدروسة حيث قمنا بشراء حصة في بنك أردني وهذه سابقة، أن يملك بنك فلسطيني في بنك أردني وهو البنك الاستثماري الأردني، ولدينا وجود في مجلس إدارته، وهو من البنوك الناجحة والصاعدة في المملكة الأردنية الهاشمية، بموافقات رسمية من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد وأعضاء مجلس الإدارة، وهناك علاقة فعالة بين البنكين لترتيب خدمات مميزة لزبائننا وزبائنهم كما أن هناك تعاون مستمر على جميع الصعد .

وبالإضافة الى ذلك، فقد أسسنا شركات تابعة للبنك مثل شركة PalPay، حيث قمنا باختراع نظام مميز لدفع الفواتير كلها إلكترونياً كفاتير الكهرباء والمياه والمدارس وتسديد القروض، قمنا بتأسيس شركة بال باي قبل عامين برأس مال مليون ونصف المليون دولار وهي تابعة للبنك ومستقلة بمجلس إدارتها ومديرها وهي شركة ناجحة وذات مجال كبير للتوسع في دول العالم التي تضم جاليات فلسطينية والتي تسمح لنا بمجال الدخول والتسويق لهذه الخدمة ولعطاءات أنظمة المدفوعات الإلكترونية في هذه البلدان كأميركا والخليج وأميركا اللاتينية.

وحديثاً، وقعنا عقداً مع منظمة الغذاء العالمي حيث اختاروا شركة PalPay ونظامها وبرنامجهما كطريقة جديدة ومبتكرة لتسهيل عملياتها، وهو ما يثبت بأن بنك فلسطين لا يعتبر بنكا تقليدياً يقدم خدمات مصرفية كالتوفير والودائع والتسهيلات فحسب، بل يهتم أيضاً بقضايا مهمة مثل المغتربين والاستثمار التكنولوجي وتأسيس شركات تابعة مبدعة تستخدمها منظمات دولية لمساعدتها في أعمالها .

س: ما هي علاقتكم مع الحكومة وباقي البنوك وما هو دور البنك في الاستثمار والنهوض في الوضع الاقتصادي؟

العلاقة مع الحكومة الفلسطينية هي علاقة مميزة وطيبة، وما يجمعنا معها أننا نعتبر أنفسنا كجزء من القطاع الخاص، شركاء مع الحكومة في البناء والتطوير في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وبناء الإنسان والمجتمع الفلسطيني هي من أهم القضايا التي يتم التركيز عليها.

أما دورنا في في النهوض الاقتصادي، فكما ذكرنا سابقاً، إن جل تركيزنا في المرحلة المقبلة، يتمثل في دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، التي تشكل ما يزيد عن 90% من الاقتصاد الفلسطيني، وقد قدمنا تمويلاً بمليار دولار، وهي أموال فلسطينية برؤية وأجندة فلسطينية، وهي مشاريع جيدة تشغل أيد عاملة، وتساهم في نهوض المواطنين من ذوي الدخل المحدود والذي يرغبون في تطوير حياتهم ودخلهم، لاسيما المرأة الفلسطينية التي حظيت في بنك فلسطين بأهمية بالغة، حيث قمنا بتخصيص برنامج خاص لتطوير وتمويل مشاريع المرأة الفلسطينية، كما فتحنا المجال لتوعيتها اقتصادياً واجتماعياً لما يمكن أن تلعبه من دور اقتصادي، من خلال قاعات الفروع الرئيسية التي نفذت وتنفذ فيها ورشات ومشاريع التوعية، وقد تم التركيز على المرأة الفلسطينية في هذا المجال في مناطق الريف والقرى والمناطق المهمشة. أما على صعيد دعم المرأة الفلسطينية في بنك فلسطين، فقد اتخذ البنك قراراً برفع نسبة الموظفين في بنك فلسطين ليصل خلال السنوات الخمس القادمة الى 50%، في حين ارتفع منذ العام 2007 من 9% الى حوالي 25%.

بخصوص العقوبات التي تقف أمام الاستثمار والنهوض الاقتصادي في فلسطين فهي تتمثل في تقلب الأوضاع السياسية، وبقاء الاحتلال الذي يشكل عقبة رئيسة، وهو ما يكلف اقتصادنا 11 مليار دولار في سنويا، لذا، لنا أن نتصور حجم الارتضاع في الدخل القومي حتى بدون مساعدات أو منح لو زال الاحتلال.

من المستحيل أن نستطيع التفرع بهذه الطريقة بمخاطر قليلة بشكل عام ما عدا مخاطر المستوطنين والاحتلال بدون أمن، هناك أمن واستقرار وبيئة تعطينا اريحية للعمل

على مستوى الرقابة والقوانين وكل متطلبات السوق المالي، ما يعطي مجالاً لجلب راس مال واستقرار، فرقع سلطة النقد لراس مال البنوك يعطي حماية للبنك في حال حصول مشاكل، مستحيل جلب راس المال من المساهمين والمستثمرين بدون ان يكون هناك استقرار واساسيات كسلطة النقد والسوق المالي عليه رقابة، هناك قوانين وشفافية ومحاكم، هذا لعب دوراً مهماً جداً في تشجيع الاستثمار سواء الداخلي او صناديق الاستثمار في العالم، وساعدت البنوك على ان تلعب دوراً في التنمية الاقتصادية.

س: ما هي أهم المشاكل التي يعاني منها البنك داخليا وخارجيا؟

أهم التحديات التي تواجه البنك، تتمثل في المحافظة على استقرار النمو، ويعود هذه التحدي الى الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها فلسطين. إلا أننا لا نخفي أننا في القطاع الخاص أصبحت لدينا مرونة في التعامل مع المتغيرات والأحداث والظروف الصعبة، وقد أثبتت السنوات الماضية التي كانت أكثر قتامة وصعوبة قدرتنا على تجاوز الصعاب من خلال الإدارة الحكيمة ومجلس الإدارة والكاдр، وتطوير الكادر والموظفين وتدريبهم، وبالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية.

الوضع السياسي منذ تأسيس البنك في الستينيات كان قاتماً، إلا أننا تجاوزنا كل الظروف، ولا أعتقد أن هناك بنوكاً في العالم تستطيع العمل كالبنوك الفلسطينية، وأن تتجاوز هذه المعاناة وهذه الظروف الصعبة، نحلم في اليوم الذي سنستقل فيه لنعطي محاضرات ونعلم بنوك العالم كيفية إدارة بنوكهم خلال الكوارث.



س: نود أن نسألکم عن الآثار المترتبة على نتائج مؤتمر إعمار قطاع غزة الذي عقد في القاهرة وجمع ما يقرب من 5.5 مليار دولار، ما هي نظرتكم المستقبلية للوضع؟

أولاً، ومن ناحيتنا نشتم كثيراً الجهود التي بذلت من أجل تنظيم المؤتمر الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة، ولا شك أن الأموال التي ستصرف في عملية الإعمار مهمة لمساعدة العائلات المهجرة والمتضررة وإصلاح الأضرار التي ضربت المشاريع والمنشآت، فضلاً عن أن هذه الأموال ستقود إلى نمو كبير وتشغيل أيدٍ عاملة كثيرة، وتخفف من حجم البطالة في ظل وجود حكومة توافق وطني وتحقيق المصالحة التي تعد من أهم الانجازات الفلسطينية خلال الخمس سنوات الماضية.

كما نأمل بأن يصاحب عملية الإعمار حراك سياسي وضغط دولي من دول العالم يقود إلى قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. خصوصاً بعد أن تم إنهاء الانقسام الفلسطيني والتوافق على حكومة تعمل في غزة والضفة كوطن واحد. فبدون الوحدة الفلسطينية، وتوحيد شعبنا فلن نتمكن من بناء وطننا، ولن يكون هناك مستقبل لفلسطين.

س: منذ متى لم تدخل قطاع غزة؟

غيابي عن غزة لمدة سنتين بسبب انشغالنا في التوسع والعمل بين دبي وشركة بال باي وتشيلي والتفرغ في الضفة، لا اترك الزيارات الميدانية لكل الفروع والمكاتب والمصانع والمشاغل والمزارع، لا أحب الجلوس وراء المكتب أحب التواصل مع الزبائن والموظفين وامتتع به وهو ما يساعدني على تصميم استراتيجية المستقبل من خلال المعلومات الراجعة من زياراتي وتواصلني مع الزبائن.

أنا على تواصل مع القطاع بشكل يومي عبر تقنية الفيديو كنفرنس أتواصل مع الفروع والعملاء والمستثمرين وإن شاء الله قريباً بعد انتهاء الحصار سنكون من أوائل المتواجدين فيها.



قصة نجاح

شركة الموارد الوطنية



شركة الموارد الوطنية...
حلم يحاكي الواقع...
وواقع مكلل بالنجاح

الحاج عادل الهيموني



”بالأمس القريب كنت صغيراً وكان هناك حلم يراودني، نقشته وأنا لا امسك بيدي لا ورقاً ولا قلماً وأصبح الحلم واقعا أنتم تجلسون على ارضه الان“ ، بهذه الكلمات المعبرة والعبارات الصادقة أنهى الحاج عادل الهيموني والذي يبلغ من العمر ثلاثة وخمسون عاماً حديثه معنا ، وكانت عيناه تروي لنا قصة نجاح خيرة ما تكون أملاً للشباب ونموذجاً ثرياً للأجيال القادمة .

ما بين الحلم والحقيقة، بقي الحاج عادل الهيموني ينسج خطوات النجاح بخيوط من العمل والأمل والصبر والمثابرة ويرسم طريقه نحو طموحه وحلمه الذي لم يكن منمقاً بالورود بل كان مليئاً بالتحديات والصعاب والتي بدون الصبر والمثابرة لا مجال إلى النجاح.

نشأ الحاج عادل في كنف أسرة بسيطة في مدينة الخليل وكانت طفولته ذاخرة بالأحلام والطموح والأمل، فمنذ نعومة أظفاره وهو يفكر ببناء مستقبل باهراً يكون فيه بطلاً لقصة كفاح مثيرة وصاحب ثروة ومنفعة لوطنه وأهله ، وفي العام 1979م أنهى دراسة الثانوية العامة من مدرسة الحسين بن علي الثانوية بمدينة الخليل وكانت هذه المرحلة أولى محطات النجاح في حياته وأول درجة تحققت في سلم أحلامه، حيث سافر بمساعدة أحد الاصدقاء لدراسة تخصص المحاسبة وإدارة الأعمال في المملكة العربية السعودية وكان الأمل والعمل بانتظاره ، وبالرغم من صعوبة الغربة وحرقتها التي أدمعت عينيه عند الوصول إلى بلد جديد غير بلده وعالم جديد غير عالمه إلا أن قوة الإرادة، كانت أقوى من خوف الغربة، وبدأ دراسته الجامعية بجد واجتهاد دون كلل أو ملل.

الحاج عادل...
رحلة بين العلم والعمل
يملؤها النجاح والأمل

66

رحلة بين العلم والعمل
يملؤها النجاح والأمل

بدأ الحاج عادل دراسته في جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية وكانت دراسته بتلك الفترة مجانية حيث أنهى فصله الأول بنجاح وبالرغم من مجانية التعليم، إلا أن شغفه للعمل كان يراوده وهو على مقاعد الدراسة، وخلال إجازته السنوية تعرف على رجل أعمال جواتيمالي من اصل فلسطيني كان يتعامل في مجال القهوة والهال والسمسم وكان يبحث عن من يساعده بالعمل، ويبدو أن القدر قد ساعده في ان يجد ضالته، الذي لم يتوان في العمل معه وكان مثالا للموظف الخلاق الأمين المنظم.

كان الحاج عادل يقسم يومه الطويل إلى ثلاث مراحل: الدراسة، الراحة ومن ثم العمل ، ولم يكن يعرف طريقاً للهو أو الملل ، كان لهذه الفترة من حياته دوراً مهماً جعلت منه إنساناً مسؤولاً واثقاً من نفسه، كشفت قدراته وطورت خبراته ، و يقول الحاج عادل " أن هذه المرحلة هي المرحلة الأهم في حياته، واستطاع أن يكون علاقات واسعة بين أوساط رجال الأعمال والتجار ، واستطاع بذلك أن يكسر الحاجز بين الطالب وسوق العمل وهو على مقاعد الدراسة ، فما إن تخرج من جامعته كانت الوظيفة بانتظاره، وذلك لأنه لم يكن طالباً عادياً بل كان طالباً نشيطاً مجتهداً

يقضي معظم أوقاته بين الدراسة والعمل ، وكانت أهدافه دائماً نصب عينيه وتحقيقها هو مطلب وما يسعى إليه.

ما بعد الجامعة رحلة
جديدة في عالم المال
والأعمال :

ففي العام 1983 م أنهى الحاج عادل المرحلة الجامعية ، والتحق بسوق العمل مباشرة مستثمراً علاقات كان قد كونها أثناء فترة دراسته وخبرة جمعها في نفس الفترة ، وكانت هذه السنة حسب رأيه أول درجة في سلم النجاح ففي العام 1984م أصبح مديراً لفرع شركة أجروميرك بالسعودية وهي شركة تعمل في استيراد



شركة الموارد الوطنية ...نجم لامع في سماء الوطن ... لمع بريقه عام 2001

في العام 2001 بدأت محطة جديدة في حياة الحاج عادل وكانت هذه المحطة من أهم المحطات في رحلته الطويلة الشاقة حيث كان لها عنوانا مميزا ومرحلة مختلفة عن باقي مراحل نجاحه، حيث تمخض عنها بناء صرح تجاري اقتصادي ضخم مع سماءه في مدينة الخليل وباقي محافظات الوطن، حيث وضع الحاج عادل الهيموني فيها حجر أساس شركته الجديدة التي أسماها شركة "الموارد الوطنية"، ففي إحدى زيارته للمعارض الدولية، تعرف على رجل أعمال فلسطيني يحمل الجنسية الأمريكية من مدينة رام الله، وأسسوا هذه الشركة التي أصبحت من كبرى الشركات الموجودة بالسوق والمنافسة بشكل قوي حيث توسعت دائرة استيرادها من القهوة والهيل والسمسم وأصبحت تشمل البقوليات والمعلبات والارز والشاي والطحين واصناف اخرى كثيرة من مناطق شتى حول العالم، وتابعت الشركة مسيرتها الحافلة بالتقدم والنمو حتى استطاعت بالعام 2003 أن تحصل على وكالة للأرز المميز أرز ديموند الذي بات أرزا منافسا للأسواق الفلسطينية حيث يتم استيراده من الشركة الأم دون وسيط تجاري، هذه الطريقة بالشراء جعلت للشركة مكانتها بالسوق وبين منافسيها من الشركات الأخرى وازداد نشاط هذه الشركة وتوسعها حتى انتقلت من عالم الاستيراد إلى عالم الصناعة فهي اليوم تشرف على مصنع للعصير الطبيعي لتنافس به الأسواق المحلية والاسرائيلية، ولعل عصير "جوسي" يكون أول حجر أساس في عالم الصناعات الذي تبنته الشركة .

شركة الموارد الوطنية مملكة نحل دؤوب ... ونظام ليس له حدود

من يدخل شركة الموارد الوطنية للمرة الأولى يجد ذلك التناغم والتوافق بين موظفيها ومديريها والعاملين فيها، فلأماكن وجه خفي يعكس ذلك التناغم في روحها ويبين شكل النجاح والتألق الذي يسكن زواياها فلا حاجة للحديث في حضرة هذه الشركة عن نجاحاتها، فالصورة تنقل لك مالم تعرفه تبين لك الظاهر والخفي فذلك التألق والنظافة والرقي الذي تلحظه حتى وأنت على باب تلك الشركة يعكس لك مدى دقة وإخلاص ونشاط القائمين عليها وعلى رأسهم الحاج عادل مما يجعلها تترك أثرا كبيرا في نفسك عندما تخرج منها ... هذا الشعور يجعلك حتما تتخيل هذه الشركة وكأنها خلية نحل دؤوب تعمل دون كلل أو ملل يسودها نظام من نوع آخر ودقة وإخلاص وتضاني ليس له مثيل كيف لا ومن يمتلك هذه المملكة هو الحاج عادل الذي ما إن جلست للحديث معه تلمح الذكاء الاجتماعي والإداري، والدقة في العمل واللباقة بالحديث والنظام الذي يسكن أروقة المكان، هذا التواضع والذكاء في إدارة العلاقة بين موظفي الشركة والعاملين فيها من كبيرهم إلى صغيرهم والتناغم الواضح في سير العمل داخل الشركة جعل هذه الشركة نجما ساطعا في سماء عالم الأعمال وعلما يرفرف في أفقها، وجعل هدف العاملين فيها المضي قدما نحو تحقيق حلم نقشته سواعد لم تعرف يوما الكلل والملل وكان الجهد والعمل هدفها والصدق والأمانة مسلكها ...

شركة الموارد الوطنية للاستثمار

العام 1997 محطة مفاجئة وغير متوقعة غيرت مسار حياة الحاج عادل ..

لا يعرف الموت طريقا أو وقتا أو نجاحا أو فشلا ولا يدق الباب أبدا ولا ينذر أحدا، إنه الموت الذي غير مسار حياة الحاج عادل فجأة وجعله يترك كل ما بناه والنجاح والعمل ويعود لوطنه، هذا القرار المفاجئ الذي كلفه الكثير، فبعد وفاة صديق عمره بالغبية فجأة بعيدا عن أهله وأصدقائه، كان هول المصيبة صعبا عليه خصوصا أن من توفي كان صديقه من أيام الدراسة، وجاره وكان قد صلى معه صلاة الفجر في نفس المسجد قبل وفاته بساعات.

الموت ومفاجئته وهول المصيبة جعلته يتخذ قرارا يعتبره الحاج عادل الأصعب والأقصى ولأسرع في حياته، قرار العودة إلى مدينة الخليل وفعلا بدأ بتصفية أعماله حتى يتمكن من العودة إلى وطنه هو وعائلته تاركا الأرض التي بد أفيها أولى محطات نجاحه.

القهوة والهيل والسمسم وكان فرعها الرئيسي في جواتيمالا، حيث بقي مديرا لفرعها منذ العام 1987-1984م، وفي هذه الفترة استطاع عادل أن يحقق جزءاً من حلمه وطموحه، فعندما كان يبلغ من العمر 25 عام كان يملك بيتاً بالخليل وكان مساهماً في احد مصانعها، وكان قد أهل نفسه لما يجعله مستعداً لحياة زوجية، وفي السنة نفسها من العام 1987 تزوج وهو يخطط لمرحلة جديدة من حياته وسافر مع زوجته ليكملوا طريق الحلم الذي بدأه وحده إلا انه لم يعد وحيدا بل أصبح له شريكاً يعينه على تحمل الغربة والعيش بعيدا عن الأهل والأصدقاء، ومن يجلس مع الحاج عادل ويتحدث اليه يجد من بين كلماته تقديره للمرأة ودورها في تسهيل العقبات أمام زوجها ودعمها له للوصول للقمة.

العام 1988_ 1997 مرحلة الأعمال الحرة وتجميع الثروة

في العام 1988 بدأ الحاج عادل يخط أول سطر في صفحة الأعمال الحرة حيث أصبح يعمل لحسابه الخاص وأسس أول عمل له تحت اسم رجل سعودي وذلك بسبب طبيعة القوانين في السعودية، وبقي يعمل لحسابه الشخصي حتى عام 1997 وكانت هذه الفترة مكللة بالنجاح والعمل الدؤوب واستطاع في هذه الفترة أن يجمع ثروته وأن يبني حياة هادئة مستقرة في كنف زوجته وأبناءه وكان في قمة نجاحه وتفوقه.



البلدة القديمة هذا العام ... فرحة مسروقة ... وحركة تجارية مخنوقة.

بالرغم من فرحة الباعة وأهالي البلدة القديمة بالشهر الفضيل وبعد طول إنتظار أملأ بعودة مؤقتة للحياة مرة أخرى تنبض في قلب البلدة القديمة إلا أن هذا الشهر جاء على إستحياء هذا العام في ظل ظروف سياسية واقتصادية سيئة للغاية جعلت الباعة وأصحاب المتاجر يشعرون بخيبة أمل فالشهر الكريم الذي يفتح باب رزقهم ويوسع رقعة بيعهم وينعش البلدة القديمة اقتصاديا واجتماعيا جاء هذا العام مكبلاً بأصفاذ الاحتلال وممارساتها التعسفية التي تمنع العديد من المواطنين الوصول إلى البلدة وتشل الحركة الاقتصادية فيها، ويقول محمد الرجبي صاحب متجر للحوم أن هذا العام يعد الأسوأ على الإطلاق فمنذ بداية الشهر الفضيل وإسرائيل تمارس عملياتها العسكرية في الخليل بحثاً عن المستوطنين الذين تزعم أنهم مخطوفون، مما جعل إقبال الناس على البيع ضئيل جداً ويشير أنه في العام الماضي كان يبيع بمعدل مئة دجاجة في اليوم أما هذا العام فقد إنخفضت نسبة البيع وأصبح يبيع من عشرين إلى أربعين دجاجة مما جعل البائع يشعر بالإحباط بعدما كان هذا الشهر يحمل لنا الخير الذي نتنتظره من العام للعام كي تزداد رزقتنا.

ويشير شريف القواسمي وهو صاحب محل بقالة أن العدوان الإسرائيلي على غزة جعل الناس تختصر بالشراء ولا تشتري إلا الإحتياجات الأساسية على عكس السنة الماضية وبالرغم من إقتراب العيد إلا أن الناس لم تقبل على الشراء كما كل عام ويعود ذلك إلى الوضع السياسي القائم وأيضا إلى صعوبة المعيشة وضعف الإقتصاد وغلاء الأسعار في هذا العام .

وهذا ما دفعني إلى لقاء بعض المتسوقين والإستفسار عن سبب عدم إقبالهم على الشراء حيث قالت إم محمد الجعبري أن الوضع الاقتصادي السيئ والإشاعات عن إختطاف المستوطنين منع الكثير من الناس من المجيء والتسوق في البلدة القديمة وبالتالي فإن عدد المتسوقين قليل جدا بالنسبة للسنة الماضية.

إلا أن محمود البكري أحد المتسوقين أشار إلى أنه يأتي وسيبقى يأتي لهذه البلدة يوميا ليصلي بالحرم الإبراهيمي الشريف، تضامنا مع أهلها الذين يرابطون فيها بالرغم من سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية، ويضيف أنه يلحظ أن الحركة التجارية في البلدة هذا العام ضعيفة جداً مقارنة بالسنة الماضية، وأنه يأتي للصلاة وليس للتسوق وإن إضطر للشراء فهو يشتري السلع الرئيسية فقط، ويقول أما في السنة الماضية كنت آتي أنا وأصدقائي يوميا لشراء حاجياتنا من البلدة القديمة، إلا أن الوضع الاقتصادي هذه السنة حال عائقا هذه المرة.

رمضان هذا العام ... ضيف عزيز ... في ظل ظرف عصيب

لم يكن المواطنون في البلدة القديمة من الخليل ينتظرون رمضان في ظل هذه الظروف الصعبة التي نغصت عليهم فرحتهم بشهر الخير والبركة والذي يعد مصدراً إقتصادياً موسمياً يجذب المواطنين للتسوق من قلب البلدة القديمة ويعطي حركة تجارية غير عادية في ظل الركود الذي يصيبها طوال السنة .

أشرف الحروب صاحب محل ملابس يشتكي من عدم إقبال النساء هذا العام لشراء الملابس على الرغم من إقتراب العيد ويشير إلى أن السوق هذا العام ليس كالعادت بالرغم من إنخفاض الأسعار إلا أن الظروف السياسية والإقتصادية والنفسية الصعبة حالت دون إقبال السيدات على الشراء ومما زاد الطين بله نقل موقف السيارات من شارع الشلالة إلى باب الزاوية مما أضعف حركة المواطنين وشل الحركة التجارية.

إبراهيم العويوي صاحب محل ملابس خاص بالأطفال أيضاً وجه كلمة عتاب للسلطة الوطنية الفلسطينية مشيراً إلى أنها يجب أن تضع خطة لدعم البلدة القديمة في شهر رمضان وفي باقي أيام السنة لأن من واجب السلطة حماية الباعة والمتسوقين وتشجيع زيارة البلدة القديمة على مدار العام .

وتبقى حجار البلدة القديمة شاهداً على رباط أهلها ومحافظتهم عليها بالرغم من قسوة المحتل وورغته في الإستيلاء عليها وتطهيرها من سكانها الفلسطينيين، وتبقى محلاتها التجارية مفتوحة في وجوه المتسوقين.



النازف بدم الفلسطينيين المحرومين منها مما أدى إلى احتضار الإقتصاد بسبب الإغلاق والمضايقات التي تمارسها قوات الاحتلال بهدف إفراغ البلدة من سكانها الفلسطينيين والإستيلاء عليها . ويقول المواطن أبو عمر خرواط صاحب متجر حلويات أنه ينتظر الشهر الكريم بفارغ الصبر لأنه شهر تنتعش فيه البلدة القديمة إقتصاديا واجتماعيا ، ويزداد عدد المتسوقين بشكل ملحوظ مما يرفع منسوب البيع ويعيد الدماء إلى عروق البلدة من جديد ويحيي حركة البيع التي تكاد تحتضر باقي أيام السنة .

أما أبو عبد مرقة صاحب بقالة فيقول: أنه وبالرغم من أن الحركة تزداد بشهر رمضان ويزداد عدد المتسوقين إلا أن الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعاني منه المواطنون ، والأحداث الأخيرة التي حصلت بالخليل إثر حادثة إختفاء ثلاثة مستوطنين، والعدوان الإسرائيلي على غزة جعل الإقبال على البيع ضعيف جداً مقارنة بالسنة الماضية ، مما زاد الوضع سوء وجعل المواطن يعزف عن الشراء ليس من البلدة القديمة فحسب وإنما من جميع المحلات التجارية.



أصوات تعلق في ذلك المكان، الأضواء، والزينة تملأ الأسقف والجدران، مظاهر من البهجة والفرح تكسوا الشوارع والأزقة وترسم ملامحها على الوجوه التي رغم بؤسها إلا أنها تأمل أن يأتي الخير مع شهر الخير .

مظاهر غير عادية تزين الدكاكين والمتاجر، نعم إنها فرحة استقبال ضيف عزيز كريم يزورنا مرة أخرى ببركته وقديسته ورحمته ينثر نوره في المكان ويملأه بالروحانيات والود والتآلف ، نعم إنه شهر رمضان يلقي بطقوسه على أزقة وأروقة ومتاجر البلدة القديمة في الخليل ، فزائر هذه البلدة في المدينة في هذا الشهر يجد شوارعها وأزقتها تعج بالباعة والمتسوقين، فمن عصائر التمر، واللوز، والخروب، والسوس، إلى محلات القطايف والحلويات ، ومتاجر المكسرات والتمر إلى بسطات المخملات صورة متكاملة من الألوان، والأصناف تبهر الزائر وتدفعه للتسوق والشراء.

الإقبال على التسوق من البلدة القديمة في شهر رمضان يعادل السنة كاملة.

فما إن يدق الشهر الكريم أبواب البلدة القديمة حتى يجتمع الناس والمتسوقين في قلبها للتسوق وشراء حاجياتهم فزيادة الدعم من قبل بعض الجهات في الشهر الفضيل يجعل الأسعار أقل ثمنا والإقبال أكثر من كل جهة من المحافظة بالرغم من كل أشكال المعاناة التي يعاني منها أهالي البلدة القديمة بسبب إحتلال المستوطنين لجزء كبير منها قاطعين بذلك شريانها

السيد معاوية القواسمي
عضو مجلس الإدارة



” يمكنك أن تمارس سحرك مرة ولكن لا يمكنك
الاستمرار في خداع الناس حتى وان نجحت “

هذا ساذج إلى درجة أنني سأكلف سائقي الذي
يجلس بالصفوف الخلفية بالرد عليه.

وبالطبع فقد قدم (السائق) رداً جعل
البروفيسور يتضائل خجلاً

تذكر دائما انه مهما كنت ذكيا وفطنا فانه
يوجد من هو أكثر منك شأناً ودهاءً وحتى وان
جارك في موقف فلا يستطيع الاستمرار في
نفس العطاء.



الخبرة عامل أساسي في النجاح الإداري ولكن لا يمكنك تجاهل
العلم والمعرفة كركيزة أساسية للنجاح.

اليوم ولكي تستطيع مواكبة كافة المتغيرات ومتابعة كافة
المستجدات لما يخدم عالم الأعمال تحتاج إلى كل متطلبات العصر
من وسائل معرفية وتكنولوجية، ولا نخفي المهارة في استخدام
وقراءة برامج نظم المعلومات حتى تستطيع الاستمرار في انجاز
أعمالك بنجاح، واذكر هنا قصة قرأتها عن اينشتاين وسائقه حيث
سئم ألبيرت اينشتاين صاحب النظرية النسبية التعليم، وتقديم
المحاضرات بعد أن تكاثرت عليه الدعوات من الجامعات والمراكز
العلمية وذات يوم وبينما كان في طريقه إلى إحدى الجامعة قال له
سائق سيارته: اعلم يا سيدي انك مللت تقديم المحاضرات وتلقي
الأسئلة، فما قولك في أن أنوب عنك في محاضرة اليوم خاصة
أن شعري منكوش ومنتف مثل شعرك وبينني وبينك شبه كبير،
ولأنني استمعت إلى العشرات من محاضراتك فان لدي فكرة لا
بأس بها عن النظرية النسبية.

فأعجب اينشتاين بالفكرة وتبادلا الملابس، فوصلا إلى قاعة
المحاضرة حيث وقف السائق على المنصة وجلس العالم العبقري
الذي كان يرتدي زي السائق في الصفوف الخلفية، وسارت
المحاضرة على ما يرام إلى أن وقف بروفيسور متطفل وطرح
سؤالا أراد من خلاله أن يجرح اينشتاين.

هنا ابتسم السائق وقال للبروفيسور : سؤالك

كلمة مجلس الإدارة



ملتقى رجال الأعمال،
ومؤسسات القطاع الخاص تنتفض لدعم الأهل في غزة.



"من الخليل إلى أهلنا في غزة"

وانطلاقاً من حرص ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني عقد أعضاء مجلس إدارته الاجتماع الطارئ والذي تم من خلاله بحث كل السبل الممكنة التي تساهم في الحد من المعاناة والوقوف إلى جانب أبناء شعبه، واضعاً كل إمكانيات أعضائه الذين يتسابقون لتقديم المساعدة ودعم أشقائهم في غزة ويتصرف كل من يريد أن يقدم يد العون.

تشكيل لجنة مشتركة لدراسة احتياجات القطاع:

وتحقيقاً للهدف المنشود، تم تشكيل لجنة مشتركة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الخليل وبلدية الخليل، وقد أنيط بهذه اللجنة مهام جمع التبرعات العينية والنقدية، وتأمين احتياجات القطاع وفقاً للأولوية والإشراف على الترتيبات اللوجستية بما يضمن إيصال المساعدات إلى مستحقيها في المكان والوقت المناسبين.

أما عن أشكال هذا التبرعات فيقول رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني السيد محمد نافذ الحرباوي "لقد قصدنا أن نرسل ما يحتاج إليه أبناء القطاع في ظل هذه الظروف العسيرة، وخاصة

اجتماع طارئ وبحث سبل الدعم الممكنة:

ليست المرة الأولى، ولن تكن الأخيرة، بل هو حال ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ومؤسسات القطاع الخاص في محافظة الخليل أمام كل محنة أو حادثة، يتسابقون إلى المساعدة، ولا يدخرون جهداً في تقديم يد العون إلى من يحتاجها أينما كان، تتجلى فيهم روح التأخي والمحبة، إصرارهم على المساعدة، أكبر من كل الخلافات أو المعيقات وأكبر من كل الحدود الجغرافية أو السياسية.

الثامن من تموز هو أول أيام العدوان على غزة، وهو ذاته اليوم التي باشرت فيه محافظة الخليل حراكها، ورص صفوفها بمختلف أشكالها لمساعدة الأهالي في قطاع غزة، حيث ذكر السيد محمد نافذ الحرباوي رئيس الملتقى: "أنه ومنذ اليوم الأول للعدوان ورجال الأعمال في المحافظة يبحثون سبل مساعدة أبناء قطاع غزة"، وعلى الفور دعا ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني إلى اجتماع طارئ لمناقشة الأوضاع في القطاع ووضع خطة مفصلة تهدف إلى دعم القطاع، وحشد قوافل المساعدات الغذائية والاحتياجات الأساسية.

مسؤولية اجتماعية

ملتقى رجال الأعمال مسؤولية اجتماعية متميزة:

وعن دور ملتقى رجال الاعمال يقول رئيسه: "إن في مثل هذه الحالات، وأمام هذه الاعتداءات التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده أصبح لزاماً على ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني وكل المؤسسات الشبيهة تقديم يد العون والمساعدة، والعمل مع جميع الأطراف بهدف المساهمة في التخفيف من المعاناة، ونعلم بان المصائب كبير إلا انه وبلا شك فان مثل هذه الحالات تساهم في الحد من معاناة أبناء القطاع، وتعمل على تأمين احتياجاتهم اليومية والأساسية، وفعلاً فقد كان ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني بجميع أعضاء هيئته العامة ومجلس إدارته وموظفيه يعملون كخلية نحل، واضعين على رأس أولوياتهم تقديم يد العون لمن يحتاجها من أبناء شعبنا، وهكذا كان الحال أثناء اجتياح الخليل الأخير وأثناء الحرب على غزة عام 2012 و2009، وقد تخطى الموضوع الأراضي الفلسطينية ليشمل حملة دعم الأهالي في سوريا عام 2012".

ولم تقتصر هذه التبرعات على مؤسسات القطاع الخاص، وإنما تعدى ذلك ليشمل كافة شرائح المجتمع، فرجال تبرعوا بجهدهم ونساء تبرعوا بحلبهم وأطفال تبرعوا بأعطيتهم ومصروفهم. وقد تم تسيير عدة قوافل من المساعدات للأهل في غزة على شحنات مختلفة بشكل يومي، وقد فاق عدد الشاحنات المرسله الـ 120 شاحنة حتى تاريخه، وقد تضمنت المواد الغذائية، المستلزمات الطبية، المياه المعدنية، حفاضات الأطفال، إضافة إلى الفرشات والملابس والأحذية. إضافة إلى ذلك فقد تم دعم القطاع بـ 100.000 حقيبة مدرسية والقرطاسية التي يحتاجها الطلبة من دفاتر وأقلام ومستلزمات مدرسية. حملة "من الخليل إلى غزة" حملة لفتت أنظار جميع المحطات والإذاعات المحلية والعالمية ووصفت بأنها الحملة الأكبر على مستوى الوطن، وحجم القافلات التي تم تسييرها يفوق إمكانات محافظة لم تلبث أن انتهت من حالة من الحصار طوال شهر كامل اثر حادثة اختفاء ثلاثة مستوطنين.

"من الخليل إلى غزة" الحملة الأكبر على مستوى الوطن:

ومنذ انطلاق الحملة ومنذ اليوم الأول، بدأت التبرعات تنهال من جميع أرجاء المحافظة، كل حسب قدرته واستطاعته، وقد فاقت التبرعات القدرات في بعض الحالات، وان دل هذا على شئ فإنما يدل على مدى تعاطف أهالي الخليل مع أشقائهم في غزة، ومدى الرغبة في العطاء والمساهمة برفع جزء من المعاناة الكبيرة وان كان ذلك برغيف خبز أو قارورة ماء أو حتى غطاء، وهنا يقول رئيس الملتقى نافذ الحرباوي: "لقد شكل مجلس إدارة ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني وفداً حيث قام الوفد بزيارات إلى العديد من رجال الاعمال في المحافظة، ومؤسسات القطاع الخاص وذلك بهدف اطلاعهم على تفاصيل حملة دعم لأهالي غزة والآليات المتبعة لتحقيق ذلك وجمع التبرعات لانجاز المهمة على أكمل وجه .

أما رئيس الغرفة التجارية المهندس محمد غازي الحرباوي فيقول: "لقد فاق حجم العطاء كل التوقعات، ولم نطرق باب إلا وكان الكرم هو الجواب، والرغبة الحقيقية في المساعدة، ولم يقتصر هذا العطاء على الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وإنما تعدى ذلك إلى كافة شرائح المجتمع من رجال ونساء وأطفال توجهوا إلى مراكز التبرعات مقدمين حصالتهم وحتى أعطيتهم لأبناء غزة".

أن أكثر من 450 ألف أصبحوا دون مأوى، ولذلك فقد تم التركيز على المستلزمات الأساسية، وتواصلنا مع وكالة الغوث ومنظمة الغذاء العالمي ومدير الشؤون الاجتماعية وجميع مؤسسات القطاع الخاص على الصعيد الداخلي والخارجي، وسخرنا كل إمكانياتنا وعلاقاتنا بهدف تأمين الاحتياجات الأساسية وعليه فقد تم التركيز على الخبز والماء والفرشات والأغطية، وتعاقدنا مع العديد من أفران المحافظة بهدف العمل على إرسال شاحنة خبز يومياً إلى القطاع تحوي ما مجموعه حوالي 100 ألف رغيف من الخبز إضافة إلى عبوات المياه، وكان ذلك على راس قائمة الاحتياجات وخاصة بعد أن تعمدت إسرائيل ضرب مصادر هذين العنصرين في القطاع، إضافة إلى الأدوية والأغطية والفرشات وغيرها من المستلزمات والتي تدخل ضمن قائمة الاحتياجات الأساسية".

شكل ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني وغرفة تجارة وصناعة الخليل والعديد من مؤسسات القطاع الخاص، دوراً مميزاً ومهماً في إدارة الحملة أثناء تلك الفترة، وأخذت على عاتقها جميع الترتيبات والتنسيقات اللوجستية وتأمين الشاحنات، وحملت مسؤولياتها على أكمل وجه تجاه شعبها وأبنائها في القطاع. ولعبت مؤسسات القطاع الخاص دوراً مهماً في تأمين احتياجات القطاع الأساسية والضرورية وخاصة خلال الايام الأولى من العدوان، وفي الفترة التي لم تكن قد أخذت المنظمات العالمية دورها بعد، وقد ساهمت هذه المؤسسات في مدينة الخليل بتأمين المواد الغذائية كالأرز والزيت والحليب والقمح، إضافة إلى الفرشات والأغطية والتي تشتهر مدينة الخليل بصناعتها.



وشدد على أن إيمانه العميق بأن الحاضنة الأساسية للشركات والاستثمارات في الوطن تنبع أساساً من وجود مجتمع فلسطيني متكافل يتبرع فيه الأغنياء للفقراء، وتستطيع الأسرة الفقيرة والمحتاجة من العيش بكرامة .

وفي السياق ذاته اعتبر د.سميح الدويك رئيس جمعية الإحسان الخيرية أن هذه الحملة مهمة في توقيتها والفئات التي استهدفتها وخاصة أن من يطرق باب الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة بازدياد وأكبر من قدرات الجمعيات الخيرية ، موضحاً أن الآلية التي تم تبنيها والعمل على أساسها تقوم على فلسفة إعطاء العائلة المستحقة للدعم بحق ودون تكرار وذلك من خلال إيجاد قاعدة بيانات موحدة للمستفيدين لكل المؤسسات الشريكة، وتمنى أن تكون خطوة بالاتجاه السليم نحو ترشيد العمل الخيري .

وجدير بالذكر أن الحملة نفذت من خلال الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية الإحسان الخيرية وجمعية الشبان المسلمين وجمعية سيدات الخليل ولجنة زكاة الخليل وتم توزيع ألفي طرد غذائي بتكلفة مائة وخمسون شيكلاً للطرد الغذائي .



وقفت الحاجة "أم حسن" على شباك منزلها المطل على المسجد الإبراهيمي تشكو إلى الله ثقل الحمل الذي تركه لها ابنها الذي توفي قبل ثلاث سنوات أثر مرض عضال أصابه تاركاً خلفه سبعة من الأيتام الصغار، كانت الحاجة تفتقد معالم الفرح كما هو حال الفلسطينيين بسبب الظروف القاهرة التي تمر على شعبنا الفلسطيني وخاصة في مدينة الخليل والتي تعرضت لهجمة شرسة مع بدايات الشهر المبارك وبسبب عدم قدرتها على شراء مستلزمات العيد، أجهشت الحاجة السبعينية من البكاء خشية أن لا تستطيع توفير ما يحتاجه البيت في هذا العيد .

في الصباح أفاقت الحاجة "أم حسن" على صوت الجرس الذي بشرها بوجود طرد غذائي يحوي على مستلزمات الأسرة وأنه مطلوب منها الذهاب لاستلامه من إحدى الجمعيات المنفذة لمشروع الطرد الغذائي الخيري والمتبرع به من قبل ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في الخليل... فرحت الحاجة أم حسن لأن الله سخر لها من يحقق دعواتها بالعيش الكريم.

تبرع سخياً ...

خطرت فكرة الحملة في ذهن القائمين على ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في الخليل نتيجة انخراطهم وانغماسهم في مجتمعهم وشعورهم المرهف تجاه أبناء الشعب الفلسطيني الذي يعاني واقعاً اقتصادياً صعباً تؤكده مؤشرات البطالة المرتفعة وزيادة نسبة الفقر في المدينة .

وأكد المهندس محمد نافذ الحرباوي رئيس ملتقى رجال الأعمال في الخليل على أن الملتقى أخذ على عاتقه فكرة التكافل الاجتماعي كمسؤولية اجتماعية ووطنية ودينية بامتياز، مشدداً على أن حملة طرود الخير والتي شملت توزيع ألفي طرد غذائي جاءت بتبرع نخبة من رجال الأعمال المخلصين في البلد .

وأضاف الحرباوي : "أن الملتقى يعمل بمشاركة الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة على تطوير مجموعة من البرامج الاجتماعية ذات المردود الإيجابي على الأسر الفقيرة والأيتام وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة برؤية عملية وعلمية متوازنة وشاملة".



رجال الأعمال خلال إطلاق الحملة: "في اليوم الخامس والعشرون من الشهر الفضيل أنه تم الاتفاق مع لجنة زكاة وصدقات الخليل والجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية سيدات الخليل وجمعية الشبان المسلمين وجمعية الإحسان الخيرية لرعاية وتأهيل المعاقين، على وضع قوائم للعائلات المحتاجة والأكثر فقراً في المحافظة، بهدف إيصال طرد غذائي لها يساعدها ويدخل السرور إلى قلبها عشية عيد الفطر السعيد."

وأضاف الحرباوي: "أن هذه الحملة هي استمرار لدعم رجال الأعمال والشركات في ملتقى رجال الأعمال لأهلنا في المحافظة، وهذا ضمن مسؤوليتنا الاجتماعية، ومسؤولية القطاع الخاص في الوقوف أمام مسؤوليته وتحقيق أقصى درجات التكافل الاجتماعي على مختلف الأصعدة، وعلى اختلاف أشكالها ومشيراً إلى أن الحملة جاءت تزامناً مع حملة إغاثة أهلنا في غزة وسنكون يبدأ واحدة لدعم صمود شعبنا". ومن جانبه شكر الشيخ حاتم البكري ملتقى رجال الأعمال على مبادرتهم الطيبة خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها أبناء الشعب الفلسطيني وخاصة في محافظة الخليل. وقد تم توزيع الطرود الغذائية على مستحقيها من العائلات الفقيرة والمحتاجة.



أتى شهر الخير بنفحاته الإيمانية التي تملأ المكان وتأجج في الأنفوس حب عمل الخير والرغبة في نشره في كل مكان ، هذا الشهر الفضيل تكثر فيه الرأفة والرحمة بين الناس ، ويكثر الخير وحب عمل الخير بينهم ، نعم فإنه شهر الخير، شهر المحبة شهر لا ينسى فيه المسلم أخيه المسلم بل يصبحون فيه كالبنيان المرصوص يشعر كل منهم بالآخر، خصوصاً في محافظة الخليل أهل الكرم والعطاء، مدينة أبو الأنبياء، المدينة التي لا ينام بها جائع على الإطلاق والتي رفع أبناءها شعار المسؤولية الاجتماعية .

تحت هذا الشعار الذي حملة ملتقى رجال الأعمال في مدينة الخليل



، وحرصاً منهم على فعل الخير وخدمة المواطن وإرساء قيم الشعور بالآخرين ، والتكافل الاجتماعي ، والشعور بالمسؤولية أطلق الملتقى حملة صندوق الخير، حيث مول الملتقى ألفين طرد غذائي للعائلات الفقيرة والمحتاجة في محافظة الخليل. وانطلقت الحملة من خلال مؤتمر صحفي عقد بمشاركة رئيس وأعضاء ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني وكذلك رؤساء الجمعيات الخيرية ولجنة زكاة الخليل و الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية سيدات الخليل . وأشار محمد نافذ الحرباوي رئيس ملتقى

للكيلو غرام خلال الربع الرابع الأول من العام 2014، مقارنة مع نحو 15 شكيل السعر العالمي.

وبالنسبة للتوقعات المستقبلية، فقد أشارت التنبؤات إلى أن أسعار المستهلك في فلسطين سترتفع خلال الربع الثاني من العام 2014 إلى نحو 2.5%، في حين سيبلغ معدل التضخم المتنبأ بالمتوسط خلال العام 2014 حوالي 2.2%، وحوالي 1.8% في العام 2015. وتمثل معدلات التضخم المتنبأ بها خلال العام 2014 مقارنة مع 2013 انعكاساً للتغيرات المتوقعة على تكاليف الواردات والتي من المنتظر أن ترتفع بحوالي 0.8% خلال العام 2014، وبنحو 2.9% خلال العام 2015.

مجلس ادارة مؤسسة المواصفات والمقاييس يعتمد 42 مواصفة عالمية وجديدة

في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نظم الادارة، المنتجات النفطية ومواد التزليق، الورق والكرتون، الأسمدة والمبيدات الزراعية، والمواد المعدنية ومنتجاتها اعتمد مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس (30) مواصفة عالمية.

حيث اعتمد المجلس (12) مشروع مواصفة منها (5) مواصفات جديدة في مجال المعدات الطبية، معدات المستشفيات، والمواد المعدنية ومنتجاتها، و (7) مشاريع مواصفات معدلة لتحل محل مواصفات أخرى في مجال المنتجات البترولية ومواد التزلق، والإحكام العامة للغذاء، والمواد المعدنية ومنتجاتها، الورق والكرتون، الاسمدة والمبيدات الزراعية، اللحوم والحليب ومنتجاتها، ومستحضرات التجميل.

سلطة النقد تتوقع أن يصل معدل التضخم خلال العام 2014 إلى 2.2%

قامت دائرة الأبحاث والسياسات النقدية في سلطة النقد بإصدار العدد العاشر من تقرير التضخم في فلسطين، حيث تضمن تطورات أسعار المستهلك في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2014 وتوقعات معدل التضخم للعام الحالي والعام القادم. وذكر التقرير أن معدل التضخم في فلسطين الذي بلغ 2.2% خلال الربع الأول من العام 2014 يعتبر أعلى من مثيلاته سواء المتحققة في الربع المناظر من العام 2013، البالغة 1.7%، أو في الربع الرابع من العام 2013، الذي وصل فيه معدل التضخم إلى 2.0%. وحول مسببات التضخم، أشار التقرير إلى أن التضخم في فلسطين تضخم مستورد إلى حد كبير، ويُظهر اعتماداً كبيراً على الأسعار العالمية، وعلى أسعار الغذاء والوقود بشكل خاص. ويعتمد المنهج المستخدم في تحليل التضخم والتنبؤ به على متغيرين هما: تكاليف الواردات، الذي يأخذ بعين الاعتبار التضخم وأسعار الصرف في البلدان الشريكة تجارياً لفلسطين (إسرائيل بشكل خاص)، ومؤشر أسعار الغذاء العالمي، إذ يحتل الغذاء الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني.

كما أظهر التقرير أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة، وأسعار المشروبات الروحية والتبغ، وأسعار خدمات السكن كان لها دور رئيسي في وصول معدل التضخم إلى هذا المستوى خلال الربع الأول من العام 2014. وأشار التقرير إلى أن مستويات الأسعار في فلسطين أعلى من مستوياتها عالمياً، سواء كانت السلع مستوردة أم محلية. وفي بعض الأحيان تصل أسعار بعض السلع إلى أكثر من ثلاثة أضعاف السعر العالمي كاللحم البقري الذي وصل سعره في فلسطين إلى حوالي 48 شكيل

الحرب على غزة

نبذة:

- بدأت الحرب على غزة بتاريخ 8 يوليو 2014 - حتى 26 أغسطس 2014، حيث استمرت 51 يوم.
- السبب الرئيسي للحرب هو الآثار الاحتجاجية التي أعقبت خطف وتعذيب وحرق الطفل محمد ابو خضير من شعفاط يوم 2 يوليو، وإعادة اعتقال العشرات من محرري صفقة شاليط، حيث أعقبها احتجاجات واسعة في القدس والداخل الفلسطيني والضفة الغربية، وتوقف القتال يوم 26 أغسطس 2014.

الخسائر البشرية:

- 2,174 شهيد: من بينهم 530 طفل و 302 امرأة و 16 صحفي شهيد.
- 10,870 جريح: من بينهم 3303 طفل و 2101 امرأة.
- 145 عائلة فلسطينية فقدت 3 أو أكثر من أفرادها.
- 100,000 فلسطيني مهجر بلا مأوى.
- تم شطب 90 عائلة من السجل المدني والأحوال المدنية حيث لم يبقى منهم احد.

الأخبار الاقتصادية



وقرر المجلس بان تكون وزارة المالية (الادارة العامة للبتترول) هي الجهة المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالزيت الأساس والزيوت المعدنية، وان تكون وزارة الصحة هي الجهة المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بأغذية الرضع وصغار الأطفال.

واستعرض المجلس التقرير المعياري للربع الأول لسنة 2014 وفي هذا الإطار تم اعتماد 90 مشاريع مواصفة، وانعقاد 73 اجتماع للجان التوصيف، وتم القيام بـ 130 فحص دوري لعلامات الجودة والأشرف، وإصدار 116 شهادة مطابقة للمنتجات المحلية والمستوردة، في حين بلغ عدد الفحوصات المطابقة للأنظمة التشغيلية 101 فحص، والمصادقة على 40 بطاقة بيان، والمشاركة في (15) جلسة عطاء.

وتمكنت المؤسسة وفق التقرير من انجاز 110 طلب في مجال معايرة الصناعية، في حين بلغ عدد الأجهزة المتحقق منها في الأسواق حسب المجالات المطبقة (المعايرة القانونية) 310 مضخة وقود، و26 ميزان ذهب، وتم منح 28 شهادة في مجال (جودة واشراف/حلال/مطابقة). في حين بلغ عدد الشهادات الممنوحة في ذات المجال (62) شهادة، وبلغ عدد شهادات الفحص المدققة (125) شهادة.

فلسطين تشارك في منتدى فورتاليا الاقتصادي الدولي الـ 19

شاركت دولة فلسطين ممثلة بخمس شركات من القطاع الخاص الفلسطيني في المنتدى الاقتصادي في فرنسا. حيث جاء ذلك ضمن ثلاث وثلاثين دولة مشاركة في المنتدى الاقتصادي الذي أقيم في مدينة ليون الفرنسية، موزعة على القطاعات الزراعية والصناعية الأبرز وبحضور فاعل لسفارة

فلسطين في فرنسا في وفد ضم السفير هائل الفاهوم ونائبه المستشار أول صفوت إبريغيث وجمانة البيحي مسؤولته الدائرة الاقتصادية في البعثة، كما شاركت الضراية الوطنية للمجالس الاقتصادية الفلسطينية الفرنسية ممثلة بنائب رئيسها زاهر مشتهى وبعده من أعضائها.

سولاج نوه إلى الزيارة الهامة التي سيقوم بها جان جاك كايان رئيس المجلس الاقليمي لمنطقة الرون ألب إلى فلسطين والتي سيعقد خلالها لقاءات هامة مع الرئيس محمود عباس ومع معالي الوزراء شكري بشاره ومعالي وزير الاقتصاد محمد مصطفى ورولا معاينة وشداد العتيلى وكذلك مع محافظ اريحا والاغوار ماجد فتياي حيث يقيم اقليم الرون ألب علاقات مميزة مع مدينة أريحا.

كما قام الوفد الفلسطيني بزيارة الى مقر الكونفدرالية الفرنسية لأرباب العمل في المنطقة واجتمع مع فرانسوا توركا رئيس الكونفدرالية بحضور جوليان بويسار الملحق الاقتصادي في القنصلية الفرنسية العامة في القدس ومسؤولته التعاون الدولي لمنطقة المتوسط وارمينيا في اقليم الرون الب بوجود ممثلين عن شركات فرنسية اعضاء في كونفدرالية اصحاب العمل.

وقد توصل الوفد الفلسطيني الى اتفاق مع غرفة التجارة والصناعة في الاقليم الفرنسي على دعوة فلسطين الى الحوار الاوروبي الفرنسي لدول البحر المتوسط والذي يقيمه الاتحاد الاوروبي، كما تم الاتفاق مع غرفة التجارة والصناعة في مدينة ليون الفرنسية على مشاركة فلسطين الرسمية في الندوة الدولية لرجال الاعمال في شهر شباط القادم وهي ندوة متخصصة بالتكنولوجيا الرقمية الحديثة، وتم الاتفاق أيضاً مع الكونفدرالية الفرنسية لأرباب العمل على تحضير رحلة عمل لفلسطين تضم عشرات الشركات الفرنسية من مختلف القطاعات في شهر آذار القادم.

وقد شهدت القاعة المفتوحة للمنتدى جناحاً مميزاً باسم دولة فلسطين أمه الكثير من الزوار للاطلاع على المعروضات التراثية والصور والمطبوعات والوثائق الاقتصادية كما عرض في الجناح فيلم ترويجي عن الاوضاع الاقتصادية والسياحية في فلسطين ما اتاح للشركات المشاركة الاطلاع على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين.

كما عقد الوفد الفلسطيني عدة لقاءات مثمرة مع شركات فرنسية واجنبية من الدول المشاركة في المنتدى.

السفير الفاهوم ركز خلال لقاءاته على شرح الامكانيات الكامنة والقائمة في الاقتصاد الفلسطيني كاقصاد قابل للاستثمار فيه ويملك آفاق تطور هائلة، كما شرح الفاهوم لمستقبله الطاقات البشرية المؤطرة في فلسطين والتي تمتلك العلم والمعرفة والخبرة، داعياً الشركات العامة والخاصة للتوجه الى فلسطين والاستثمار فيها، كما اكد الفاهوم على ضرورة تعميق مفهوم الشراكة الاستراتيجية بين فرنسا وفلسطين في كافة المجالات وخاصة في المجالات الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الجانبين.

بال ترديد : ضرب الاحتلال لمنشآت القطاع الخاص استهدف تقويض اقتصاد قطاع غزة

أصدر مركز التجارة الفلسطيني "بال ترديد" بياناً طالب فيه كافة الدول والجهات المانحة العربية والدولية للالتفات الى ما الحقه الاحتلال من دمار بالقطاع الخاص ومنشآته المختلفة في قطاع غزة خلال العدوان والعمل على دعم وتمويل متطلبات اعادة اعمار مدمره الاحتلال في قطاع غزة من مبان سكنية ومنشآت اقتصادية صناعية وزراعية وخدماتية. حيث أكد أنه لم تتج المصانع والمزارع من بطش آلة حرب الاحتلال

التي أتت خلال ايام العدوان المتواصل على عشرات المصانع التي دمرت كلياً ولم يعد هناك امكانية لاعادة تأهيلها مجدداً بعد أن تحولت الى كومة ركام محترقة تستوجب الازالة واعادة البناء من اللبنة الاولى .

وأكد رجل الاعمال فيصل الشوا نائب رئيس مجلس ادارة "بال ترديد" على ضرورة أن تلعب البنوك دوراً داعماً لتلبية متطلبات اعادة انعاش اقتصاد غزة عبر تمويلها لقروض ميسرة بفائدة صفر كي يتمكن أصحاب المصانع والمنشآت الاقتصادية التي دمرتها آلة حرب الاحتلال من إعادة بناء وتشغيل هذه المنشآت.

كما اعتبر الشوا، أنه انطلاقاً من أن مشاريع القطاع الخاص تعد جزءاً رئيسياً من منظومة ومكونات الاقتصاد الوطني فإنه يتوجب على البنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية التي لديها ودائع تقدر بنحو سبعة مليارات دولار أن تساهم بتمويل قروض القطاع الخاص الذي يشكل أهم المودعين والمتعاملين معها .

واستعرض "بال ترديد" في تقريره، عدة نماذج من القطاعات الانتاجية التي دمرتها الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة مشيراً الى أن عدداً كبيراً من الشركات الأعضاء في بال ترديد تعرضت مصانعهم لتدمير كلي الى جانب عشرات المصانع والشركات العضوة في مؤسسات القطاع الخاص المختلفة التي طالها العدوان على غزة .

وجاء في التقرير، أنه تم تدمير مصنع الاسفنج والفرشات التابع لشركة سليم للتجارة والصناعة قرب مدخل بلدة بيت حانون بقذائف المدفعية التي استهدفتها على ثلاث مراحل حتى أتت على المصنع بأكمله وحرقته كافة محتوياته من ماكينات ومنتجات اسفنجية أدت الى اشتعال النيران بسرعة بالغة وتعثرت اطفالها من شدة النيران وكثافة الدخان المتصاعد الذي غطى منطقة شمال قطاع غزة بأكملها لعدة ساعات اثر تواصل اشتعال النيران من الساعة الثالثة فجراً وحتى الخامسة مساءً.

خسائر غزة الاقتصادية

- واعتبر اتحاد الصناعات أن الحرب الأخيرة شكلت عبئاً إضافياً على الاقتصاد المتداعي أصلاً حيث تسببت بأضرار مباشرة وغير مباشرة للقطاع الصناعي الذي عانى سابقاً من تدهور كبير بسبب الحصار المفروض لسبع سنوات والضربات المتلاحقة التي أدت لتدمير واسع النطاق في البنية التحتية لكثير من المنشآت الصناعية ما أدى لحالة من الشلل شبه الكلي للقطاع الصناعي وزيادة في نسبة البطالة، وتفاقم الحالة الاقتصادية ومزيد من الخسائر والمعاناة لأصحاب هذه المنشآت والعاملين فيها.
- بلغ عدد المنشآت التي تضررت كلياً وجزئياً مبيناً أن 149 منشأة من قطاع الصناعات الإنشائية تضررت والغداية 58 منشأة والمعدنية 92 منشأة والخشبية 136 والكيميائية 22 والبلاستيكية 27 منشأة والملابس والنسيج والجلدية 29 منشأة والورقية 11 منشأة والتقليدية منشآت 34 منشأة.

خسائر غزة الاقتصادية

الصناعة:

- أعلن الاتحاد العام للصناعات أن الخسائر المباشرة المترتبة على الأضرار الكلية والجزئية التي لحقت بنحو 560 منشأة خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة بلغت 200 مليون دولار مؤكداً أن القطاع الصناعي كان الأكثر تضرراً من بين القطاعات المختلفة نتيجة لما أدى إليه القصف والاستهداف من تدمير كلي وجزئي للمنشآت والمباني والمعدات والمواد الخام والمواد الجاهزة وقطع الغيار .
- إن كلا من قطاعات الصناعات الإنشائية والبلاستيكية والخياطة والنسيج والكيميائية والورقية والهندسية والخشبية بلغت قدرتها الإنتاجية صفر خلال الحرب باستثناء قطاع الصناعات الغذائية الذي يعمل بقدره 3%.
- إن إجمالي الخسائر الناجمة عن توقف القطاعات المذكورة عن العمل بلغت 76.3 منها قطاع خسائر الصناعات الإنشائية بلغت 21 مليون دولار والصناعة الغذائية 16 مليوناً والبلاستيكية ثمانية ملايين والخياطة 10 ملايين والكيميائية خمسة ملايين والورقية 1.3 مليون والهندسية والمعدنية خمسة ملايين والخشبية ستة ملايين والألمنيوم أربعة ملايين.

وأشار "بال تريد" الى انه تم انشاء المصنع المذكور منذ عام 1992 على مساحة 12 دونماً ويعمل به 50 عاملاً موضحاً أن الخسارة الناجمة عن تدمير المصنع تجاوزت بحسب أصحابه 2.5 مليون دولار وأن المصنع تعرض للقصف ثلاث مرات خلال الحربين السابقتين.

أما مصنع المجد لانتاج الكرتون والاكياس البلاستيكية "النايلون" القائم في شارع صلاح الدين قرب مخيم النصيرات وسط قطاع غزة فلم يكن بأفضل حال من سابقه حيث تم تدميره بقذائف الاحتلال في ثاني أيام عيد الفطر وأدت القذائف الى اشتعال المواد الخام بداخله ومن بينها 700 طن من المواد البلاستيكية.

وأشار الى أن الخسارة الناجمة عن تدمير المصنع المذكور الذي كان يشغل 50 عاملاً تقدر بما يزيد عن مليوني دولار بما في ذلك المعرشات والمخازن التي طالها القصف وحولها الى كومة ركام.

وطال العدوان المحاصيل الزراعية التصديرية حيث بات هذا القطاع بحاجة للبدء مجدداً من نقطة الصفر لاستعادة نشاطه التصديري بعد أن قصف الاحتلال العديد من الدفيئات الزراعية في مناطق المحررات جنوب القطاع وكذلك تدمير العديد من الدفيئات القائمة في الاراضي الواقعة شرق المنطقة الوسطى للقطاع.

ولم يستطع مزارعو هذه المحاصيل على مدار شهر من العدوان الوصول الى مزارعهم داخل الدفيئات فالتى نجت من القصف لم تنج من العطش ما أدى الى جفاف المزروعات كافة في الاسبوع الاول من العدوان.

وأشار التقرير الى أن منتجات المحاصيل التصديرية تعد المنتجات الزراعية الوحيدة التي كان يتم تصديرها الى الاسواق الخارجية وبالتالي أتت هذه الحرب على تدمير ما تبقى من القطاع

الزراعي حيث انحسر النشاط التصديري في فلسطين خلال الفترة الماضية على صادرات الضفة الغربية ولم تشكل الصادرات من قطاع غزة الا نسبة ضئيلة جدا كانت اقل من 1% نتيجة للحصار الجائر وجاءت هذه الحرب لتقضي على ما تبقى.

البنك الدولي: انعدام الاستقرار والانقسام يعرقلان الاقتصاد الفلسطيني

قال ستين يورغينسون المدير الإقليمي للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة: "هناك حاجة ماسة إلى قطاع خاص نشط لدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية التي تواجه بالفعل انخفاضاً في الدخل وزيادة في معدل البطالة، كما يعتبر السماح بحرية الحركة والوصول إلى الموارد من الأمور الضرورية لبناء ثقة المستثمرين وتطوير القطاع الصناعي وقطاعات الخدمات التي توفر قيمة مضافة عالية، مما يؤدي إلى دعم اقتصاد فلسطيني يتسم بالازدهار ويعمل على حمايته من موجات العنف مستقبلاً".

وقدم تقرير أصدره البنك الدولي مؤخراً بعنوان "تقييم المناخ الاستثماري: الانقسام وعدم اليقين" دليلاً تجريبياً على أن عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الصراع والحكم العسكري والعنف والانقسام السياسي وانعدام حرية الحركة والوصول للموارد والأسواق لا يزال من المعوقات الأساسية أمام النمو الاقتصادي، كما يبقى القطاع الخاص الفلسطيني مقيداً إلى حد كبير

بالشركات متوسطة الحجم أساساً، والتي تعمل باستثمار رأسمالي منخفض في سوق محلي يشوبه الانقسام وفي ظل عزلة نسبية عن الاقتصاد العالمي.

وأضاف التقرير " ان الأنشطة التجارية محكومة بالقيود المتعددة والقواعد المعقدة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، كما أدى الانقسام الحاد في الأسواق الفلسطينية والذي تحول إلى "مناخات محلية" إلى اختلاف الظروف والقيود اعتماداً على موقعها في الأراضي الفلسطينية. إن الأنشطة التجارية مثقلة بالوقت الإضافي والموارد المالية والقدرة على التنقل، حيث تعيق المعابر التجارية والحوافز التي تسيطر عليها إسرائيل وكذلك العوائق المادية والإجرائية الأخرى الأعمال والتجارة، وفي غزة نجد أن الصادرات ممنوعة بالكامل تقريباً والواردات خاضعة للقيود والتأخير الشديد حتى وإن تم السماح بدخولها".

وتظهر البيانات الخاصة بالشركات الفلسطينية التي شملها المسح الذي أجري في عام 2006 ثم أُجري مرة أخرى في عام 2013 إلى عدم وجود أي نمو كبير في الاستثمار الرأسمالي أو التوظيف نظراً لحالة الانقسام وعدم الاستقرار، إلى جانب انخفاض معدل المشاركة في الأنشطة الإبداعية والتي تهدف إلى الارتقاء بالأعمال، والمدفوع في المقام الأول بفعل مستوى الأعمال المنخفض في أوساط شركات قطاع غزة.

كما قال يورغينسون: "لا بد من تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتوفير أفق جديد للأمل، حيث أن إطلاق إمكانات القطاع الخاص يمكن أن يحسن من مستويات المعيشة وأن يخلق فرص عمل ونمواً اقتصادياً، ومن مصلحة جميع الأطراف تحقيق الاستقرار في المنطقة والتقييد بالتزاماتها".

خسائر غزة الاقتصادية

الصناعات الغذائية:

- دمرت سلطات الاحتلال خلال الحرب الاخيرة على قطاع غزة 45 مصنعاً للصناعات الغذائية ما بين تدمير كلي وجزئي، وتعمدت التدمير بشكل ممنهج للمصانع ذات الالهية الاستراتيجية، وتجاوزت خسائر مصانع قطاع الصناعات الغذائية 85 مليون دولار.
- وفي ذات السياق اشار رئيس اتحاد الصناعات الغذائية تيسير الصفيدي الى ان 60% من المصانع المستهدفة التي تدمرت تدميراً كلياً معظمها من المصانع الضخمة.
- وبين الصفيدي ان عدد العمال العاملين في تلك المصانع المستهدفة يزيد عن 2000 عامل، ويبلغ اجمالي الرواتب الشهرية التي يتقاضونها حوالي 4 ملايين شيكل.

خسائر غزة الاقتصادية

البنية التحتية:

- سيتكلف قطاع البنية التحتية 1910 مليون دولار تشمل إزالة الأنقاض ومخلفات الحرب القابلة للانفجار (34 مليون) والطاقة (185 مليون) والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (236 مليون) والسكن والمأوى (1182) والمباني الحكومية والبنية التحتية العامة الأخرى (149 مليون) والمعابر الحدودية (55 مليون) والطرق (70 مليون) والبيئة ستتكلف (مليون واحد).
- تم تدمير 5,000 شبكة مياه وشبكات صرف صحي و12 بئر مياه بشكل كامل، كما وتم تدمير عدد من الجسور وشبكات المواصلات.

انتاع حركة المقاطعة تقلق إسرائيل وتزعزع الثقة باقتصادها

أدى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى توسع حركة المقاطعة الاقتصادية لمنتجات المستوطنات، التي بدأت تؤثر على معنويات المستثمرين في الأراضي المحتلة، حتى ولو ظهر الاقتصاد الإسرائيلي المتطور تكنولوجياً، والذي قوامه 250 مليار دولار، خارج إطار التأثيرات المباشرة.

وتوقع محللون، وفق وكالة رويترز، أن يقلص العدوان النمو الإسرائيلي، ما كلفته عدة مليارات من الدولارات. فقد تراجعت السياحة وحدها 25 في المئة في يوليو/ تموز.

ورغم أن إسرائيل واجهت مثل تلك العواصف في الماضي، وتعافت خلال أشهر قليلة مع نمو الناتج المحلي 3-4 في المئة سنوياً في الأعوام الماضية، إلا أنه يوجد مخاوف إضافية في الجانب الإسرائيلي هذه المرة، تنبع من أن الاضطرابات في الضفة الغربية أصبحت أكثر تواتراً وأشد حدة، كما أن احتمال استئناف الحرب الرابعة على غزة في ثماني سنوات، يشكل تهديداً حقيقياً مع ارتفاع حدة الانتقادات الدولية لإسرائيل، وخاصة في أوروبا، وهو ما يدعم المؤيدين للمقاطعة.

الخروج من حالة الاستقرار

ولن يسبب عامل واحد منفرد من تلك العوامل ضرراً كبيراً لاقتصاد إسرائيل، إلا أنها مجتمعة قد تضر بالثقة وتخرج اقتصاد الاحتلال من المسار المستقر الذي ساعده على جذب تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقال المتخصص في أسعار الفائدة والعملات لوسط أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، لدى سيتي بنك، لويس كوستا، لوكالة

"رويترز"، أن الاقتصاد الإسرائيلي كان متباطئاً حتى قبل صراع غزة، بسبب تراجع الطلب المحلي وانخفاض الصادرات. ويتطلع قطاع الشركات بشدة إلى التحفيز، إذ تتسم معنويات المستثمرين الدوليين بمزيد من الحذر تجاه إسرائيل".

وفي الوقت نفسه فإن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد إسرائيل، والتي يقودها الفلسطينيون، كثفت نشاطاتها، ودعت الأجانب إلى الامتناع عن شراء السلع التي تنتجها المستوطنات، وراحت تضغط على الفنانين لمقاطعة إسرائيل.

وحذر عدد من دول الاتحاد الأوروبي الشركات من التعامل مع شركات إسرائيلية تتخذ من المستوطنات مقراً لها، أو ترتبط بها، وفرض الاتحاد قيوداً على مشروعات البحث العلمي التي سيمولها مع إسرائيل.

ويتوقع، أليكس جوي، وهو مؤرخ متخصص في شؤون الشرق الأوسط يتابع الإجراءات الدولية ضد إسرائيل، أن يعزز العدوان على غزة ردود الأفعال الغاضبة الوليدة من جانب المستهلكين والشركات، مستشهداً، في حديثه مع "رويترز"، بخطوات اتخذتها أخيراً شركات في دول عدة منها بلجيكا وبريطانيا.

وكتب جوي في تعليق، "تشير تلك التحركات، إضافة إلى تنامي الاحتجاجات في أوروبا وكندا والولايات المتحدة، إلى أنه عندما يتوقف القتال في غزة فستصبح إسرائيل هدفاً للمقاطعة الاقتصادية.. في المنتديات الدولية، وفي قطاعات أخرى مثل الكليات والجامعات".

قلق اقتصادي

ويرى كبار المستثمرين الأجانب أن حركة المقاطعة التي تأسست في العام 2005 ليست بذات أهمية، على الأقل حتى الآن.

وقال مدير التصنيفات السيادية لدى مؤسسة "فيتش" للتصنيف الائتماني، بول جامبل، "الاقتصاد ليس معزولاً عن تلك الأمور.. لكن ثمة عناصر محددة (معزولة عنها)، مثل قطاع التكنولوجيا المتطورة الذي تتجه إليه الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأعتقد أن هذا سيستمر".

لكن مبعث قلق "فيتش" يكمن في أن تزيد الحرب على غزة من خطر دخول إسرائيل في صراعات متكررة مكلفة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري، وتضخم الميزانية، الذي يدق ناقوس الخطر حول المالية العامة للحكومة. وقال جامبل، "من بين الأشياء التي نفكر فيها، التأثير على الإنفاق العسكري في الأمد البعيد".

جوافة قلقيلية بأسواق الأردن وخطة لفلسطين خضراء

في الموسم الأكبر منذ سنوات تستعد وزارة الزراعة لإعادة استئناف تصدير الجوافة الفلسطينية الى الاردن.

وقال وكيل وزارة الزراعة علي غياظة ان الترتيبات تجري لاستصدار تصاريح تسمح للمزارعين بتصدير الجوافة الى الاردن وذلك بفضل التعاون بين وزارتي الزراعة الفلسطينية والأردنية.

وأوضح غياظة ان عمليات التصدير تأتي في الوقت الذي يتوقع فيه قطف محصول من الجوافة مرتفع كثيرا بالمقارنة بالعام السابق يصل الى 10 آلاف طن.

وارجع غياظة زيادة كميات الجوافة هذا العام، الى زيادة رقعة زراعة هذا المحصول في الاراضي الفلسطينية، اضافة الى زيادة الخبرة لدى المزارعين.

وفي سياق متصل، توقع غياظة إنتاج 4 آلاف طن من التمور هذا العام في كمية تزيد كثيرا عن الاعوام السابقة.

خسائر غزة الاقتصادية

الإنتاج النباتي والحيواني :

- بلغت الأضرار والخسائر في القطاعات الزراعية المختلفة شملت الإنتاج النباتي بواقع 131 مليون دولار، والتربة والري تتجاوز 56 مليون دولار حيث كانت هدفاً لغارات الاحتلال الإسرائيلي الجوية والبحرية والبرية.
- وبيّن أن الأضرار تركّزت بالاستهداف المباشر للأراضي الزراعية كبساتين الحمضيات والزيتون والفواكه الأخرى، وكذلك استهداف منشآت الإنتاج الحيواني كمزارع الدجاج والأبقار والأغنام وخلايا النحل. ويبيّن أن الخسائر الأولية لقطاع الإنتاج الحيواني تجاوزت 100 مليون دولار، بعد استهداف الاحتلال عشرات المنشآت التابعة للقطاع الحيواني، كمزارع الدجاج والأبقار والأغنام، وإبادة عدد منها بشكل كامل.

وأكد ان التصدير للخارج لن يؤثر على اسعار الجوافة في فلسطين كثيرا طالما ان الكميات المتوفرة بهذا الحجم. وحول أعمال اللجنة الزراعية الفلسطينية الأردنية المشتركة والتي جرى خلالها توقيع اتفاق بين الوزارتين، قال غياظة ان اللجنة مهمتها زيادة التعاون في المجالات الزراعية والخدمات البيطرية والتسويق، والتصدير للخارج.

وأوضح ان الوزارة ستوزع خلال هذا المشروع مليون ونصف المليون شتلة زراعية بكلفة تصل الى 15 مليون شيكل، لافتا ان هذا المشروع سيكون على نفقة الحكومة، وستباع الشتلات للمزارعين بأسعار رمزية جدا لزيادة الرقعة الخضراء في فلسطين، وتعويض المزارعين عن ما تسبب به الاحتلال من اعمال تجريف للأراضي الزراعية ودعم صمود المواطنين خاصة في الاراضي المحاذية للجدار.

ولفت الى ان الوزارة ستوفر نصف مليون شتلة من مشاتلها الزراعية، فيما سيتم شراء مليون شتلة من المشاتل الخاصة وفق مواصفات خاصة وجيدة ونوعية.

وأشاد غياظة بالتعاون الذي تبديه وزارة الزراعة الاردنية برئاسة د. عاكف الزعبي الذي يبذل كل جهد من اجل تذليل العقبات امام عمليات تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية.

وفي سياق آخر، أكد غياظة بدء التحضيرات لإطلاق مشروع "تخصير فلسطين" خلال شهر كانون الاول القادم.



القطاع الزراعي:

- كشف وزير الزراعة في حكومة التوافق الوطني الفلسطينية، شوقي العيسة، أن إجمالي خسائر القطاع الزراعي حتى تاريخه تقدر من 500 مليون دولار.
- وقال العيسة إن قيمة الخسائر هي تلك التي تعرض لها قطاع الزراعة فقط، دون احتساب الثروة الحيوانية أو السمكية، حيث قصف الاحتلال أكثر من 70% من الأراضي المزروعة، بحجة أنها مواقع لإطلاق صواريخ المقاومة الفلسطينية.
- وتعد الزراعة في غزة، مورداً رئيسياً ومغذياً لحاجة السوق من الخضراوات بشكل أساسي، حيث كان القطاع يتمتع حتى تاريخ ما قبل الحرب الإسرائيلية، باكتفاء ذاتي بنسبة 80% من الخضراوات، وبنسبة 25% من الفواكه، بحسب أرقام وزير مالية حكومة غزة المقالة زياد الضابط، نهاية أبريل / نيسان الماضي.
- وتعتبر محاصيل البطاطا، والفاصل بأنواعه، والفراولة، والزهور، من أهم صادرات قطاع غزة، بحجم تصدير يومي يتراوح بين 10 - 15 شاحنة يوميا، وفق أرقام مركز التجارة الفلسطيني بال توريد.

الأردن وفلسطين توقعان اتفاقيات تعاون في المجال الزراعي بينهما

وقع وزير الزراعة شوقي العيسه الى جاني نظيره الاردني عاكف الزعبي اتفاقيات تعاون مشترك لتعزيز العلاقات بينهما في المجال الزراعي. وأكد الوزير الزعبي على أهمية هذه الاتفاقيات التي جاءت ثمرة اجتماعات اللجنة الزراعية المشتركة العليا بين البلدين، والتي تضمنت برنامجاً تنفيذياً لما تم الاتفاق عليه في مجالات الزراعة المختلفة. وأوضح الزعبي انه تم التركيز على الأهداف المشتركة فيما يتعلق بالإنتاج النباتي والغابات، ومجال الثروة الحيوانية والخدمات البيطرية وصحة الحيوان، والتسويق الزراعي المتبادل، بالإضافة الى البحث العلمي في المجال الزراعي.

النقد' تضع فلسطين رائدة الاشتمال المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أكدت مؤسسة التحالف العالمي للاشتمال المالي، إن جهود سلطة النقد الفلسطينية (PMA)، وضعت فلسطين كدولة رائدة في مجال الاشتمال المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). كما أوضحت المؤسسة أن الفلسطينيين تمكنوا وبنجاح من تأسيس قطاعهم المالي الذي يتكون من: البنوك وسوق الأوراق المالية وشركات التأمين وشركات تمويل الرهن العقاري ومؤسسات الاقراض المتخصصة وشركات التأجير التمويلي، خلال عقدين

من الزمن رغم القيود المستمرة التي تفرضها إسرائيل على حركة الأفراد والبضائع، علاوةً على القيود التي تفرضها على استخدام الموارد الطبيعية والمالية.

وبينت أن صندوق النقد العربي أقرّ بالمكانة الإقليمية الرفيعة التي تحتلها سلطة النقد الفلسطينية في مجال الاشتمال المالي في وقت سابق هذا العام، عندما اختيرت سلطة النقد لوضع المبادئ الارشادية لتطوير الاستراتيجيات الوطنية للاشتمال المالي في الدول العربية، ومن المتوقع اعتماد هذه المبادئ من قبل محافظي البنوك المركزية العربية حتى يتسنى للدول الإحدى وعشرين الأخرى الأعضاء في صندوق النقد العربي الاستناد إليها في وضع استراتيجيات وطنية للاشتمال المالي.

وأشارت إلى أن سلطة النقد حصلت على جائزة أسبوع المال العالمي (Global Money Week) لعام 2013 من المؤسسة الدولية للتعليم المالي للأطفال والشباب لتنظيمها أفضل برنامج توعية مالية في منطقة الشرق الأوسط. كما أطلقت سلطة النقد في وقت سابق وبنجاح مجموعة من الأنظمة منها نظام المعلومات الائتماني، التصنيف الائتماني ونظام الشيكات المعادة.

ولفتت المؤسسة إلى أن الدور الريادي لسلطة النقد في تعزيز الاشتمال المالي أثار اهتماماً حقيقياً في زيادة مستوى الاشتمال المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتحديداً من خلال توفير المساعدة التقنية لبعض البنوك المركزية العربية الزميلة والتي باشرت في تطوير سياساتها المتعلقة بالوعي والثقافة المالية وإنشاء استراتيجيات وطنية للاشتمال المالي، فقد أتت العديد من البنوك المركزية في المنطقة نموذج سلطة النقد الفلسطينية، علاوةً على ذلك فقد باشرت بعض البنوك المركزية في هذه الدول الانضمام إلى شبكة التحالف العالمي للاشتمال المالي.

وخلال التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين سلطة النقد، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية من أجل انشاء استراتيجية وطنية للاشتمال المالي، أكد محافظ سلطة النقد جهاد الوزير ضرورة رفع مستوى الوعي والتثقيف المالي، وكذلك تعزيز اسس حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتسهيل الوصول إلى موارد التمويل لاستخدام المنتجات والخدمات المالية.

وقال: 'لقد أدى طلب المستهلكين المتزايد في فلسطين على هذا النوع من الخدمات إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى توحيد المبادرات والإجراءات من أجل تجنب الازدواجية في الموارد والجهود المبذولة، والتوسع في الاشتمال المالي ليشمل أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة.'

ولفت إلى أن المؤسستين بدأتا بإعداد الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي في ديسمبر 2013 بدعم من التحالف العالمي للاشتمال المالي. وقد وضعت هذه المبادرة فلسطين ضمن دولتين متقدمتين في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب مملكة المغرب وتمتلكان استراتيجيات وطنية للاشتمال المالي.

وبي أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى صياغة أساس سليم لزيادة استخدام الفلسطينيين للخدمات والمنتجات المالية المختلفة وعلى جميع المستويات الاجتماعية، بما في ذلك قطاعا ذوي الدخل المنخفض والمهمشين، بطريقة عادلة وشفافة وبأسعار معقولة لتلبية احتياجاتهم.

الاقتصاد الوطني والتعاون الألماني يوقعان اتفاقية تنفيذية لمشروع تطوير القطاع الخاص

وقع نائب رئيس الوزراء - وزير الاقتصاد الوطني د.محمد مصطفى والمدير الإقليمي في وكالة التعاون

خسائر غزة الاقتصادية

التعليم :

الألماني (GIZ) رودلف روج، على الاتفاقية التنفيذية الخاصة بالمرحلة الثالثة من مشروع تطوير القطاع الخاص المنفذ من قبل الوزارة والوكالة والذي يشمل قطاع غزة ومدينة القدس المحتلة، بالإضافة إلى المناطق المسماة "ج".

وصرح الوزير خلال توقيع الاتفاقية، على أهمية ان تتضمن هذه المرحلة قطاع غزة والقدس خاصة في ظل الوضع الاقتصادي المتردي الذي يشهده القطاع، لافتاً إلى أن دعم المشاريع التنموية في غزة والمناطق المهمشة يعتبر أولوية قصوى في برامج ومشاريع الحكومة، وطالب الوزير أن تشمل هذه المرحلة إعادة تأهيل المنشآت الصناعية المتضررة في القطاع.

بدوره أكد وكيل وزارة الاقتصاد الوطني د.تيسير عمرو أن المرحلة الثالثة من المشروع تتضمن عدة مكونات منها زيادة القدرة التنافسية لبعض القطاعات التي تم تحديدها، والتنمية المحلية في بعض المحافظات، وتنظيم السوق الداخلي، ودعم القطاع السياحي في القدس.

يذكر أن المرحلة الثانية من المشروع حققت العديد من الانجازات في مجال دعم وتنمية القطاع الخاص خاصة بعد تنفيذ نظام اللامركزية في وزارة الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى انجاز العديد من البرامج الخاصة بالنوع الاجتماعي، وحماية المستهلك، وبناء القدرات في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تطوير قاعدة بيانات ونظام أرشفة في الوزارة وزيادة حجم التنسيق مع القطاعات الأخرى عبر دعم المبادرات الاقتصادية المحلية، واستهداف بعض القطاعات مثل النسيج والأحذية وتكنولوجيا المعلومات.

خسائر غزة الاقتصادية

العمال :

- بلغت خسائر قطاع التعليم حسب التقرير الذي أعدته الإدارة العامة للأبنية والمشاريع بوزارة التربية والتعليم 33,130,687.2 دولار، مابين مدارس حكومية ووكالة وخاصة ورياض أطفال ومؤسسات تعليم عالي حكومية وغير حكومية، حيث أوضح التقرير أن هناك:
- 187 مدرسة حكومية قد تضررت بتكلفة تصل 14,440,076 دولار .
- 92 مدرسة تابعة للأونروا قد تضررت بتكلفة 3,866,2552 دولار .
- تضرر 3 مؤسسات تعليم عالي حكومية بتكلفة 502,800 دولار .
- 9 مؤسسات تعليم عالي غير حكومية تضررت بتكلفة 10,595,116 دولار .
- 49 مدرسة خاصة تضررت بتكلفة 2,581,200 دولار .
- 199 روضة أطفال تضررت بتكلفة 1,145,240 دولار .

خسائر غزة الاقتصادية

- قال الامين العام لنقابات عمال فلسطين شاهر سعد أن العمال الفلسطينيين وأسرههم يواجهون مصيراً مجهولاً بسبب الدمار الشامل الذي تعرض له قطاع غزة، فقد شل العدوان عمل أكثر من 360 ألف عامل وأقعدهم في بيوتهم وأصبحت أسر هؤلاء العمال بلا معيل ولا مصدر للدخل ينفقون منه، وتجاوزت خسائرهم الـ 255 مليون شيكل، عدا عن تعرض مئات المنشآت الصناعية للدمار مما تسبب بخسائر اقتصادية فاقت الـ 4 مليار دولار حتى الآن، وتدمير آلاف المنازل على رؤوس ساكنيها.
- وقد تجاوزت نسبة البطالة 55%، حيث أن هناك شخص من كل شخصين لا يجد فرصة عمل ويساهم في رفع معدلات الفقر لتتجاوز 60%

البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني في تراجع مستمر ومستوى البطالة في تفاقم مقلق



قال البنك الدولي في تقرير له حول الاقتصاد الفلسطيني إن الصراع الذي شهده قطاع غزة في الآونة الأخيرة سيفضي إلى فرض المزيد من الضغوط على الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني أساساً من ضغوطات وتراجع، إضافة إلى تراجع دخل الفرد، والذي من المتوقع أن يشهد مزيداً من التراجع بحلول نهاية العام 2014. وأضاف التقرير أن التداعيات المترتبة على حالة عدم اليقين السياسي والقيود المفروضة على حرية الحركة وإمكانيات الوصول، ويقدم التقرير أيضاً التوصيات بشأن الإجراءات التصويبية التي ينبغي اتخاذها من كافة الأطراف. وقال المدير الإقليمي للبنك الدولي في الضفة الغربية وغزة ستين لاو يورجنسن: «بالنسبة للقوى العاملة، هنالك شخص واحد من كل ستة فلسطينيين في الضفة الغربية وتقريباً واحد من بين اثنين في غزة عاطلون عن العمل حتى قبل اندلاع الصراع الأخير في القطاع، وهذا وضع غير مستدام». وأضاف «من دون اتخاذ الإجراءات الفورية من قبل السلطة الفلسطينية والجهات المانحة والحكومة الإسرائيلية لإعادة إنعاش الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال التجارية، فسيبقى مسار العودة إلى العنف

على نحو ما شهدنا في السنوات الأخيرة خطراً واضحاً وقائماً. ويعاني ربع السكان الفلسطينيين من الفقر الذي تصل معدلاته في غزة إلى ضعف معدلاتها في الضفة الغربية نظراً لحالة الشلل التي شهدتها الأعمال التجارية الفلسطينية في القطاع جراء القيود المفروضة على حرية حركة الأشخاص والبضائع. وأضاف التقرير أن الاقتصاد في قطاع غزة شهد حالة من الركود حتى قبل اندلاع الصراع الأخير الذي كان من شأنه ترك أثر خطير على كافة القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى الخسارة المأساوية التي شهدتها القطاع على الصعيد الإنساني. وغم الجهود الناجحة المبذولة من قبل السلطة الفلسطينية والرامية إلى تعزيز وضعها المالي، إلا أن السلطة ستواصل مواجهة فجوة تمويلية في حدود ما يعادل 350 مليون دولار أميركي بحلول نهاية العام 2014. حتى مع استثناء النفقات الإضافية الناشئة عن الصراع الأخير الذي شهده القطاع. وقال يورجنسن: «في إطار هذا السياق الاجتماعي والسياسي الهش، تصبح إعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني أمراً يحتل رأس قائمة الأولويات. وسيكون من شأن ذلك السماح بالحفاظ على استمرارية عملية تقديم الخدمات وبدء انطلاقة النشاط الاقتصادي في مجتمع متضرر من جراء الصراع». ويتناول التقرير مراجعة حالة الاقتصاد الفلسطيني إضافة إلى تحليل التبعات المستقبلية في حال تواصل الاتجاهات الراهنة، ويوصي بعدد من الإجراءات التصويبية التي يتعين اتخاذها من قبل السلطة الفلسطينية، والحكومة الإسرائيلية بالإضافة إلى الجهات المانحة الدولية. ويعمل البنك الدولي على إعداد هذا التقرير مرتين سنوياً للاسترشاد به من قبل لجنة الارتباط الخاصة، وهي منتدى مؤلف من الجهات المانحة لفلسطين، والتي من المقرر أن تعقد اجتماعاً لها في مدينة نيويورك بتاريخ 22 أيلول/ سبتمبر الجاري.

وأشار البنك الدولي إلى أن العام 2014 شهد استمراراً لتدهور الاقتصاد الفلسطيني، وبصفة خاصة في قطاع غزة الذي شهد وضعاً مزرياً حتى قبل اندلاع الصراع الأخير. وخلال الفترة الواقعة ما بين العامين 2007 و2011، تجاوز متوسط النمو الاقتصادي السنوي نسبة 8%، إلا أن هذه النسبة تراجعت خلال العام 2013 لتصل إلى 1.9%، كما وصلت إلى ناقص 1% في الربع الأول من العام 2014. وقال البنك الدولي: يتم من خلال هذا التقرير إدراج الإجراءات الواجب اتخاذها، بما فيها تعزيز ميزانية الدعم التي توفرها الجهات والتي تهدف إلى الحفاظ على الوضع المالي للسلطة الفلسطينية لتقديم الخدمات والحفاظ على استدامة الإصلاحات. كما يتعين على السلطات الإسرائيلية أيضاً السماح بحركة أفضل وأسرع للأشخاص والبضائع من وإلى الأرض الفلسطينية. علاوة على ذلك فإنه ينبغي على السلطة الفلسطينية العمل على توحيد وتعزيز الحاكمية في الضفة وغزة.

فلسطين تنضم لإعلان ميثاق الطاقة الأوروبي



وقعت سفير فلسطين لدى الاتحاد الأوروبي وبلجيكا ولوكسمبورغ ليلي شهيد، على إعلان ميثاق الطاقة الأوروبي لعام 1991 بالنيابة عن دولة فلسطين وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، وبذلك تصبح فلسطين الدولة رقم 65 الموقعة على الإعلان.

ويعد إعلان ميثاق الطاقة الأوروبي لعام 1991 تعبير سياسي رسمي لأطر الحوكمة الأوروبية والعالمية للطاقة، كما أنه نموذج ذو أفق طويل للتعاون المستقبلي بين الدول في مجال الطاقة، وهو بمثابة دليل مرجعي لتعاون الأطراف الموقعة عليه في قطاع الطاقة وتنسيق أكبر للسياسات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة.

وقد استقبل الأمين العام لميثاق الطاقة السفير أوربان روزناك، ومبعوث الطاقة الهولندي السفير إد فان بوهيمين، ورئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالميثاق السيد نضال تايه، السفير شهيد في مقر الأمانة العامة في بروكسل. ورحب السفير روزناك بتوقيع فلسطين على الإعلان، مشيراً إلى التعاون البناء بين سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية ورئيسها عمر كتانة، وأمانة ميثاق الطاقة للوصول إلى هذه اللحظة، كما أشاد مبعوث الطاقة الهولندي في كلمته بالنيابة عن حكومة هولندا، الدولة الراعية للإعلان، بقرار دولة فلسطين توقيع إعلان ميثاق الطاقة. وأشادت السفير شهيد في كلمتها بالجهود التي قامت بها الأمانة العامة وعلى رأسها الأمين العام لتسهيل توقيع فلسطين على الإعلان، كما شكرت جميع الدول الأعضاء على قبولها فلسطين عضواً موقعاً على هذا الإعلان الهام، مؤكدة القيمة التي توليها دولة فلسطين لهذا الإعلان وما يمكن أن يقدمه لتسهيل التعاون الإقليمي في الجوانب المتعلقة بالطاقة وخاصة في هذه اللحظات الدقيقة التي تتطلب إعادة إعمار شاملة لقطاع الطاقة في قطاع غزة.

خسائر غزة الاقتصادية

القطاع الصحي:

- بلغت خسائر القطاع الصحي نتيجة الحرب والتي أعلنت عنها وزارة الصحة: تدمير 36 مركزاً صحياً ومستشفى، استشهاد 21 شخص بين مسعف وطبيب أثناء تأدية واجبهم الإنساني، تدمير 13 سيارة إسعاف.
- وقد قدرت الوزارة الخسائر المادية للقطاع بـ 100 مليون دولار.
- كما بلغت الخسائر الخاصة بالصيدليات بـ 41 ألف دولار.

قطاع السياحة والآثار:

- بلغت خسائر القطاع السياحي جراء العدوان على قطاع غزة بـ 10 ملايين دولار، حيث تم استهداف 10 منشآت سياحية وترفيهية، كما وتم تدمير العديد من المباني الأثرية البيزنطية والانجليزية وقصر الباشا في القطاع.
- بلغت المباني الأثرية المتضررة 40 بيت أثري منها 4 دمر بشكل كلي و11 بشكل جزئي والباقي تدمير بسيط.

خسائر غزة الاقتصادية

الوحدات السكنية:

- تم تدمير نحو 12 ألف وحدة سكنية دمرت بشكل كلي خلال عدوان 2014 وما تبقى من الحروب السابقة، حيث أن كمية الاسمنت المطلوبة للوحدة الواحدة 100 طن ليبلغ إجمالي الكمية المطلوبة الـ 1,200,000، كما قدرت الوثيقة كميات الحديد المطلوبة للوحدة بـ 12 طن بإجمالي الكمية بلغت 144,000 طن، فيما بلغت الكميات المطلوبة من الحصى بجميع أنواعها 3000 طن للوحدة لتصل إجمالي الكمية المطلوبة إلى 3,600,000 طن.
- بلغت الوحدات السكنية المتضررة بشكل بالغ إلى 10,000، وقد قدرت كمية الاسمنت المطلوبة لها بـ 16 طن لتصل إجمالي الكمية المطلوبة إلى 160,000 طن، فيما قدرت كميات الحديد المطلوبة بـ 6 طن لتصل إلى إجمالي الكمية المطلوبة 30,000 طن، وبلغت كميات الحصى بجميع أنواعها للكمية المطلوبة للوحدة الواحدة بـ 50 طن لتصل إجمالي الكمية المطلوبة 500,000 طن. ف.

توقيع مذكرة تفاهم بين المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية في مجال الرقابة المصرفية



وقعت في المملكة الأردنية الهاشمية ، مذكرة تفاهم بين البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية، وذلك لتسهيل التعاون بينهما في مجال الرقابة الشاملة على المؤسسات المصرفية الأردنية والفلسطينية العاملة في البلدين، وبما يتفق مع توصيات ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية لتسهيل قيام الطرفين بدورهما في ضمان سلامة ومتانة أوضاع المؤسسات المصرفية. ووقع المذكرة محافظ سلطة النقد الفلسطينية جهاد الوزير، ومحافظ البنك المركزي الأردني زياد فريز، وبحضور وزير المالية الأردني أمية طوقان ووزير التخطيط والتعاون الدولي إبراهيم سيف، ورؤساء مجالس إدارات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين. وأوضح بيان لسلطة النقد، أن توقيع المذكرة يأتي في إطار سعي البنك المركزي الأردني لتوثيق العلاقات مع سلطة النقد الفلسطينية في مجال الرقابة على المؤسسات المصرفية في كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين.

ويبلغ عدد البنوك الأردنية العاملة في فلسطين ثمانية بنوك، تعمل من خلال (86) فرعاً و(18) مكتبا، ويبلغ حجم موجوداتها حوالي (4.4) مليار دينار تشكل حوالي (53%) من حجم موجودات البنوك العاملة في فلسطين، وحوالي (10%) من حجم موجودات البنوك في الأردن، كما يبلغ حجم ودائع العملاء لديها (3.2) مليار دينار تشكل حوالي (53%) من ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في فلسطين، وحجم التسهيلات (1.6) مليار دينار تشكل حوالي (48%) من إجمالي التسهيلات المباشرة لدى البنوك العاملة في فلسطين.

مؤسسات فلسطينية تكثف حملاتها لمقاطعة منتجات المستوطنات



بدأت المبادرة الوطنية الفلسطينية - أحد الفصائل والأحزاب الفلسطينية -، ومؤسسات محلية ومنظمات، حملات مكثفة لمقاطعة منتجات المستوطنات، في السوق الفلسطينية. وقال أمين عام المبادرة الوطنية، وعضو في حركة مقاطعة الاحتلال العالمية مصطفى البرغوثي، إن الوضع في الأسواق المحلية أصبح لا يحتمل، والتي تمتلئ رفوف محالها بالبضائع القادمة من إسرائيل ومستوطناتها.

وبدأ الاحتلال عملية عسكرية على قطاع غزة، في أعقاب اختفاء ثلاثة مستوطنين في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية والعتور عليهم مقتولين، فيما اتهم الاحتلال حركة حماس بالوقوف خلف عملية الخطف.

ويحسب أرقام صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن قيمة الواردات السنوية من إسرائيل تبلغ 3.5 مليار دولار سنوياً، بينما تبلغ قيمة الواردات من المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية قرابة 500 مليون دولار سنوياً. وفي ذات السياق، انطلقت حملة موازية في الضفة الغربية، تديرها جمعية حماية المستهلك الفلسطيني، تهدف إلى القيام بحملة توعية للتجار والمواطنين بخطورة الاستمرار بشراء المنتجات المستوطنات وتسويقها والخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني جراء عدم تشجيع المنتجات الفلسطينية.

وتساءل أحد الناشطين الشباب المشاركين في الحملة، عن استمرار التجار الفلسطينيين في استيراد المنتجات والسلع القادمة من الاحتلال ومستوطناته، في الوقت الذي تشدد فيه دول الاتحاد الأوروبي على المقاطعة، وتفرض رقابة على وارداتها من الخارج. ويرى أمين عام المبادرة الوطنية، أن الحملة لن تحقق نجاحاً من اليوم الأول، "لكن ما نريده في بداية الأمر تجنب أية مشتريات يقوم بها المستهلكون، يكون مصدرها إسرائيل (...). نريد أن نخفض حجم الواردات من إسرائيل إلى النصف على أقل تقدير، وبعدها سنكمل حملات المقاطعة لتحقيق أهدافها".

980 مليون دولار الفرق بين أرصدة الأصول الفلسطينية والخصوم الأجنبية

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية، تقريراً حول النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي لفلسطين كما هي في نهاية 2014. وأظهرت النتائج الأولية أن أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته المستثمرة خارج فلسطين حتى نهاية العام 2014، قد فاقت أرصدة الاستثمارات الخارجية - المستثمرة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية - الالتزامات الأجنبية)، بقيمة بلغت 980 مليون دولار أمريكي. وقد استحوذت الإيداعات النقدية للبنوك العاملة في فلسطين والمودعة في بنوك خارجية، إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة الأصول الخارجية.

وبلغ إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج قد بلغت 5.875 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 4.895 مليار دولار أمريكي.



خسائر غزة الاقتصادية

الطاقة :

- قدرت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في غزة إجمالي الأضرار والخسائر المادية في شبكة الكهرباء المحلية من محولات وأعمدة وكوابل ضغط عالي، وكذلك أضرار المستودعات الرئيسية الخاصة بشركة توزيع الكهرباء والمواد المحتوية عليها بسبب العدوان الإسرائيلي على القطاع بنحو أكثر من 35 مليون دولار. وقالت السلطة في بيان صحفي إن الخطوط الرئيسية للكهرباء من الشبكة الإسرائيلية، وعددها 10 خطوط كانت خلال العدوان الإسرائيلي هدفاً للتدمير والإصابة بشكل متتابع ومتكرر، وصولاً إلى تعطيلها جميعاً عن العمل في بعض أيام العدوان، وفقدان 120 ميجاواط كانت تزود بها القطاع.
- فوجدت الإشارة إلى أن قطاع غزة يحصل على التيار الكهربائي من ثلاثة مصادر، أولها إسرائيل، حيث تمد القطاع بطاقة مقدارها 120 ميجاوات، وثانيها مصر، وتمد القطاع بـ 28 ميجاوات، فيما تنتج محطة توليد الكهرباء في غزة ما بين 40 إلى 60 ميجاوات.

خسائر غزة الاقتصادية

الاتصالات :

- أن التقديرات الأولية لخسائر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الإنترنت بلغت أكثر من 35 مليون دولار جراء العدوان الإسرائيلي على غزة.
- وصف هذا العدوان بأنه الأطول والأكثر تدميراً للبنية التحتية الخاصة بالشبكات والمقار الرسمية والأجهزة والمعدات الخاصة بهذا القطاع في الطرق والساحات.
- حيث لحقت أضراراً جسيمة بشركتي الاتصالات وجوال، بالإضافة إلى عشر شركات أخرى تزود الفلسطينيين بخدمات الإنترنت في القطاع، كما دمر العدوان مكتبي بريد رفح وبيت حانون بالقطاع.

البطاطا الحلوة من غزة إلى أسواق أوروبا



للمرة الأولى أعلنت وزارة الزراعة أنه قد تم تصدير 30 طن من محصول "البطاطا الحلوة" إلى الدول الأوروبية. وأكد م. تحسين السقا مدير عام المعابر والتسويق في الوزارة أن المزارعين تمكنوا مؤخراً من تصدير هذه الكمية القليلة بالنسبة إلى انتاجهم وذلك بعد أن سمحت سلطات الاحتلال بذلك، والتي تعتبر العائق الأكبر في وجه تصدير المنتجات الوطنية وخاصة الزراعية منها.

ولفت السقا في تصريح وصل معنا إلى أن أكثر من 1200 دونم في القطاع مزروعة بالبطاطا الحلوة وتعطي إنتاجاً يتمتع بالجودة والتي تصلح للتصدير، متمنياً أن يكون تصدير هذه الدفعة الأولى بادرة خير على طريق تمكين المزارعين من تصدير انتاجهم بشكل متواصل، ما يساهم في دعم المنتج الزراعي الوطني. هذا وتعتبر البطاطا الحلوة من المحاصيل المغذية جداً، إضافة لكونها مطلوبة خاصة في فصل الشتاء، وهي أهم مصادر الفيتامينات "و".

المنتجات الوطنية تغطي حاجة السوق واتلاف 322 طناً من منتجات المستوطنات



وقال وكيل وزارة الاقتصاد الوطني د. تيسير عمرو "أن الصناعات الوطنية قطعت شوطاً كبيراً في تحسين الجودة، وحصلت العديد من الشركات والمصانع على علامات الجودة والتميز العالمية، واخترق العديد منها أسواقاً عربية وإقليمية ودولية.

وأضاف عمرو "لقد حان الوقت لكسر الصورة النمطية السلبية عن منتجاتنا"، مؤكداً على ضرورة الاستمرار في مضاعفة حصة المنتج الوطني في سلة المستهلك الفلسطيني الأمر الذي سيساهم في تحفيز عجلة الإنتاج وتشغيل المزيد من أبناء شعبنا العاطلين عن العمل، والتأثير في نسبة الفقر والبطالة.

بدوره حذر إبراهيم القاضي القائم بامير عام الإدارة العامة لحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني من حملات التشكيك بجودة المنتجات الوطنية وعدم قدرتها على المنافسة، وما سرى من شائعات حول ارتفاع أسعار بعض المنتجات وعدم قدرتها على تغطية حاجة السوق الفلسطيني مؤكداً على أن عملية الرصد والتحري والمتابعة لكافة القضايا

المرتبطة بتلك الشائعات أظهرت بأنها عارية عن الصحة. وبين القاضي أن بعض الشركات الإسرائيلية عمدت إلى تخفيض أسعار منتجاتها بنسبة النصف حتى تتمكن من تسويقها في الأسواق الفلسطينية في ظل حملات المقاطعة، مشدداً على أن جودة المنتجات الفلسطينية تضاهي جودة المنتجات الإسرائيلية وفي بعض القطاعات أفضل منها خاصة فيما يتعلق بمنتجات اللحوم، المخللات، الدهانات، الأدوات الصحية البلاستيكية، المفروشات، وغيرها من المنتجات.

وبخصوص المواصفة الفلسطينية، بين مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية حيدر حجه أن مؤسسة المواصفات والمقاييس قامت بإعداد واعتماد 3300 مواصفة فلسطينية في المجالات الصناعية المختلفة، كمواصفات الأغذية ومواد التنظيف والكيماويات والصناعات الهندسية والبلاستيكية والإنشاءات والبناء، وهي تغطي أكثر من 90% من المنتجات التي يتم تداولها في السوق الفلسطيني سواء التي يتم إنتاجها أو يتم استيرادها إلى السوق، لافتاً إلى أن أكثر من ثلثي من هذه المواصفات متماثلة مع المواصفات الدولية والعالمية والثلث الآخر من هذه المواصفات هي فلسطينية.

وأضاف حجة أن المنتجات الفلسطينية الحاصلة على شهادات المطابقة والجودة الفلسطينية والتي تقوم بتطبيق المواصفات تخضع جميع مراحل إنتاج هذه المنتجات للمتابعة الدائمة والمباشرة وصولاً للمنتج النهائي بما يضمن أن تحقق الشروط والمتطلبات في جميع المراحل ليس كما هو الحال في المستوردات غير الوطنية التي تخضع فقط لفحص المنتج النهائي.

خسائر غزة الاقتصادية

الأوقاف:

- قال وكيل وزارة الأوقاف والشئون الدينية في قطاع غزة حسن الصيفي، إن التكلفة الإجمالية حسب التقديرات الأولية للجنة المكلفة بحصر الأضرار التي تكبدتها وزارة الأوقاف خلال العدوان على غزة وصلت إلى ما يقارب 50 مليون دولار.
- وأشار في مؤتمر صحفي عقده على أنقاض مسجد السوسي في مخيم الشاطئ، إلى أن الاحتلال دمر (73) مسجداً بشكل كلي و(197) مسجداً بشكل جزئي خلال العدوان، فيما استشهد (10) من موظفي وزارة الأوقاف.
- وأوضح أن الاحتلال دمر (6) مقرات للجان الزكاة بشكل كلي وجزئي، واستهدف (13) مقبرة، ما أدى لتناثر الجثث، كما تضررت كنيسة ومدرسة الأوقاف الشرعية للبنين، وكلية الدعوة الإسلامية فرع الشمال، وتدمير حافلة سعة (50) راكباً وتضرر حافلة أخرى مخصصة لنقل طلبة المدارس الشرعية، وتدمير وتضرر (36) عقاراً وقفياً.

خسائر غزة الاقتصادية

الصيد:

- في قطاع الصيد البحري والثروة السمكية فقد بلغت الخسائر عمليات القصف التي طالت مراكب الصيادين وغرفهم البحرية حوالي 8 مليون دولار تقريباً. الثروة السمكية ويقول رئيس نقابة الصيادين الفلسطينيين محمود الهسي إن "الاحتلال دمر حوالي 50 مركبة بحرية تصل تكلفتها 3 مليون دولار، و100 ماتور يستخدمها الصيادين لسحب السفن الشباك وأكثر من 70 مولد كهربائي". ويضيف الهسي أن الاحتلال الإسرائيلي دمر أيضاً حوالي 30 غرفة صيد يستخدمها الصيادين لوضع معدات الصيد والشباك والرصاص تقدر تكلفة الواحدة منها بحوالي 7 آلاف دولار.

وكيل وزارة الاقتصاد يعلن تطبيق نظام اللامركزية في جميع مديريات الوزارة



أعلن وكيل وزارة الاقتصاد الوطني د. تيسر عمرو، استكمال تطبيق نظام اللامركزية في جميع مديريات الوزارة من خلال تقديم الخدمات مباشرة دون حاجة الجمهور لمراجعة مقر الوزارة بمدينة رام الله.

وبين عمرو خلال حفل نظّمته مديرية وزارة الاقتصاد الوطني في القدس أن تطبيق العمل في نظام اللامركزية يأتي استكمالاً لرؤية الوزارة وسياساتها الرامية إلى تعزيز الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص، والحصول على الخدمات بالسرعة الممكنة وبجودة عالية وبأقل تكاليف وجهد، وأن الوزارة أتمت كافة الإجراءات البنوية والفنية لجهة الربط الإلكتروني والوثائق اللازمة، والبنية التحتية، وتدريب الكوادر لتقديم الخدمات في مديرياتها.

وقدمت وزارة الاقتصاد الوطني أكثر من 60 ألف خدمة صناعية وتجارية، وشركات، وملكية فكرية، وسجل تجاري، منذ تطبيق

نظام اللامركزية أواخر حزيران 2012 في مديرياتها الفرعية (الخليل، نابلس، رام الله، بيت لحم، جنين وطولكرم) لجمهور المراجعين حتى شهر نيسان 2014.

ويتطبيق نظام اللامركزية في محافظات (القدس، سلفيت، قلقيلية، طوباس، أريحا والأغوار) تكون وزارة الاقتصاد الوطني قد فرغت من كافة الاستعدادات التي تمكنها من تقديم جميع خدمات الوزارة في مجالات (الصناعة، والسجل التجاري، وتسهيل التجارة، والشركات، بدوره قال فادي الهدمي مدير غرفة تجارة وصناعة القدس ان دعم وتمكين مؤسسات القطاع الخاص في القدس يقع في صلب اهتمامات وزارة الاقتصاد الوطني، وتطبيق هذا النظام سيخدم القطاع الخاص، مستعرضاً التحديات والسياسات الإسرائيلية التي تكبل الاقتصاد الوطني في القدس.

من جانبها استعرضت هناء البيدق منسق مشروع تطوير القطاع الخاص في الوكالة الألمانية للتنمية GIZ، الانجازات التي حققتها مشروع تطوير القطاع الخاص، والمراحل التي مر بها خاصة فيما يتعلق بتحسين الخدمات التي تقدمها الوزارة، وتطبيق اللامركزية، وتنظيم السوق الداخلي بما يمكن من زيادة حصة المنتج الوطني في سلة المستهلك الفلسطيني وتعزيز القدرة التنافسية. والملكية الفكرية.

وأعرب الوكيل عن شكره وتقديره للحكومتين الألمانية والكندية على الدعم المادي والفني لتنفيذ هذا النظام، الذي لا يقتصر فقط على تطبيق نظام اللامركزية وإنما هو برنامج أوسع واشمل بعنوان "برنامج تطوير القطاع الخاص" لافتاً إلى ان نظام اللامركزية الذي تنفذه الوزارة يأتي بدعم وتمويل من التعاون الإنمائي الألماني (GIZ) والوكالة الكندية للتنمية الدولية والوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).

خسائر غزة الاقتصادية

الركام :

- كشف الفريق الهندسي في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكدار عن أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلف حوالي 1.200.000 طن من الركام، كمخلفات للمباني التي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية من مبان خاصة وعامة، جاء ذلك في تقرير أعدته لجنة متابعة وحصر الدمار المكونة من مهندسي بكدار فرع غزة، وقال مدير الضرع المهندس محمد النجار أن التقديرات تشير إلى كم هائل من الركام، ما يتطلب جهداً وإمكانات ضخمة لإزالتها، مضيفاً أن العملية بحاجة لميزانية كبيرة يجب أن تؤخذ بالحسبان منذ الآن وبحاجة لتخطيط وطرح أفكار خلاقة حول كيفية التعامل مع هذا الردم.
- ويشير التقرير إلى أن الحجم الأكبر من الركام يتركز في أماكن محددة من المدن والبلدات التي تعرضت للقصف الإسرائيلي، منها بيت حانون وبيت لاهيا شمال القطاع والشجاعية وخزاعة شرقاً ورفح جنوباً.

"يونيسف":

إعادة بناء قطاع غزة يحتاج 18 عاماً

دخلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، مخلضة وراءها دماراً طال جوانب الحياة كافة، حيث تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر اقتصادية بلغت أكثر من 4 مليارات دولار بحسب الحكومة، وأدى العدوان الإسرائيلي إلى تدمير القطاعات الانتاجية كافة في قطاع غزة، بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية بشكل كبير، وفي هذا الإطار أكدت منظمة "يونيسف" أن الأمم المتحدة لم تستطع تقدير كم الدمار في قطاع غزة الذي نتج من القصف الإسرائيلي، والذي صاحبه نزوح ما يقرب من ثلاثمائة وخمسين ألف فلسطيني حتى الآن جراء الصراع المستمر، مشيرة إلى أن إعادة بناء القطاع تتطلب أكثر من 18 عاماً.

أزمات معيشية

وقالت الخبيرة في "يونيسف" بيرنيل أيرونساييد: إذا كانت القيود التجارية الإسرائيلية على غزة غير مشددة، فإن المؤشرات الأولية تشير إلى أن الأمر قد يستغرق ثمانية عشر عاماً لإعادة بناء المساكن المدمرة، فضلاً عن تزايد احتمال أن شباب غزة سيصل إلى مرحلة الشباب وهم في حرمان وغضب وبأس. وأوضحت أيرونساييد: أن وضع الأطفال في قطاع غزة كان سيئاً للغاية قبل البدء في الحرب الدائرة الآن، وكانت هناك أزمة مياه وطاقة، والبطالة هائلة، كما أن هناك ثمانين في المائة من السكان يعيشون على بعض أنواع المساعدات. مشيرة إلى أن التدمير النفسي طويل الأمد الذي يتعرض له أطفال غزة يعد أبرز وأهم العضلات التي تواجه "يونيسف"، خاصة أن بعضاً منهم عاش ثلاث حروب إسرائيلية منذ عام 2008.

وأضافت: أن بعضاً من أهم أعمال "يونيسف" في غزة، حيث يعيش أكثر من نصف السكان الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، كان توفير مصادر ثابتة من مياه الشرب للمدارس والأسر الأكثر فقراً، وتتم معالجة أزمة المياه من خلال إنشاء 13 محطة تحلية المياه والتي تعالج المياه الجوفية وأخرى لتحلية مياه البحر المتوسط. وتعرضت أيرونساييد للنقد من قبل الجانب الإسرائيلي الشهر الماضي بسبب ما قالتها على أن الأطفال الفلسطينيين تحملوا الجزء الأكبر من هذا النزاع.

ضرب الاقتصاد

ومن ناحية أخرى، عرضت صحيفة واشنطن بوست الأميركية مدى تعرض القطاع الاقتصادي للتدمير في الحرب الأخيرة على غزة، حيث قال مالكو أكبر مصانع في قطاع غزة: إن إسرائيل

كانت تستهدف القطاع الصناعي عن عمد لضرب الاقتصاد الفلسطيني. وبالرغم من صعوبة التقدير، إلا أن مئات المصانع التي تنتج الثلجات، وورصف البلاط والمشروبات الغازية وعلب الكارتون، قد تضررت بشدة في موجة الدمار التي تعد أكبر من الحروب الماضية.

وأشارت مصادر إسرائيلية عسكرية إلى أنهم استهدفوا المصانع التي كانت مصدر النيران المعادية فقط، وأن لديهم أدلة مفصلة لدعم هذا الادعاء.

كما أوضح قادة القطاع الخاص في غزة أنهم محاصرون بين موقف مصر العدائي، وإسرائيل، حيث تفرض القيود على التجارة والسفر ويحظر على غزة العمل في المطار أو الميناء، وقال مبعوث الأمم المتحدة في الشرق الأوسط روبرت سييري: إن الدمار في غزة هو ثلاث مرات ضعف الدمار الذي خلفته حرب 2009 بين حماس وإسرائيل. بينما يصير المسؤولون العسكريون الإسرائيليون على أن المصانع كانت "أهدافاً عسكرية" حيث كانت مرافق إنتاج الذخيرة، وبمناخ قواعداً لإطلاق النيران أو الأسلحة أو المقاتلين.

وأعرب الكولونيل عيران شامير بورير، رئيس فرع الشؤون الاستراتيجية في قسم القانون الدولي في النيابة العسكرية الإسرائيلية عن استيائه "لا يمكنك ضرب اقتصاد العدو، هذا الاستهداف يعد انتهاكاً للقانون الدولي وجريمة حرب".

وقال شامير بورير: إن الشؤون العسكرية الإسرائيلية نظمت فرق تقصي حقائق، تقوم بمراجعة "عشرات الحالات" مع ارتفاع أعداد القتلى المدنيين، على سبيل المثال، ضرب مواقع مدنية مثل المدارس والمستشفيات والمصانع.

ولم تقدم إسرائيل دليلاً على أن المصانع الكبيرة التي ضربت كانت منتجة للذخائر أم لا، فالخرائط الصادرة عن الجيش الإسرائيلي تظهر مشاركات قتال متعدد ومخابئ بزعم منها أن حماس تستخدمها، ولكن لم تظهر تلك الخرائط ما إذا كانت الأهداف داخل أو قريبة من المصانع.

من جهته أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، علي الحايك، أن إسرائيل كانت غيرت مسار قصفها في هذه الحرب إلى القطاع الصناعي من أجل ضرب الاقتصاد، ورصد حايك قائمة مكونة من 202 من المصانع قصفت.



بالأرقام

أشارت التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال الربع الثاني من عام 2014 بنسبة 3.9% بالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2013، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 8.0% في الضفة الغربية، بينما سجل تراجعاً بنسبة 7.1% في قطاع غزة. كما وسجل ارتفاعاً بنسبة 5.1% لفلسطين مقارنة مع الربع الأول من العام 2014 بالأسعار الثابتة، علماً أن سنة الأساس 2004. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2014 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 1.493 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة ما يقارب 481 مليون دولار أمريكي.

الرقم القياسي العام لأسعار المنتج يسجل انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.04% خلال شهر آب 2014 مقارنة مع شهر تموز 2014، حيث بلغ الرقم القياسي العام 104.42 خلال شهر آب 2014 مقارنة بـ 104.46 خلال شهر تموز 2014 (سنة الأساس 2011 = 100).

وقد أشارت النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين إلى أن أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته المستثمرة خارج فلسطين حتى نهاية الربع الثاني من العام 2014 قد فاقت أرصدة الاستثمارات الخارجية المستثمرة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية - الالتزامات الأجنبية)، وبقية بلغت 980 مليون دولار أمريكي. وقد استحوذت الإيداعات النقدية للبنوك العاملة في فلسطين والمودعة في بنوك خارجية، إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني على النصيب الأكبر وبما نسبته 168% من إجمالي قيمة الأصول الخارجية.

شهدت المواقع السياحية في الضفة الغربية خلال النصف الأول من العام 2014 حركة زوار بلغت

نحو 3.16 مليون زيارة إلى المواقع السياحية والحدائق والمتنزهات المختلفة، منها 1.69 مليون زيارة من قبل السياح المحليين، مقابل 1.47 مليون زيارة من قبل الزوار الوافدين. وبالمقارنة مع ذات الفترة من العام 2013، فقد ارتفعت الزيارات المحلية بنسبة 26%، كذلك ارتفعت زيارات الوافدين بنسبة 19%. وقد تركزت زيارات الوافدين إلى محافظة بيت لحم بنسبة 42%، يليها محافظة أريحا والأغوار بنسبة 28%، ثم محافظتي جنين والخليل بنسبة 11% لكل منهما.

سجلت أسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية استقراراً خلال شهر آب 2014 مقارنة بشهر تموز 2014، حيث بقي الرقم القياسي ثابتاً كما الشهر السابق 100.71 (سنة الأساس 2013=100). سجلت أسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.05% خلال شهر آب 2014 مقارنة بشهر تموز 2014، وسجلت أسعار تكاليف البناء لمباني العظم في الضفة الغربية انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.05% خلال شهر آب 2014 مقارنة بشهر تموز 2014، وسجلت أسعار تكاليف إنشاء الطرق بأنواعها المختلفة في الضفة الغربية انخفاضاً مقداره 0.54% خلال شهر آب 2014 مقارنة بشهر تموز 2014، وسجل المؤشر العام لأسعار تكاليف إنشاء شبكات المياه في الضفة الغربية انخفاضاً مقداره 0.11% خلال شهر آب 2014 مقارنة بشهر تموز 2014، وسجلت أسعار تكاليف إنشاء شبكات المجاري في الضفة الغربية انخفاضاً مقداره 0.30% خلال شهر آب 2014 مقارنة بشهر تموز 2014.



انخفضت الصادرات الفلسطينية خلال شهر تموز من عام 2014 بنسبة 27.5% مقارنة مع الشهر السابق، كما انخفضت بنسبة 21.3% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013، حيث بلغت قيمتها حوالي 54.0 مليون دولار أمريكي. كما انخفضت الصادرات إلى إسرائيل خلال شهر تموز 2014 بنسبة 31.8% بالمقارنة مع الشهر السابق، بينما ارتفعت إلى باقي دول العالم بنسبة 0.9%، وشكلت الصادرات إلى إسرائيل 81.8% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر تموز 2014. وشهدت الواردات الفلسطينية انخفاضاً في شهر تموز 2014 بنسبة 16.7% مقارنة مع الشهر السابق، كما انخفضت بنسبة 7.2% بالمقارنة مع شهر تموز من عام 2013 حيث وصلت قيمتها إلى 383.0 مليون دولار أمريكي. وانخفضت الواردات من إسرائيل خلال شهر تموز 2014 بنسبة 18.0% بالمقارنة مع الشهر السابق، كما انخفضت الواردات من باقي دول العالم بنسبة 14.7%، وشكلت الواردات من إسرائيل 61.2% من إجمالي قيمة الواردات لشهر تموز 2014.

أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثاني من عام 2014 إلى استمرار العجز في الحساب الجاري (سلع، خدمات، دخل، تحويلات جارية)، والذي بلغ 614.6 مليون دولار أمريكي، مشكلاً ما نسبته 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للربع الثاني من عام 2014، وبارتفاع بلغت نسبته 35.2% عن الربع السابق.

سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي انخفاضاً حاداً مقداره 12.24% خلال شهر تموز 2014 متأثراً بشهر رمضان والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إذ انخفض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي إلى 98.99 خلال شهر تموز 2014 مقارنة بـ 112.79 خلال الشهر السابق (سنة الأساس 2011=100).

انخفاض معدل الأمية بين الأفراد 15 سنة فأكثر من 13.9% عام 1997 إلى 3.7% عام 2013.

بلغ إجمالي عدد النزلاء في كافة فنادق الضفة الغربية العاملة 207,083 نزلياً خلال الربع الثاني 2014، وقد شكل النزلاء الفلسطينيون حوالي 7% من مجموع النزلاء في حين كان لنزلاء دول الإتحاد الأوروبي العدد الأكبر من بين الجنسيات التي أقامت في الفنادق بحوالي 35% من مجموع النزلاء.

سجل الرقم القياسي ارتفاعاً بنسبة 0.54% خلال شهر آب 2014 مقارنة مع شهر تموز 2014، بواقع 1.08% في قطاع غزة، وبنسبة 0.04% في الضفة الغربية، بينما سجل الرقم القياسي انخفاضاً مقداره 0.19% في القدس J1.

بلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية 148 مستعمرة في نهاية العام 2013، منها 26 مستعمرة في محافظة القدس تتوزع بواقع 16 مستعمرة في القدس (1)(J1)، و10 مستعمرات في القدس (J2).

بلغ عدد المشاركين في القوى العاملة حوالي 1,249,100 شخص خلال الربع الثاني 2014، منهم حوالي 804,600 شخص في الضفة الغربية وحوالي 444,500 شخص في قطاع غزة.

بلغت نسبة الشباب (15-29) سنة في فلسطين 30.0% من إجمالي السكان، يتوزعون بواقع 38.1% في الفئة العمرية (19-15) سنة و61.9% في الفئة العمرية (20-29) سنة، وبلغت نسبة الجنس بين الشباب 104.2 ذكور لكل 100 أنثى، علماً بأن تقديرات عدد السكان في فلسطين منتصف العام 2014 تشير إلى أن إجمالي عدد السكان بلغ نحو 4.55 مليون.

سجل الرقم القياسي ارتفاعاً حاداً بنسبة 1.53% خلال شهر تموز 2014 مقارنة مع شهر حزيران 2014، بواقع 3.14% في قطاع غزة، وبنسبة 0.81% في الضفة الغربية، وبنسبة 0.70% في القدس J1.

3,927.3 مليون دولار أمريكي قيمة إجمالي النفقات، 4,049.2 مليون دولار أمريكي قيمة الإيرادات، حوالي 34.0% منها منح ومساعدات خارجية.

الرقم القياسي العام لأسعار المنتج يسجل ارتفاعاً بنسبة 1.82% خلال شهر تموز 2014 مقارنة مع شهر حزيران 2014، حيث بلغ الرقم القياسي العام 104.46 خلال شهر تموز 2014 مقارنة بـ 102.59 خلال شهر حزيران 2014 (سنة الأساس 2011 = 100).

تخرج مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية سنوياً حوالي 30 ألف فرد، وبلغ عدد المتقدمين لامتحان شهادة الثانوية العامة في العام الدراسي 2013/2014 حوالي 85 ألف طالباً وطالبة.

4.55 مليون نسمة عدد سكان فلسطين المقدر منتصف العام 2014.

تشير بيانات التقرير السنوي لإحصاءات النقل والاتصالات للعام 2013 بأن نسبة العاملين في نشاط النقل والتخزين والاتصالات بلغت 6.4% من إجمالي عدد العاملين في فلسطين، في حين بلغت النسبة 6.5% عام 2012.

مدنيتان عربيتان تحتضنان أبرز أصحاب المليارات حول العالم

كشفت تقرير جديد عن زيادة في عدد أصحاب المليارات ليصل إلى 2325 شخصاً، بانضمام 155 شخصاً جديداً إلى قائمة أثرياء العالم، أي بارتفاع بلغ نسبة 7 في المائة، مقارنة بالعام 2013، بحسب شركة "ويلث أكس" المتخصصة في توفير المعلومات عن الأشخاص الأثرياء وتوزيع الثروة في جميع أنحاء العالم، و"يو أس بي".

وأشار التقرير إلى أن مدينة نيويورك الأمريكية احتلت مرتبة الصدارة، وتليها العاصمة الروسية موسكو، ومنطقة هونغ كونغ الصينية. واحتلت العاصمة البريطانية لندن المرتبة الرابعة، تلتها العاصمة الصينية بكين في المرتبة الخامسة، ومدينة ساوباولو البرازيلية في المرتبة السادسة. أما مدينة اسطنبول التركية فاحتلت المرتبة السابعة، تلتها إمارة دبي في المرتبة الثامنة.

وجاءت العاصمة الفرنسية باريس في المرتبة التاسعة، تلتها سنغافورة في المرتبة العاشرة، ومدينة مومباي الهندية في المرتبة الـ 11، تلتها العاصمة اليابانية طوكيو في المرتبة الـ 12. أما مدينة لوس أنجلوس الأمريكية فاحتلت المرتبة الـ 13، تلتها مدينة شنجن الصينية في المرتبة الـ 14، ومدينة جنيف السويسرية في المرتبة الـ 15. أما مدينة مكسيكو سيتي فجاءت في المرتبة الـ 16، تلتها مدينة شنغهاي الصينية في المرتبة الـ 17، ومدينة تايبيه في تايوان في المرتبة الـ 18. واحتلت العاصمة الإسبانية مدريد المرتبة الـ 19، فيما احتلت المرتبة الأخيرة العاصمة السعودية الرياض في المرتبة الـ 20.

وتجدر الإشارة إلى أن أبرز المعايير المعتمدة في قياس وتصنيف صاحب المليارات النموذجي، بحسب ما ورد في التقرير، هي كما يلي:

- أصحاب المليارات هم أشخاص ناهزوا الثالثة والستين من العمر، ويمتلكون حوالي 3.1 مليار دولار، وتمكنوا من جمع مليار دولار في وقت متأخر بعدما بلغوا الأربعين من العمر.
- حوالي 90 في المائة من أصحاب المليارات متزوجين، ووفق المعدل المتوسط لديهم طفلين لكل فرد.
- يحبذ أصحاب المليارات تطوير علاقات اجتماعية مع نظرائهم من أصحاب الثروة.
- غالبية أصحاب المليارات هم من الذكور، فيما يبلغ عدد النساء في قائمة أثرياء العالم حوالي 286 امرأة فقط.
- 60 في المائة من أصحاب المليارات صنعوا ثروتهم بأنفسهم بشكل تام، و27 في المائة من الأثرياء صنعوا ثروتهم بأنفسهم

ولكن بشكل جزئي. ويختلف الأمر بالنسبة إلى النساء، مع 17 في المائة فقط صنعن ثروتهن بأنفسهن، بينما أكثر من 65 في المائة من النساء ورثن الثروة التي تتخطى المليارات. يمتلك صاحب المليارات النموذجي أربعة ممتلكات تبلغ قيمة كل منها معدل 23.5 مليون دولار. ويمتلك حوالي 35 في المائة من أصحاب المليارات مؤسسات خيرية خاصة بهم.

ولا يندرج التعليم تحت المعايير المطلوبة التي تطبق على أصحاب المليارات. وأفاد التقرير أن 35 في المائة من أصحاب المليارات حول العالم لا يحملون درجة البكالوريوس.

ويمثل مكان الإقامة أبرز المعايير في تصنيف الملياردير النموذجي، إذ أن حوالي 35 في المائة من أصحاب المليارات يتركزون في 20 مدينة، مدينتين منها فقط في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت ذاته، تضم الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عدد من أصحاب المليارات، بنسبة 25 في المائة من مجموع أصحاب المليارات حول العالم.

النقد:

اقتصاد السعودية من الأفضل بين مجموعة الـ 20



اختتم صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية لعام 2014 بمناقشة التقرير الذي أعده موظفو الصندوق عن المشاورات.

وأشار التقرير إلى أن المملكة من الاقتصادات الأفضل أداءً ضمن مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة، وقد دعمت الاقتصاد العالمي من خلال دورها المساند للاستقرار في سوق النفط العالمية.

وقد حقق الاقتصاد السعودي معدل نمو قوي بلغ 4% في 2013، بفضل قوة نمو القطاع الخاص غير النفطي وتراجع معدل البطالة بين المواطنين خلال العام الماضي، لاسيما بين النساء وتراجع معدل التضخم إلى 7.2% في مايو 2014.

ويتوقع ارتفاع النمو ليصل إلى 4.6% في عام 2014، أن يظل نمو القطاع الخاص قويا، وسيظل نمو القطاع غير النفطي يلقى دعما من المشروعات الكبيرة في مجال البنية التحتية والإنفاق على الإسكان مع استقرار معدلات التضخم.

وخلال مناقشات المجلس التنفيذي للصندوق لتقرير المشاورات، رحب أعضاء المجلس بالأداء الاقتصادي القوي الذي يركز على أساسيات قوية ولا تزال آفاق النمو إيجابية والمخاطر متوازنة وترتكز بصفة أساسية على سوق النفط العالمية.

وأشاد المديرون التنفيذيون بصندوق النقد الدولي بدور المملكة المؤثر في النظام والمحقق للاستقرار في سوق النفط العالمية وبمساعيها المالية السخية للبلدان في المنطقة وخارجها.

وذكر أعضاء المجلس التنفيذي بصندوق النقد الدولي أن المركز المالي للمملكة قوي، حيث تسجل واحدا من أدنى نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي وأكبر فوائض في المالية العامة على مستوى العالم، لافتين إلى أن إبطاء وتيرة إنفاق الحكومة بمرور الوقت وزيادة الإيرادات غير النفطية سيكون مفيدا في الحفاظ على الاحتياطات الوقائية على مستوى المالية العامة.

كما رحب أعضاء المجلس بالخطوات المتخذة في مجال برامج الإسكان الحكومية، وأيدوا مواصلة الجهود لتنويع النشاط الاقتصادي عن طريق تحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في البنية التحتية، وتوفير مزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دبي: 8 مليارات دولار لتمويل معرض "إكسبو 2020"



قال مطر الطاير، رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لهيئة الطرق والمواصلات بدبي، إن الاحتياجات التمويلية لاستضافة المعرض الدولي "إكسبو 2020" تصل إلى 30 مليار درهم تعادل نحو 8.1 مليار دولار.

وأضاف الطاير بتصريحات صحافية على هامش منتدى دبي العالمي لإدارة المشاريع أن تنظيم هذا المنتدى يأتي في سياق حرص إمارة دبي على لعب دور محوري في زيادة مسيرة التطوير والتنمية في المنطقة وإيجاد المقومات الكفيلة بتسريع وتيرتها على أسس علمية سليمة.

وأشار الطاير إلى أن المنتدى الذي يستمر يومين يهدف إلى تسليط الضوء على دبي كمدينة رائدة في مجال إدارة المشاريع، حيث يتجلى نجاح دبي في هذا المجال باتباعها أرقى المعايير والأسس العالمية في تنفيذ سلسلة من المشاريع الضخمة التي أصبحت محط أنظار العالم واهتمامه، مثل "برج خليفة" و"مترو دبي".

وقدم المنتدى لرواده هذا العام براين مورهد كبير المهندسين في وكالة ناسا الفضائية الذي تحدث عن تجربته المهنية في "ناسا" والتحديات في اتخاذ القرارات التي تحتمل المخاطرة مع عدم الفشل، ومن هذه القرارات إرسال بعثات للفضاء في أقل من عام واحد وليس خمسة أعوام بتكلفة منخفضة.

وتطرق خلال حديثه للجهود التي بذلتها "ناسا" للتغلب على مشكلة وجود فارق زمني قدره سبعة دقائق بين للمريخ والأرض، مشيراً إلى أن النجاح في أي مهمة يتطلب فريق عمل موهوباً ملتزماً بقواعد العمل والثقة بين أعضاء الفريق والالتزام بالميزانية والوقت المحدد.

الإمارات تطور شبكة للسكك الحديدية بـ 11 مليار دولار



قال فارس المزروعى القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لشركة الاتحاد للقطارات التي تقوم بتطوير شبكة السكك الحديدية في الإمارات إن الشركة بصدد الحصول على تمويل من الحكومة والقيام بإرساء العقود لبناء المرحلة الثانية من شبكة السكك الحديدية الوطنية التي تتكلف 11 مليار دولار.

وتنفق دول الخليج المصدرة للنفط مئات المليارات من الدولارات على مشروعات في قطاعات شتى من الكهرباء إلى النقل في إطار سعيها لتنويع موارد اقتصاداتها وتقليص اعتمادها المكثف على النفط ودعم التجارة الإقليمية.

وقال المزروعى إن من المتوقع أن تمول الحكومة الاتحادية في الإمارات المرحلة الثانية من مشروع السكك الحديدية في الدولة والتي تمتد 628 كيلومتراً وتعد الأطول بين المراحل الثلاثة المزمعة. وامتنع عن ذكر تكاليف المشروع.

وستربط المرحلة الثانية من المشروع ميناء مصفح والمنطقة الصناعية وموانئ في أبوظبي ودبي بالحدود مع السعودية وسلطنة عمان.

وحصلت الاتحاد للقطارات على قرض بنكي لأجل خمس سنوات بقيمة 1.28 مليار دولار العام الماضي لبناء المرحلة الأولى من المشروع.

وقال المزروعى إن تلك المرحلة التي تغطي نحو 264 كيلومتراً في غرب البلاد من شاه وحباشان بالقرب أبوظبي إلى الرويس استكملت الآن وبدأ تشغيل القطارات.

وستربط المرحلة الثالثة الإمارات الشمالية لتكملة شبكة السكك الحديدية في الدولة وستغطي نحو 1200 كيلومتر، وستكون جزءاً من مشروع سكك حديدية إقليمي يخطط مجلس التعاون الخليجي لبنائه.

وقام بترتيب قرض المرحلة الأولى بنك أبوظبي الوطني وبنك أبوظبي التجاري وأتش.أس.بي.سي هولدنجز وبنك طوكيو ميتسوبيشي يو.أف.جيه.

وتم إرساء العقد الرئيسي للأعمال المدنية وأعمال القضبان في المرحلة الأولى على كونسورتيوم شركات يضم سايبم الإيطالية ومير تكنيمونت ودودساي للهندسة والبناء التي مقرها الإمارات وفي وقت سابق هذا العام أقامت الاتحاد للقطارات مشروعاً مشتركاً مع دويتشه بأن الألمانية لإدارة المرحلة الأولى من المشروع والعمل كمستشار للمراحل الأخرى.

الجزائر تعلن إنتاج أول طائرة بدون طيار تفوق سرعة الصوت



تنتج الجزائر عام 2016 أول طائرة بدون طيار تفوق سرعة الصوت بالشراكة مع جنوب إفريقيا كما أعلن مسؤول حكومي. وقال حفيظ أوراغ المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي للوكالة "ستنجز أول طائرة إفريقية بدون طيار تفوق سرعة الصوت في عام 2016 بالجزائر في إطار التعاون العلمي مع جنوب إفريقيا".

وتابع على هامش المعرض الدولي للطائرات بدون طيار الذي نظم بوهان غرب الجزائر "تم اختيار معهد الطيران لجامعة البليدة - جنوب العاصمة - لاحتضان موقع أرضية الإنتاج حيث يتوقع إنشاء فرق مختلطة مع جنوب إفريقيا في 1 يناير 2015 لأجل إنجاز حددت بـ 18 شهراً وستحتضن الجزائر أرضية تكنولوجية لتصنيع محركات هذا النوع من الطائرات ذات الاستخدام التكتيكي المبتكر".

ووفق المتحدث "تتميز الطائرات بدون طيار التي تفوق سرعة الصوت عن الأنواع الأخرى من المركبات الجوية ذات التحكم الذاتي بمحركاتها التي تسمح لها بالوصول إلى سرعة معتبرة وتصميم وتصنيع فئات أخرى من الطائرات بدون طيار متحكم فيه تماماً بالجزائر".

أوروبا:

السماح باستخدام الهواتف المحمولة أثناء الطيران



أعلنت الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران، المعروفة اختصاراً بـ "EASA"، إمكانية تشغيل الأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف المحمولة أثناء الرحلات الجوية. وأوضحت الوكالة أن الأجهزة الإلكترونية لا تمثل خطراً على سلامة الرحلات.

ويفتح هذا الإعلان الطريق أمام شركات الطيران للسماح باستخدام الهواتف المحمولة، وذلك بمجرد أن تجري تلك الشركات مراجعاتها الخاصة لإجراءات السلامة.

ويضطر المسافرون جواً حالياً لضبط هواتفهم على وضع الطيران، ويجرون مكالماتهم في المطارات فقط.

وتضع الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران الأطر الأساسية لشركات الطيران، لاتخاذ قراراتها بشأن إجراءات السلامة.

وتقول الوكالة إن كل شركة طيران سيظل عليها أن تجري عملية تقييم، للتأكد من أن أنظمة الطائرات لديها لا تتأثر بالإشارات الصادرة من الأجهزة الإلكترونية المحمولة، قبل أن تضع قواعدها الخاصة لتشغيل تلك الأجهزة.

وبناء على ذلك، فإنه قد يتم تأجيل تطبيق القواعد الجديدة في بعض شركات الطيران.

وأضافت الوكالة أن شركات الطيران يمكنها أن تختار بين أنظمة مختلفة لتشغيل الهواتف المحمولة.

تزيح هذه الخطوة العقبات التنظيمية، التي تمنع المسافرين في أوروبا من إجراء اتصالات هاتفية، أو استخدام شبكات الإنترنت اللاسلكية "الواي فاي" أثناء الرحلات، وحتى أثناء سير الطائرة في المدرج.

لكن هذا لا يعني أنك مضطر لتحمل ثروة الشخص الذي يجلس أمامك في الرحلة المقبلة لمدة ساعة، وهو يتحدث في الهاتف عن شؤون عمله.

أولاً: وقبل كل شيء، لن تكون إشارة الهاتف المحمول متاحة لك

حينما تكون الطائرة على ارتفاع 33 ألف قدم بأية حال.

ثانياً: ستحتاج شركات الطيران إلى أن تدفع أموالاً مقابل تجهيز طائراتها بالتقنية اللازمة لتشغيل أجهزة الهاتف وشبكات الواي فاي.

ثالثاً: على المسافرين أيضاً أن يدفعوا مقابل هذه الميزة.

فشركة الخطوط الجوية البريطانية، على سبيل المثال، لديها بالفعل رحلة جوية واحدة من لندن إلى نيويورك من درجة رجال الأعمال، يتيح فيها للمسافرين استخدام شبكات الواي فاي وإرسال الرسائل النصية.

لكن الشركة تحظر على الركاب حتى الآن إجراء مكالمات هاتفية، لأنه كلما أجرت استطلاعا لرأي المسافرين يرفض معظمهم فكرة أن يتحدث كل من حول في الطائرة هاتفياً أثناء الرحلة. وتبقى الطائرات هي المكان الوحيد حتى الآن الذي لا يمكن لجهة عمك أن تصل إليك فيها عبر الهاتف.

الباكستانية زاي تمنح جائزة "أطفال العالم" لأطفال قطاع غزة



أعلنت الناشطة الباكستانية ملالا يوسف زاي أنها ستمنح قيمة جائزة "أطفال العالم" التي حصلت عليها لإعادة بناء المدارس في قطاع غزة.

وقالت الشابة الباكستانية خلال مؤتمر صحافي بمناسبة تسلمها الجائزة "هذا المبلغ (50 ألف دولار) سيخصص بأكمله لإعادة بناء المدارس لأطفال غزة. أعتقد أن هذا سيساعد الأطفال على مواصلة تعليمهم، والحصول على تعليم جيد".

وأضافت الناشطة الحاصلة على جائزة نوبل للسلام أنها تعلم بحجم معاناة الأطفال جراء الحروب، مشيرة إلى أن أطفال غزة يعانون أوضاع صعبة.

وقالت إنها ستقدم جائزتها إلى وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لكي تسهم في إعادة بناء 65 مدرسة.

وأكدت ملالا يوسف زاي في بيان نشرته أونروا ضرورة العمل على ضمان أن يتلقى كل الأطفال في كل أنحاء العالم تعليماً جيداً في بيئة آمنة.

وملالا هي أصغر فائزة بجائزة نوبل للسلام التي ستسلمها في كانون الأول مع الهندي كيلاش ساتيارثي الذي يناضل ضد عبودية الأطفال منذ عشرات السنين.

قطار سريع يربط أنقرة بإسطنبول



دشنت تركيا قطارا سريعا يربط مدينتي أنقرة واسطنبول ليختزل مدة السفر بين أكبر مدينتين في تركيا إلى النصف. وقام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وعدد آخر من الشخصيات بافتتاح الخط، في أول رحلة للقطار من أنقرة إلى إسطنبول.

وقال مسؤولو المواصلات التركية إن الخط الجديد سيتيح السفر بسرعة 250 كيلومترا في الساعة، ويخفض مدة السفر من سبع ساعات إلى ثلاث ساعات ونصف.

وتأجل افتتاح الخط أكثر من مرة، كانت إحداها بسبب حادث خلال اختبار التشغيل والتي اصطدم فيها القطار بعربة صيانة.

فشل التوصل الى اتفاق عالمي لتوحيد القواعد الجمركية



فشلت منظمة التجارة العالمية في الاتفاق على توحيد القواعد الجمركية والذي كان من شأنه أن يصبح أول إصلاح للتجارة العالمية منذ عقدين من الزمن، بعدما عرقلته الهند بسبب مطالب بامتيازات بشأن تخزين ودعم السلع الزراعية.

وقال المدير العام للمنظمة روبرتو إزيفيدو لديبلوماسيين تجاريين في جنيف قبل ساعتين من انتهاء مهلة نهائية للتوصل إلى اتفاق "لم نتمكن من إيجاد حل يسمح لنا بتجاوز هذا الخلاف".

وانتهت المهلة النهائية بحلول منتصف الليل دون حدوث انفراجة. وكان أعضاء منظمة التجارة قد توصلوا بالفعل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات العالمية للإجراءات الجمركية يعرف باسم اتفاق "تسهيل التجارة" في ديسمبر/كانون الأول الماضي، لكن كان

ينبغي إدراجه في قواعد منظمة التجارة العالمية بحلول 31 يوليو/تموز 2014.

وكان أغلب الدبلوماسيين يعتبرون ذلك تصديقا تلقائيا على نجاح فريد في تاريخ المنظمة الذي يمتد 19 عاما من شأنه أن يضيف إلى الاقتصاد العالمي تريليون دولار و21 مليون وظيفة جديدة وفق بعض التقديرات، ولذا فقد صدموا عندما عرقلته الهند.

ويقول خبراء تجاريون إن الفشل في التصديق على الاتفاق سيؤدي إلى الأراجيح زمن محاولات إبرام اتفاقات تجارية عالمية، ويسرع جهود مجموعات أصغر من الدول لتحرير التجارة.

وفي مقابل توقيع اتفاق تسهيل التجارة الذي تم التوصل إليه في بالي العام الماضي، أصرت الهند على ضرورة تحقيق المزيد من التقدم بشأن اتفاقية موازية تتيح لها حرية دعم وتخزين الحبوب الغذائية بدرجة أكبر مما تسمح به قواعد منظمة التجارة العالمية.

إطلاق أكبر مشروع لتوطين «السكك الحديدية والمترو» بالخليج في 2018

كشف عبد الرحيم نقي، الأمين العام لاتحاد الغرف الخليجية، أنه حدد إطلاق مشروع توطين صناعة السكك الحديدية والمترو في دول المنطقة عام 2018، بالتعاون مع البنك الدولي، مشيرا إلى أنه يقطع مسافة 250 كيلومترا بتكلفة إجمالية تقدر بـ25 مليار دولار.

ولفت إلى أن البنك الدولي يشرف على تنفيذ هذا المشروع، مبينا أن أهم تحد الآن أمام تنفيذه، هو كيفية استغلال الزمن بشكل رشيد لتنفيذ ذلك في الفترة الزمنية التي حددت لإنجازه وهو عام 2018، بشكل دقيق دون تعطيل أو تأخير، متوقعا أن ينجز على أقصى تقدير قبل عام 2020.



أما فيما يتعلق بشكل وكيفية تنفيذ المخططات والاستشارات، يعتقد نقي أن على كل دولة خليجية تحديد مسار سكك القطار بشكل اقتصادي وعلمي للحصول على أكبر منفعة ممكنة من

خدماته، وفق المصالح الداخلية لكل منها من جانب، وما بينها وبين دول الخليج من جانب آخر، مشيرا إلى أنه بمثابة فرصة كبيرة لإشراك القطاع الخاص في التنمية التحتية، بصفته المستفيد الأول من إيجابياته.

وأكد أن هناك تحديا آخر يتمثل في كيفية إطلاق عملية التسهيلات المعنية بهذا المشروع، مبينا أن دول التعاون الخليجي تحاول أن تحاكي بعض التجارب العالمية الناجحة، بأن تكون هذه الوسيلة وسيلة نقل سريعة، تسهل حركة المواطن والمقيم في هذه الدول، إلى جانب تسهيل عملية نقل البضائع والسلع فيما بينها. وتوقع الأمين العام لاتحاد الغرف الخليجية أن تنعكس إيجابيات هذا المشروع على أكثر من مسار، منها تقليل الضغط على البنية التحتية فيما يتعلق بالشوارع والخطوط السريعة والجسور وغيرها، مشيرا إلى طموحات كبيرة معلقة عليه بصفته مشروعا حيويا يزيد التجارة البيئية والاستثمارات المتبادلة بين دول المنطقة وغيرها.

اسطنبول تستضيف المنتدى الاقتصادي العالمي



تستضيف مدينة إسطنبول التركية القمة الإقليمية (أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة أوروبا آسيا) للمنتدى الاقتصادي العالمي، على مدى يومين بمشاركة ما يقرب من 600 مشارك رفيع المستوى؛ من ممثلي الحكومات ودوائر رجال الأعمال والمجتمع المدني بالعديد من نحو 70 دولة في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى. ومن المنتظر أن يفتتح الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"

أعمال تلك القمة، على أن يختتمها رئيس الوزراء "أحمد داود أوغلو"، كما سيشارك في القمة أيضا عدد من رؤساء الدول والحكومات، فضلا عن "خوسيه مانويل باروزو" رئيس المفوضية الأوروبية، بحسب بيان صدر عن وزارة شؤون الاتحاد الأوروبي التركية.

وفي ختام القمة سيلقي رئيس المفوضية الأوروبية كلمة أمام المشاركين بها، بينما سيتحدث وزير شؤون الاتحاد الأوروبي، كبير المفاوضين الأتراك "فولكان بوزكير"، في جلسة نقاشية على هامش القمة بعنوان "الاتحاد الأوروبي والجوار وما وراء ذلك"، وذلك يوم الاثنين المقبل.

ومن المنتظر أن يعقد رئيس الدولة "أردوغان"، ورئيس وزرائه "داود أوغلو"، ووزير الاتحاد الأوروبي، لقاءات ثنائية مع رؤساء الدول والحكومات والوزراء ورؤساء الوفود والمنظمات الأهلية المشاركة في القمة.

وتحمل هذه القمة أهمية كبيرة من حيث كونها فرصة لتبادل الأفكار الملموسة ووجهات النظر بين المشاركين حول تعميق الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة التي تعيش بها تركيا.

السياسي يعلن بدء حفر قناة ثانية بالسويس

أعطى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إشارة بدء مشروع حفر قناة موازية لقناة السويس بكلفة أربعة مليارات دولار. وقال السيسي في كلمة ألقاها خلال احتفال في نادي هيئة قناة السويس بمناسبة الذكرى السنوية الـ 58 لتأميم القناة إن القناة -التي يبلغ طولها 72 كيلومترا- ستفتتح خلال عام. وأضاف السيسي أن تمويل حفر القناة الجديدة -ضمن ما يعرف بمشروع تنمية محور قناة السويس- سيكون من عائدات أسهم تطرح على المصريين وحدهم، وتابع أن المشروع سينفذ تحت إشراف القوات المسلحة التي قال إنها ستنفذ جزءا منه دون تحديده. وبينما قال الرئيس المصري إن القناة الجديدة ستفتتح خلال عام، ذكر رئيس هيئة قناة السويس مهيب ميميش في كلمة سبقت كلمة السيسي أن المدة المقدرة لإنجاز المشروع ثلاث سنوات. وقال ميميش إنه سيتم إنشاء قناة السويس الجديدة موازية للقناة الحالية بطول 72 كيلومترا، منها 35 كيلومترا حفر جاف، و37 كيلومترا توسعة وتعميق للقناة الحالية.

وأضاف ميميش أن المشروع سيستجيب مليون فرصة عمل للمصريين، وأن تحالفات شركات محلية وأجنبية ومكاتب خبرة عالمية ستشارك في تنفيذه، في حين تحدث السيسي عن مشاركة 17 شركة مدنية مصرية في التنفيذ تحت إشراف مباشر من القوات المسلحة.

قال السيسي إن المشروع المعلن عنه يراعي أمن مصر القومي، مضيفا أن موقف القوات المسلحة لم يتغير، في إشارة إلى "ملاحظات" سابقة من القوات المسلحة -التي كان السيسي قائدا لها- على المشروع نفسه الذي كان مرسي يعتمزم تنفيذه. وقالت مصادر حكومية وعسكرية إن الاختيار وقع على اتحاد شركات يضم القوات المسلحة وشركة دار الهندسة لتنفيذ مشروع تنمية محور قناة السويس الذي يشمل منطقة صناعية ومركزا عالميا للإمداد والتمويل ومشاريع أخرى مختلفة.

نحو تفعيل مجاميع منظماتنا الاقتصادية الفلسطينية



المستشار : د نزار نبيل الحرابوي - اسطنبول مستشار إعلامي وإداري وأكاديمي

في ضوء التجربة الاقتصادية التركية الناجحة والتي قفزت بتركيا قفزات نوعية على كل المستويات العالمية ، بات لزاما علينا أن نقرأ بدقة المعطيات التفصيلية الواردة بخصوص الواقع الاقتصادي الفلسطيني ، هذا الواقع المشحون بالتحديات والظروف الاقتصادية الصعبة والمعوقات التي تعصف بمقدرات الأرض الفلسطينية على مستوى الإنسان والموارد المستباحة وظروف الاحتلال التي تفرض شروطا باطشة في مواجهة إحداث أي اختراق فلسطيني فعلي في عالم الاقتصاد الفلسطيني المستقل .

التجربة التركية في مجال الاقتصاد باتت عنوانا للنجاح والتميز، ليس بفضل الظروف الاقتصادية والمناخات الجاذبة التي قامت بها الحكومة التركية لتعزيز الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الداخلي والإقليمي والعائد للحدود ، بل في إنشاء شراكات استراتيجية مع دول وحكومات وشركات عالمية تتمتع بقدرات استراتيجية على تطوير حضورها وتعزيز استثماراتها أفقيا وعموديا. لكن الأهم من الحديث عن النجاحات التركية أن نتحدث عن صناعات هذه النجاحات، ويبدل أن نتحدث عن تركيا الناجحة ، سيكون من المفيد أن نسلط الضوء على عوامل نجاحها حتى نتحقق الاستفادة المعرفية من هذه التجربة ، والبدء فعليا في تشكيل الكيانات الفلسطينية التي يمكن لها إحداث نقلة نوعية في منهجية التفكير الفردي والجمعي في المجال الاقتصادي.

حديثي هنا عن ملتقيات رجال الأعمال الأتراك، والاتحادات والتكتلات الاقتصادية الفاعلة التي تشكل عصب النهضة الاقتصادية ، وصمام الأمان في الاستقرار السياسي بداية، والانطلاقات الاقتصادية المستقبلية وفق الرؤية الاستراتيجية الخاصة بهذه التكتلات لرجال الأعمال والاقتصاديين الأتراك.

جمعية رجال الأعمال والمصنعين المستقلين الأتراك المعروفون اختصارا في العالم العربي باسم "الموصياد" ، وجمعيات رجال الأعمال

والمستثمرين الأخرى مثل "توسياد" و "توسكون" و "توراب" و "موفيد" ونحوها تمثل حجر الزاوية الفعلي في مسيرة ارتقاء تركيا تنمويا واستثماريا وتعزيز الفرص أمام الاقتصاد التركي .

اليوم نحن لا نقرأ واقعا يصنعه المستثمرون الكبار فحسب ، بل واقع تنموي يشترك فيه شباب الأعمال الأتراك بقوة وتميز، يخطون طريقهم نحو مستقبلهم في بيئة محلية ودولية تتيح الفرص للجميع ، وينجح بها من شمر عن سواعد الجهد والاجتهاد فقط . هنا ، لا بد لنا من قراءة منطقية مدعمة بالدراسات والإحصاءات لننتقل منها في تقييم وتقويم واقعنا الفلسطيني مع مقارنته بالواقع التركي .

فأول ما يتبادر للذهن الفلسطيني أن الفارق بين فلسطين وتركيا كبير ولا مجال للقياس بين الواقعيين ، وهذا خطأ محض وواضح.

فلسطين اليوم تحت الاحتلال ، وتركيا قبل نهضتها الحالية كانت تحت انقلاب دموي هز أركان تركيا في بداية الثمانينيات ففضى على كل مقدرات ومقومات الدولة التركية ، فاستولى العسكر على أجمل الهضاب والتلال وسجلوها باسمهم ، ومنعوا العمل النقابي والحزبي وسيطروا على مقدرات الاقتصاد وانحصر الاقتصاد التركي في أيدي عشرين ضابط عسكري فقط سلبوا كل تركيا كل ما فيها .

من هذا الواقع نشأت مجاميع رجال الأعمال الأتراك ، وتحت ظروف أقسى فعليا من ظروف الاحتلال الإسرائيلي شقوا طريقهم، وبرغم احتكار موارد الانتاج ومصادر الطاقة والشركات والعقود الدولية بأيدي النخبة الحاكمة ، إلا أن التنمية الصغيرة والمتوسطة هي التي نجحت في النهاية ، نجحت بإسقاط سيطرة العسكر على مفاصل الاقتصاد ، ونجحت بتغيير عناوين الاقتصاد التركي ، وأسقطت فعليا الانقلاب وأسهمت ببروز نجم العدالة والتنمية وصدارته المشهد السياسي .

هذه المجاميع - التي تختلف فيما بينها في التوجهات والرؤى - خلقت بيئة استثمارية النفت على كل القوانين المعيقة للنشاط الاقتصادي ، وأوجدت لنفسها طريقا ذاتيا نحو النجاح وهو الأمر الممكن فعليا في واقعنا الفلسطيني.

نقطة أخيرة هامة وحساسة ، وهي أن نسبة الذكاء العام، ونسبة التعليم الفعلي ، وحجم المقدرات والطاقة الإنتاجية لدى الشباب الفلسطيني هي أعلى منها بمرات لدى الشباب التركي، وهذا الأمر لا يدخل في باب الدعاية، ويكفي للتدليل عليه أن أنشط اللجان الفاعلة في هذه المجاميع هي تلك اللجان التي يعمل فيها أترك من أصول فلسطينية، فضلا عن نجاحات كبيرة لشباب ورجال الأعمال الفلسطينيين في تركيا في شتى المجالات .





Company for Construction
Zalloum

شركة زلوم للإعمار



Build The
Future



ص.ب: 802

الخليل - المنطقة الصناعية - ام الدالية
هاتف: 02-2233557 / هاتف: 02-2233558
فاكس: 02-2233559 / جوال: 0598-939269



مدفأة رويال

من منطلق حرص شركة رويال على الريادة في خدمة زبائننا، أضفنا خط إنتاج لضوئنا الحظي حديثاً التصاميم ذات مزايا وأنظمة عالمية بالإضافة إلى أنظمة توكية موفرة وتعمل مع شبكة تمديدات بوليرات التدفئة.

مزايا المدفئة

- إمكانية التدفئة على مساحة 180-250 م²
- نسخين المياه للاستخدام المنزلي
- ممتاز بأنظمة أمن منظورة
- تعدد أشكال ونوع التركيبات
- سهولة التنظيف



Contact us

Factory Address:
P.O.Box 258 Al-Rameh
Suburb, Hebron, Palestine

Mailing Address:
P.O.Box 51841 Jerusalem,
Code: 95907

info@royal.ps
Tel: +970 2 22 19 800
Fax: +970 2 22 20 127



FIREPLACE

المتابعة
والاستفسار: م. باسيل مصليح: 0536-226845 / 0599-270541



د. ماهر تيسير الطباع
خبير ومحلل اقتصادي

هرمنا من كثر الحديث عن الاستثمار في فلسطين



والسؤال المهم هنا والذي يحتاج إلى إجابة من المسؤولين وأصحاب القرار والمطالبيين بالاستثمار في فلسطين، كيف لنا أن نشجع و ندعو إلى الاستثمار في فلسطين ونحن نستثمر ما يزيد عن ستة مليار دولار بالخارج ؟

إن قطاع الاستثمار في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص يعتبر من أكبر القطاعات الاقتصادية التي تضررت خلال السنوات السابقة حيث أصيب بانتكاسة كبيرة نتيجة لسياسة الحصار المالي والاقتصادي الإسرائيلي وإغلاق المعابر حيث أن تدمير هذا القطاع هو أحد أهم أهداف السياسة الإسرائيلية الراهنة وتعد خسائر قطاع الاستثمار من أسوأ الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات السابقة و تركت الحروب المتكررة على قطاع غزة آثار سلبية على قطاع الاستثمار المحلي والعربي والدولي والتي تمثلت في هروب العديد من رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي ، هروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في فلسطين وإلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي مع توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية.

واليوم وبعد سبع سنوات من الحصار وتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني أصبح من الضروري أن يكون من أهم أولويات الحكومة وضع اللبنة الأولى للاستثمار الحقيقي في فلسطين مع التركيز على الاستثمارات في قطاع غزة حيث أنه بحاجة إلى الاستثمار الحكومي والخاص في كافة القطاعات كالبنية التحتية، النقل والمواصلات، المطار،

منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتسلمها زمام الحكم في قطاع غزة والضفة الغربية وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، الكل كان يعول على الانفتاح الاقتصادي للدول العربية والاجنبية من خلال فتح أسواقها أمام المنتجات الفلسطينية لزيادة حجم الصادرات الفلسطينية، ولجلب الاستثمارات العربية والاجنبية إلى فلسطين من خلال مشاريع استثمارية كبرى قادرة على دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني نحو النمو والتطور.

لكن للأسف الشديد لم يتم تحقيق أي نتائج مرجوة خلال العشرين عام الماضية، بل وصلنا إلى أوضاع سياسية واقتصادية سيئة جدا، فحجم الصادرات السنوية من المنتجات الفلسطينية يكاد لا يذكر، ولم يتم إنشاء أي مشاريع استثمارية إستراتيجية ذات تنمية مستدامة تساهم في خفض معدلات البطالة والفقر الكارثية في فلسطين.

وخلال تلك السنوات تعالت الاصوات المنادية والمطالبة بالاستثمار في فلسطين في كافة المحافل العربية والدولية، بل ذهبنا إلى أكثر من ذلك بعقد مؤتمرات للاستثمار الأول في عام 2008 والثاني في عام 2010 وتم صرف ملايين الدولارات على المؤتمرات، وفي اعتقادي بأنه يجب قبل المطالبة بالاستثمار في فلسطين أو عقد أي مؤتمرات جديدة، يجب دراسة نتائج المؤتمرات السابقة التي عقدت وطرح العديد من الاسئلة واهمها:

هل تم متابعة نتائج المؤتمرات السابقة من قبل جهات الاختصاص؟، ما هو عدد المشاريع الاستثمارية التي تم تحقيقها من خلال تلك المؤتمرات؟، ما هو أثرها على الاقتصاد الفلسطيني؟، وفي حال عدم تحقيق نتائج هل تم دراسة المعوقات التي تعرضت لها تلك المشاريع في سبيل التنفيذ؟، وبالرغم من الدعوات المستمرة للاستثمار في فلسطين إلا أن أرصدة الأصول الفلسطينية المستثمرة في الخارج تجاوزت 6 مليار دولار في نهاية الربع الرابع من عام 2013.

الميناء، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، قطاع السياحة، التعليم، الصحة، الكهرباء والمياه ولكن يبقى السؤال الهام جدا هل توجد ضمانات بالا يقوم الاحتلال بتدمير ما سوف ينجز كما حدث خلال العشر سنوات السابقة من خلال الحروب المتكررة والتي استهدفت إسرائيل فيها العديد من المشاريع الاستثمارية والسيادية ومنها مطار ياسر عرفات الدولي، محطة غزة لتوليد الكهرباء، منتجع الواحة السياحي والعديد من الفنادق السياحية، منطقة غزة الصناعية، منطقة بيت حانون الصناعية وأكثر من 1500 منشأة اقتصادية تم استهدافها هذا بالإضافة إلى تجريف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.

ولإعادة الثقة في الاستثمار في فلسطين يجب اتخاذ العديد من الخطوات والتي من أهمها:

يجب الحصول على ضمانات دولية بالأ تقوم إسرائيل بتدمير ما سوف يتم إنجازه، وفتح كافة المعابر الحدودية أمام حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع .

تطوير قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني لكي يشكل مناخا استثماريا جاذبا ومنافسا للدول المحيطة ويواكب المتغيرات الجديدة في اقتصاديات العالم وتشجيع الاستثمار في فلسطين وذلك بإعطاء المحفزات الضريبية وغيرها للمستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في فلسطين، والعمل على تطوير منظومة التشريعات الخاصة بالاستثمار وعلى تبسيط الإجراءات التي تعيق الاستثمار.

أهمية وجود دور فاعل للملاحق التجارية في السفارات والقنصليات الفلسطينية في ترويج وتسويق الاستثمار في فلسطين مع توفير كافة المعلومات الخاصة بذلك .

يجب تكاتف كافة الجهود للقطاع العام والخاص للتحضير الجيد

لعقد مؤتمر حقيقي للاستثمار في قطاع غزة، يتم دعوة كافة رجال الأعمال العرب والمسلمين للمشاركة في المؤتمر بحضور شخصيات دولية وعربية وإسلامية لتوفير البيئة الملائمة لجلب الاستثمار مع تجهيز بنك معلومات حول المشاريع الاستثمارية التي تحتاجها فلسطين و خصوصا قطاع غزة في الفترة القادمة لعرضها على المشاركين في المؤتمر مع المراعاة بطرح مشاريع تحمل صفة الديمومة وتشغل أكبر عدد من العمال للتخفيف من حدة البطالة المرتفعة في فلسطين والتي وصلت إلى 26.2% حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 328 ألف شخص في فلسطين خلال الربع الأول لعام 2014، منهم حوالي 147,800 ألف في الضفة الغربية وحوالي 180,200 ألف في قطاع غزة، و ما يزال التفاوت كبيرا في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ المعدل 40.8% في قطاع غزة مقابل 18.2% في الضفة الغربية، وسجلت الفئة العمرية -20 24 سنة أعلى معدلات للبطالة حيث بلغت 43% في الربع الأول لعام 2014. دعم الاستثمارات المحلية وتشجيعها لتساهم في إعادة بناء الثقة للاستثمار والتي من أهم عوامل نجاحها التواصل بين قطاع غزة والضفة الغربية دون تدخل الجانب الإسرائيلي في ذلك .

ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص الفلسطيني من خلال إشراكه وبصورة فاعلة في العملية التنموية والتشاور مع ممثليه في كافة القوانين والتشريعات والاتفاقيات التي تخصه والعمل على تطوير مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني لتمكينها من خدمة أعضائها وتمثيلهم بصورة فاعلة محليا وعربيا ودوليا.

ضرورة المطالبة الفورية بتنفيذ قرارات مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في الثاني من مارس 2009 بعد الحرب الأولى على غزة، حيث تعهد المانحون خلال المؤتمر بتقديم 4.7 مليار دولار لإعادة إعمار قطاع غزة، لم يصل منها شيئا حتى الآن.

ضرورة إنشاء هيئة خاصة لإعادة إعمار قطاع غزة ممثلة من القطاع العام والخاص وكافة الجهات ذات الاختصاص.



“الفلسطيني فاروق الشامي”
خرج ومعه 71 دولار وهو اليوم من أغنى أغنياء العالم..

سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1965 ليكمل تحصيله العلمي في جامعاتها وعمل مصفف شعر قبل أن يعود إلى رام الله ويفتح صالوناً فيها.

اضطر للسفر مرة أخرى إلى أمريكا عام 1968 بعد مديقات الاحتلال، وافتتح صالوناً هناك، حيث ذاع صيته كواحد من أفضل مصففي الشعر على مستوى العالم.

صاحب شركة فاروق سيستيم العالمية، وتعد منتجات الشركة (CHI) من أهم المستحضرات المستعملة في صالونات التزيين في العالم، إضافة إلى أكاديميات التجميل المنتشرة في كل أرجاء العالم.

أول من ادخل الحرير إلى مستحضرات التجميل والعناية بالشعر. له العديد من الانجازات وبراءات الاختراع.

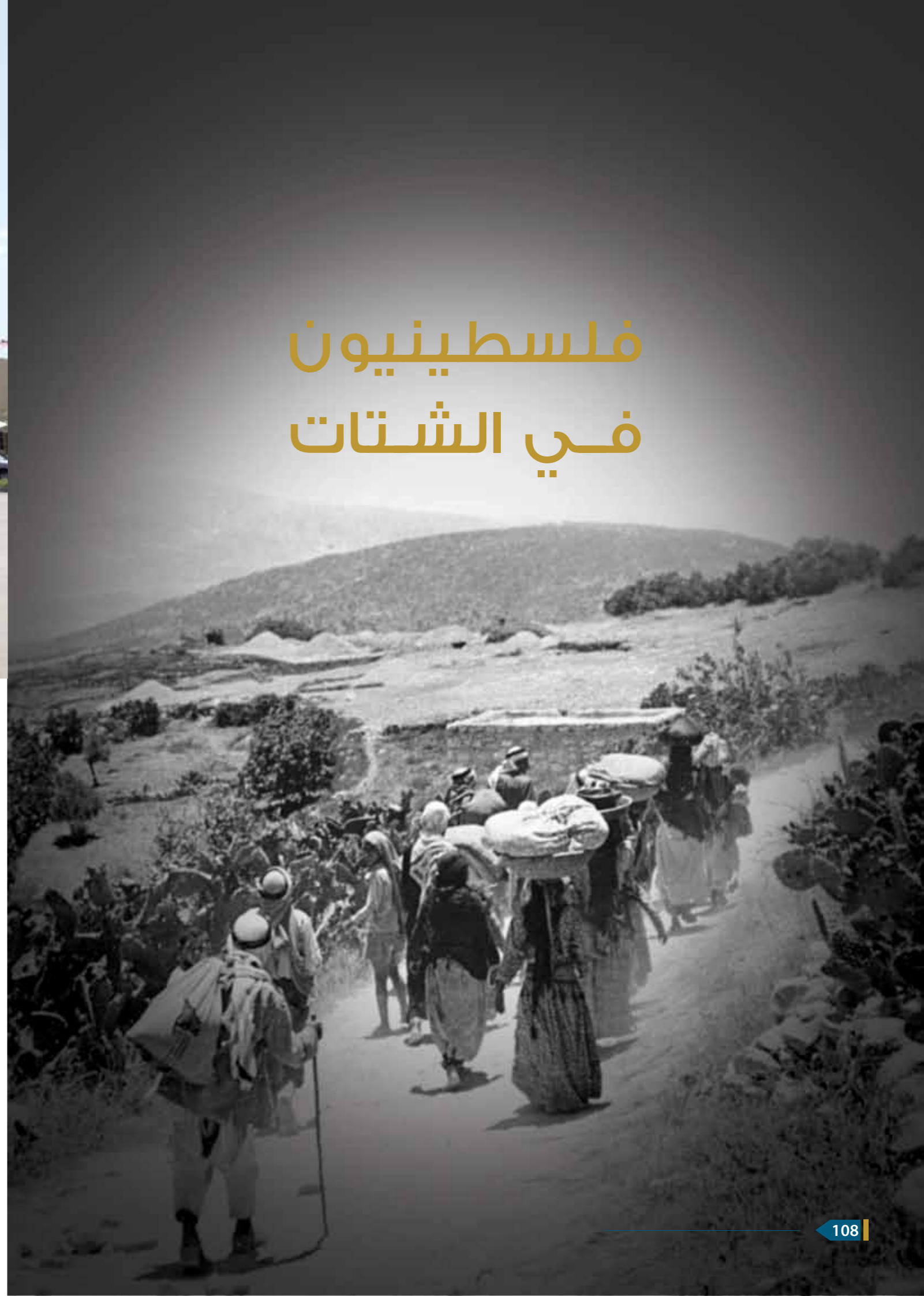
اعتبر مقصداً للعديد من مشاهير العالم، أمثال سيدة أمريكا الأولى والمغنية الشهيرة مادونا وبريتني سبيرز والممثلة العالمية سلمى الحايك.

ترشح لمنصب حاكم ولاية تكساس عن الحزب الديمقراطي، ليكون بذلك أول مهاجر عربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية يرشح نفسه إلى ولاية أمريكية كبرى.



- الاسم: فاروق الشامي.
- الحالة الاجتماعية: متزوج وأب لأربعة أولاد، وجد لعشرة أحفاد.
- التحصيل العلمي: كيميائي وفيزيائي.
- الصفة: مبدع.
- مواليد بيت عور قضاء رام الله عام 1942، وتلقى علومه الأساسية في مدارسها.

فلسطينيون في الشتات



"فلسطينيون في الشتات"

زاوية خصتها مجلة "الملتقى" لتعريف من خلالها حياة أشخاص فلسطينيي الأصل لمعت أسماؤهم في الشتات والمهجر وسط نجمهم في عالم المال والشهرة.

أجرى اللقاء وأعد التقرير
سعد جرادات

"لا تختلف حياتي عن حياة أي فلسطيني مغترب، كان سفري بهدف العلم وتحسين وضعي الاقتصادي، تعبت كثيراً ولم تكن طريقي معبدة بالورود، أصريت على النجاح فنجحت، اجتهدت فوجدت، ذهبت بعيداً ومكثت طويلاً، ولكنني كنت دوماً فلسطينياً وسأبقى وستبقى فلسطين في قلبي كما بقيت طوال خمسون عاماً".

مقدمة اختارها رجل أعمال عالمي معروف أمريكي وفلسطيني الأصل، مقدمة تلخص درب حياته وحياة الكثيرين من فلسطينيي الشتات. "فلسطينيون في الشتات" زاوية خصتها مجلة "الملتقى" للتعريف من خلالها حياة أشخاص فلسطينيي الأصل لمعت أسماؤهم في الشتات والمهجر وسط نجمهم في عالم المال والشهرة. "فاروق الشامي" هو عنوان "فلسطينيون في الشتات" لهذا العدد من مجلة "الملتقى".

غدا نموذج نجاح لكل شاب عربي، ومصنع أمل، هو دليل ومنازة وأمل شعب يموت كل يوم يثبت لنفسه وليقول لكل العالم بأننا شعب يستحق الحياة، هو من أثبت أن النجاح ليس مجرد فرصة، ولا هو ضربة حظ. هو الفلسطيني الفرح، رغم الحزن والمعاناة، أدرك أن في الحياة ألوان سبعة جميلة، تصنعها شمس واحدة هي ملك لكل إنسان، وأينما كان هناك فرصة محتملة، وما علينا سوى أن نكتشفها.

حمل أشعة شمس فلسطين في عينيه إلى كل الدنيا، فانعكست نجاحاً والواناً جميلة، زرع فلسطين في قلبه فحصد إصراراً وأملاً، عشق رائحة الزيتون وحملها في ثيابه إلى كل العالم.

اسمه "فاروق محمد الشامي" ولد عام 1942 في قرية بيت عور قضاء رام الله، وعاش طفولته فيها وأحبها، ركض في أراضيها السمر، ورافق شمسها الشقراء في رحلتها اليومية، طارد أشعتها واسقاطاتها الضوئية على المادة، فكانت ألوان الطبيعة السبعة، وكانت أيضاً ألوان فاروق الجميلة، زرع الزيتون الأخضر، ساعد والدته في صباغة القش، تأمل طويلاً يديها وهي تحيك وتطرز.

حمل الرجل ألوانه ووصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتكون سبباً وعنصراً أساسياً في نجاحاته.

والده محمد الشامي، سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عشرينات القرن الماضي، وعاد بعد ذلك قائد ثورة ومحارباً ضد الانكليز، وأسس فريق الكشافة الفلسطيني للدفاع عن فلسطين وحقوق شعبها، وعمل والده أيضاً في مشروع مكافحة الأمية وبنى أول مدرسة في قرية بيت عور.

وللأسود أيضاً في حياة فاروق الشامي نصيب، وكان نصيبه في المعاناة الفلسطينية كبير، فقد إخوة ثلاثة واثان من أبناء عمومته في لعم زرعته قوات الاحتلال، وعانى ظلمهم وملاحقتهم له، ولكن فاروق يدري تماماً أن الأسود هو اللون الناتج عن غياب الضوء، أما الأمل والطموح والجد فهم مصابيح الحياة وألوانها الجميلة.

انتقل الفتى وهو في الثانية عشر من عمره إلى مدينة رام الله، ملتحقاً بمدرسة الفريندز حيث أنهى مرحلته الدراسية الأولى ومن ثم سافر إلى أمريكا بهدف إكمال مسيرته التعليمية، وكان ذلك عام 1965، وفي جعبته واحد وسبعون دولار أميركياً فقط لا غير، استطاع جمعها من أصدقائه وأقاربه.

وبهدف تأمين مصاريفه في الغربية وجد فاروق نفسه مضطراً للعمل، فعمل في أحد المطاعم، كما وعمل في مجال تزيين الشعر وتصفيفه، وكان يتقاضى شهرياً مبلغ 200 دولار يدفع منها أجرة بيته ومصاريفه ويدخر 50 دولار ليومه الأسود.

عاد الشامي إلى رام الله، بعد أن استدعاه والده غاضباً من عمل ابنه في مجال تصفيف الشعر وتزيينه، وهو الذي أرسله ليحصل على شهادة الدكتوراه، وفي رام الله افتتح الشاب العنيد صالوناً نسائياً وبدأ العمل في صناعة مواد التجميل الأولية لتوزيعها لباقي الصالونات بسعر التكلفة، واستطاع تحقيق إيراد جيد من خلال صالونه، وتأمين استقرار مادي وخاصة بعد أن ذاع اسمه وشهرته ليصبح المزين الأول في فلسطين، إلا أن الاحتلال كان دوماً عاملاً أساسياً في قض استقراره، فقرر الشامي العودة ثانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن هذا المرة بمبلغ 400 دولار.

وصل الشامي ولاية لوزيانا الأمريكية، واستطاع خلال فترة وجيزة وبفضل كده واجتهاده وعمله لمدة 16 ساعة يومياً وتسبعة أيام في الأسبوع أن يفتتح بيتاً متواضعاً، ويفتح صالوناً خاصاً لتزيين الشعر، إلا أن التأثيرات السلبية للمواد المستخدمة في مستحضرات التجميل أثرت سلباً على صحته، وحالت عائقاً أمام تحقيق حلمه الكبير، ولكن كان ذلك مؤقتاً لتغدو فيما بعد حافزاً ودافعاً لشهرة فاروق الشامي واختراعاته، فقرر الرحيل عن مهنته وابتعد عنها منتقلاً إلى ولاية تكساس، ليعمل في مجال

العقارات وبيعها، إلا أن حبه لمهنته دفعه للسفر إلى لندن ليكون المزين الخاص للعائلة المالكة السعودية.

وانطلاقاً من حب متبادل بين الشامي ومهنته، عاد إلى تكساس، مصمماً على متابعة العمل في مجال التزيين، وافتتح صالوناً راقياً، وأعاد ترتيب أحلامه، فهو يريد أن يكون المزين الأول على مستوى العالم، ويريد أن يمتلك شركة كبرى في مجال مستحضرات التجميل. وبدأت رحلة التحدي، ورحلة الأبحاث والتجارب، لم يستسلم، وما كان سبباً في ابتعاده عن حبه الأول أصبح سبباً في توطيد علاقة أكبر، بحث عن العنصر السلبى في مستحضرات التجميل، فكانت الأومونيا واستطاع أن يستبعد هذا العنصر ويستبدل عنه بديلاً، مسجلاً بذلك اكتشافاً مبهراً على مستوى العالم، ومحطماً أرقاماً قياسية تشهد عليها موسوعة غينيس لتلك الأرقام.

أشغى مصنعاً خاصاً لتصنيع المواد التجميلية، وطرق أبواب الشهرة العالمية، واستطاع بفضل إنجازاته العلمية إيصال منتجاته إلى جميع أنحاء العالم، ولكن كما يقول أن هذا الشهرة كانت لها ضريبة وجعلت منه هدفاً لكثير من الشركات المنافسة، ورغم أن هذا التنافس لم يكن شريفاً دوماً إلا أنه استطاع وبفضل إصراره على النجاح أن ينتصر، ويكسب التحدي، ويضيف إلى سجل إنجازاته الكثير من الاختراعات وبراءتها لاحقاً، وأهمها إدخال الحرير الطبيعي إلى عالم مستحضرات التجميل، والذي اعتبر نقله نوعية حينها على مستوى البشرية.

إضافة إلى الانجازات المسجلة على أدوات مستحضرات التجميل، وكان بعضها بالتعاون مع وكالة ناسا الفضائية.

يمتلك الشامي اليوم شركة "فاروق سيستيم" لمستحضرات التجميل، وتعتبر الشركة الأولى في أمريكا في هذا المجال، ومن أهم الشركات العالمية، إضافة إلى العديد من أكاديميات التجميل المنتشرة في جميع أرجاء العالم، ومصنعاً للعطور في باريس، ودار للأزياء، ويعمل لديه أكثر من 5000 موظف، ويعتبر رقماً مهماً في الاقتصاد الأمريكي.

وفلسطين، حصة كبيرة في بال فاروق الشامي، فهو حالياً في المراحل النهائية من إنشاء مصنع خاص لمستحضرات التجميل، وسيتم تجهيزه بأحدث المتطلبات ليكون مؤهلاً ليصدر إلى جميع أنحاء العالم، وذلك إيماناً منه بأهمية التصنيع في دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتكوين المجتمعات الحضارية، إضافة إلى حاجة فلسطين إلى مثل هذا المشاريع لتشغيل الآلاف من العاطلين عن العمل، والذين يملكون القدرة ومقومات النجاح، داعياً جميع رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات إلى ضرورة الاستثمار في الوطن الأم، ومطالباً الحكومة بضرورة التواصل مع هؤلاء وإعداد الدراسات العلمية بخصوص حاجة السوق المحلي والمشاريع المطلوبة، لما لذلك من أهمية بالنسبة للمستثمرين الفلسطينيين في الشتات.

أما للشباب الفلسطيني فيقول الشامي:
"اصنعوا أحلامكم بأيديكم فالدرب صعب وطويل، لا تستسلموا، ولا تيأسوا، فلتكن أحلامكم في قلوبكم أينما ذهبت، إتبعوا قلوبكم وحتماً ستصلون".



الركود الاقتصادي:
هو انخفاض الطلب الكلي الفعلي يؤدي إلى بطئ في تصريف السلع والبضائع في الأسواق، ومن ثم تخفيض تدريجي في عدد العمالة في الوحدات الإنتاجية، وتكديس في المخزونات والمخزون من السلع والبضائع وتفاقم ظاهرة عدم انتظام التجار في سداد التزاماتهم المالية وشيوع الإفلاس والبطالة.

فريضة الزكاة وأثرها في الحد من الركود الاقتصادي:
تلعب الزكاة دوراً فعالاً في التصحيح على عناصر الإنتاج المعطلة، وتمتلك مقدرة فائقة في محاربة البطالة، ولها أثر واضح في توزيع الدخل والثروة، كما أن بعض أحكام الزكاة لها تأثير دائم نحو الحد من الركود الاقتصادي.

فقد جاء الإسلام ودعا الناس إلى أن يتحرروا من عبودية الدرهم والدينار، وأن يعملوا على تحريك رأس المال واستثماره وانفاقه بما ينفع المجتمع، وشدد الحملة على كثر المال وتجميده وتعطيله عن أداء رسالته في الحياة الاقتصادية، ونزل في ذلك آيات من كتاب الله تهادن بأشد الوعيد للكانزين الأشياء فقال تعالى: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم. يوم يُحْمَى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) التوبة: ٣٤-٣٥.

والاكتناز في الفكر الإسلامي يشمل منع الزكاة وحبس المال، فإذا خرج منه الواجب لم يبق كنزاً، والواجب من وجهة نظرنا يشمل: الزكاة. الإنفاق. الاستثمار، فلا يخرج المال من دائرة الاكتناز إلا إذا تم إخراج الواجب أي الزكاة، العفو، النفقات، الصدقات، مداومة الاستثمار، والإسلام لم يقف في محاربة الكنز عند حد التحريم والوعيد الشديد، بل خطا خطوة عملية لها قيمتها وأثرها في تحريك النقود المكنوزة وإخراجها من مكانها لتقوم بدورها في إنعاش الاقتصاد، وتمثلت هذه الخطوة في فريضة الزكاة، ويتبين أثر فريضة الزكاة في تشغيل رأس المال واستثماره، من أن المشرع أوصى بتميم المال ليدفع المسلم الزكاة من ربحه، وبذلك يحافظ على رأسماله ويعمل على تنميته، تتضح هذه الحقيقة من دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم

الركود الاقتصادي من أخطر المشكلات التي عانى منها الاقتصاد العالمي، ونظراً لأن البلاد الإسلامية عضو في المجتمع الدولي، لم تغفل هي الأخرى من الركود الاقتصادي، وقد كثرت الكتابات حول طبيعة وأبعاد المشكلة وطرق الوقاية والعلاج منها.

فبعضهم يرى أن السبب الرئيسي للركود الاقتصادي هو نقص الطلب الفعال، ويرى آخرون أن من مظاهر الركود زيادة المخزون من السلع والبضائع وعدم وفاء التجار بالتزاماتهم المالية، إضافة إلى إجماع المؤسسات المالية عن منح التمويل المطلوب للأنشطة الاقتصادية، ويضيف آخرون بأن السبب الرئيس للركود الاقتصادي هو ما نشاهده من الأحداث العالمية الحالية.

وفي محاولة للخروج من مأزق الركود الاقتصادي، يعكف بعض الاقتصاديين على دراسة ما وضعه الاقتصادي الشهير "كينز" بضرورة التدخل للعمل على التأثير في حجم الطلب الكلي الفعلي، وقد دعا "كينز" إلى ضرورة خفض الفائدة وزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري، وتخفيض الضرائب في فترة الأزمة حتى يرتفع الحجم الكلي للطلب الفعال، ونادى بعكس ذلك حينما يصل النظام إلى مرحلة التوظيف الكامل.

وتلوح في الأفق مخاطر التضخم، وعلى الرغم من كثرة الحلول والمقترحات لعلاج الركود الاقتصادي، إلا أن الركود يعم أنحاء المعمورة، ومن هنا اتجهت بعض الدراسات إلى البحث عن وسائل الإقتصاد الإسلامي في معالجة الركود الاقتصادي، وتبين هذه المقالة أن إحدى الوسائل التي وضعها الإسلام لعلاج هذه الأزمة هي فريضة الزكاة وإمكاناتها نحو التأثير في علاج الركود الاقتصادي.

إلى ضرورة استثمار الأموال حتى لا تأكلها الزكاة، فقد قال (من ولي يتيماً له من ماله فيتجر منه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة) وقد علق أحد الباحثين على هذا لحديث فقال: فإذا كان الرسول -صلى الله عليه وسلم- يأمر الأوصياء باستثمار أموال اليتامى، فمن باب أولى أن ينمي الإنسان ماله ليدفع الزكاة من ربحه في سهولة ويسر، أما إذا لم يقم باستثماره وتركه عاطلاً كان للمجتمع حقه فيه وهو الزكاة التي تعتبر في هذه الحالة عقوبة على الاكتناز.

وقد تبين لنا في العصر الحديث مضار الاكتناز وكيف أنه يؤدي إلى الركود الاقتصادي، حيث يحول دون نشاط التداول النقدي، وهو ضروري لإنعاش الحياة الاقتصادية في المجتمع وحبس المال تعطيل لوظيفته في توسيع ميادين الإنتاج وتهيئة وسائل العمل للعاملين.

وقد لفتت هذه الخاصية نظر بعض الكتاب، فقد علق عليها بعضهم فقال) لم يعرف العالم بأسره نظاماً اقتصادياً مثل النظام الإسلامي في حله لمشكلة تراكم الثروة المعطلة دون أن تستثمر في تحسين الأحوال المعاشية للمجتمع).

والزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال إذ إنها تشجع صاحب المال بطريق غير مباشر على استثمار أمواله حتى يتحقق فائض يؤدي منه الزكاة، ومن ثم فقد استفاد صاحب المال من استثماره بالربح، وأفاد المجتمع بأداء حق المستحقين بالزكاة، وهذا ما يؤدي إلى دوران رأس المال وتحريكه، فالزكاة دافع للأموال نحو الاستثمار، ونظراً لأن الإسلام لا يتعامل بالفائدة، فإن هذه الاستثمارات ستكون في أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية.

والإسلام يوجب على الإنسان القادر العمل ويشجعه على ذلك، لأن العمل هو أساس اكتساب الرزق، والإسلام يطالب أفراد الأمة، بالمشي في مناكب الأرض الذلول لا لالتماس خبايا الرزق منها، ويطالبهم بالانتشار في أرجائها زراعاً وصناعاً وتجاراً وعاملين في شتى الميادين، ومحترفين بشتى الحرف، مستغلين لكل الطاقات، منتفعين بكل ما استطاعوا مما سخر الله لهم في السموات والأرض جميعاً، فإذا عجز بعضهم عن الكسب كان له حق الزكاة، فالزكاة ليست مجرد سد جوعه الفقير أو إقالة عشرته بكمية قليلة من النقود، وإنما وظيفتها الصحيحة تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره.

إن فريضة الزكاة تعد وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل، فالزكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير، وقد تبين أنه لو طبقنا ظاهرة تناقص المنفعة يمكن القول: إنه كلما زادت وحدات السلع المستهلكة يمكن التدليل على تناقص المنفعة الحدية للدخل كلما زادت

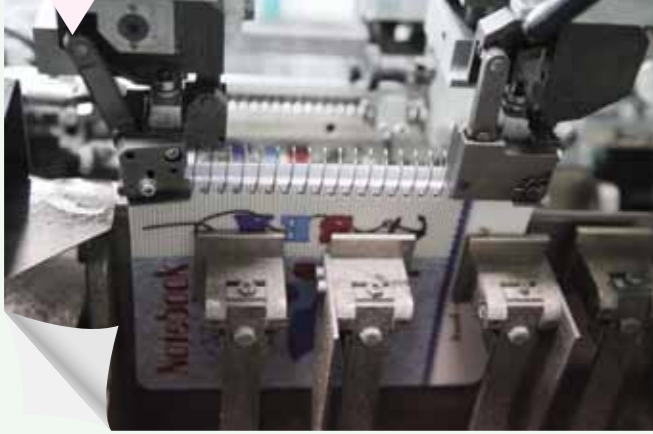
عدد وحداته، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل أي الوحدة الأخيرة، أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير يسبب كسباً للفقير أكثر من خسارة الغني، والنتيجة النهائية هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء الذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك عن غيرهم من الأغنياء ما ينعكس أثره على زيادة الإنفاق، وبالتالي من خلال المضاعف على زيادة الإنتاج، حيث إن المضاعف الذي يحدد استجابة الناتج القومي للتغيير في الإنفاق.

وعن دوام دفع الزكاة طوال العام أشار الإمام أبو عبيد إلى ذلك فقال ولم يأت عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه وقت للزكاة يوماً من الزمان معلوماً، إنما أوجبها في كل عام مرة وذلك أن الناس تختلف عليهم استفادة المال، فيفيد الرجل نصاب المال في الشهر، ويملكه الآخر في الشهر الثاني، ويكون الثالث في الشهر الذي بعدهما، ثم شهور السنة كلها.

ومعنى ذلك أن تأثير الزكاة في الحد من الركود الاقتصادي يستمر على مدار العام بالكامل، ويلاحقه إلى أن تختفي مشكلة الركود الاقتصادي.



عمل الـ coylock للدفتري بحيث يتم ثني أطراف السلك اللولبي لحماية أيدي المستهلك .



هنا يتم إضافة السلك اللولبي إلى الدفتري .



مرحلة تسطير الورق بحيث يخرج الورق من هذه المرحلة وهو مسطر .



بداية خط الإنتاج من رول الورق الخام (ورق أبيض ذو جودة عالية) .



خروج المنتج الجاهز من خط الإنتاج بعد تغليف الدفاتر بالنيلون .



في هذه المرحلة يتم استبعاد الدفاتر التالفة أو الغير مطابقة من مسار خط الإنتاج .



مرحلة تجميع الورق بحيث يتم تجميع الورق بعد القص .



في هذه المرحلة يتم تقطيع الورق على المقاس المطلوب (مقاس الدفتري) .



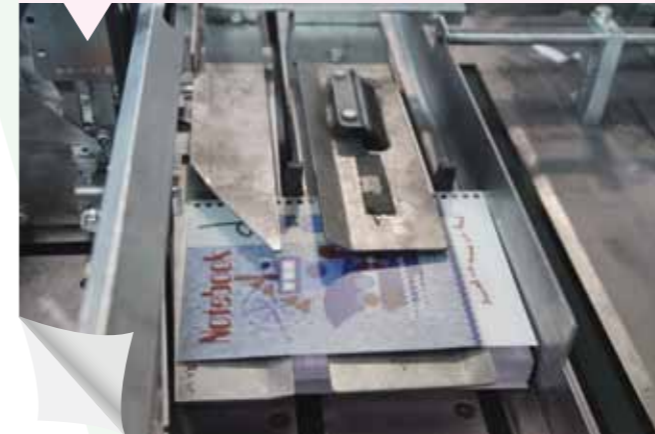
صورة لعينة دفاتر سلك من إنتاج شركة المصنوعات الورقية .



مجموعة من الدفاتر الجاهزة .



في هذه المرحلة يتم إضافة الغلاف إلى الدفتري آليا .



مرحلة تجميع الدفتري بحيث يخرج الدفتري بكامل أوراقه مع الفواصل بين المواضيع .







الشركة الأهلية لصناعة علب الكرتون
ابداع بلا حدود

Palestine Hebron - P.O.Box :29
Tel :+970 2 2225666 / +970 2 2227543
Fax :+970 2 2225659 Email :info@al-ahlia.ps
www.al-ahlia.ps